

جامعة مؤتة عمادة الدر اسات العليا

السَّمينُ الحلبيّ نَحْوِيًا مِنْ خِلال كتابِهِ: الدُّرُّ المَصون في عِلومِ الكتابِ المكنونِ

مراد علي الفراية

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في النحو قسم اللغة العربية و آدابها

حامعة مؤتة، 2004

#### بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤته



إجازة رسائل جامعية

عمادة الدراسات العليا

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب مراد علي الفراية والموسومة بـ: "السمين الحلبي نحويا من خلال كتابه: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون".

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها .

القسم: اللغة العربية وآدابها

<u>الاسم</u>	التوقيع	التاريخ	
أ.د عبد الفتاح الحموز	24.3	۲۰۰٤/٥/٥	مشرفا
أ.د. محمود حسني مغاسلة	Common ,	۲۰۰٤/٥/٥	عضوا
د. يوسف القماز حوك	The second	۲., ٤/٥/٥	عضوا

عميد الدراسات العليا للمراسات العليا للدراسات العدائنسة

#### الإهداء

إلى رُوح والدي الَّذي علَّمني الصَّبرَ، والعَطاءَ، إلى أمّي الحَنُون الَّتي ربَّتني فكانت لي خير سند أشدُ به أزري، إلى إخْواني، وأخواتي أطالَ الله أعمارَهُم، إلى هؤلاء جميعاً، أقدّم هذا العملَ.

مراد على الفراية

#### شكر وتقدير

أجدُ لِزَامَاً عَلَيَّ أَنْ أَتقدَّمَ بجزيلِ الشَّكرِ، والتَّقديرِ إلى أسْتاذِي الدّكتور عبد الفتاح الحموز الَّذي لَمْ يَألُ جهْداً في متابعة الرِّسالة، وتصويب مَا فيها من أخطاء حتى استوتْ إلى مَا هي عليه الآن سَائلاً المَولى عَزَّ وجلَّ أَنْ يُحقَّقَ ما يَصبو إليه.

كما أتقدَّم بالشّكر إلى أستاذيَّ الفاضلينِ: الأستاذ الدكتور محمود حسني مغالسة، والدكتور يوسف القماز لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الرّسالة، وجزاهم الله عنِّي خير الجزاء.

مراد علي الفراية

# فهرس المحتويات

الإهداءأ
شكر وتقديرب
فهرس المحتويات
الملخص باللغة العربيةو
الملخص باللغة الإنجليزية
الفصل الأول: السَّمين الحلبي وأصول النَّحو
1-1 المقدمة
- 1-2 السَّماع
1-2-1 القرآن الكريم
2-2-1 القراءات القرآنية
1-2-2 الحديث النّبويّ الشّريف
1-2-1 كلام العرب
1-2-1 الشعر:
26 1-2-4-2 النثر:
3-1 القياس
1-3-1 القياسُ على المَسْمُوعِ مِن الكلامِ العَربيِّ
1-3-1 القياسُ النَّحويّ
4-1 الإجماع
5-1 استصحاب الحال
الفصل الثاني: السَّمين الحلبي ومسائل النَّحو
1-2 المرفوعات
2-1-1 المُبُتَّدأُ والخبرُ
2-1-2 الفاعل ونائبُهُ
2-1-2 اللهُ كانَ ، وأخواتها
56 · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·

2-1-2 اسْمُ مَا أُلْحِقَ بـــ(لَيْسَ) في الْعَمَلِ
2-1-6 خبر (إنَّ)، وأخواتها
64 خبر (لا) النّافية للجنس
2-2 المنصوبات
2-2-1 خبر ُ كانَ، و أَخُواتها
2-2-2 خَبَرُ أَفْعَالِ المُقَارِبَةِ
2-2-3 خَبَرُ مَا أُلْحِقَ بـ (لَيْسَ) في العَمَلِ
2-2-4 اسْمُ (إِنَّ)، وَأَخُواتُها
2-2-2 اسْمُ (لا) النّافية للجِنْسِ
73 المفعول به 6-2-2
7-2-2 المنصوبُ على الاختصاصِ
. 2-2 المَفْعولُ المُطْلق
80 9-2-2
2-2-10 المفعول فيه
86 المفعول معه
2-2-2 النصب على الاشتغال
2-2-13 التّنازع
90 المستثنى 14-2-2
93 الحَال 15-2-2
2-2-1 التَّمييز
2-2-11 المُنادَى
2-3المجرورات
1-3-2 : حروفُ الجرِّ
2-3-2 : الإِضافَةُ
3-3-2: القسم:
2-4التّو ابع
<u></u>

1-4-2 النَّعت
2-4-2 التَّوكِيد
120 البدلُ
4-4-2 العَطْفُ
الفصل الثالث: العلّة النّحويّة
3-1 المجاورة :
2-3 النِيَابَةُ والاسْتَعَارَةُ :
3-3 التَّخفيف :
4-3 الاسْتِغْنَاء :
3-5 الأتِّساع:
3-6 الفَرْق ، أو تَحْقِيْقُ أَمْنِ اللَّبْس :
7-3 كثرة الاستعمال :
8-3 الحمل على التوهم :
9-3 الشَّبَهُ اللفطِي :
3-10 توهمُ الوصلِ في نيَّةِ الوقفِ:
الفصل الرابع: المذهب النّحويّ
1-4 المُصْطلَحُ النَّحويُّ
2-4 الآراء النّحويّة
الفصل الخامس: النتائج:
الم احع :

#### الملخص

# السَّمينُ الحلبيّ نَحْوِيًا مِنْ خِلال كتابِهِ: الدُّرُ المصون في علوم الكتاب المكنون

#### مراد على الفراية

#### جامعة مؤتة ، 2004

تَهدفُ هذه الدراسة إلى الكشف عن شخصية السَّمين الحلبيّ نحويّاً من خلال كتابه (الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون)، وبيان مدى موافقته للآراء النَّحويّة المُختلفة، وتفرده بها كلَّما أمْكن ذلك.

وتقعُ الرّسالةُ في خمسة فصول:

1- الفصل الأول: السَّمين الحلبيّ وأصول النّحو

2- الفصل الثّاني: السَّمين الحلبي ومسائل النّحو

3- الفصل الثالث: العلَّة النَّحويَّة

4- الفصل الرابع: المذهب النّحويّ

5- الفصل الخامس: النتائج

وأفضئيْتُ إلى نتيجة مفادُهَا أنَّ السَّمينَ يَميلُ كثيراً إلى النَّحو البصريّ على الرَّغمِ مِن اعتدادهِ بِبَعْضِ الآراءِ الكوفيَّة، كما أنَّه يُمكنُ عدُّهُ مِنْ روَّادِ المنهج الوصفيّ، وإنْ تبدَّتْ مِن بعضِ مسائلِهِ النَّحويَّةِ سمةُ المعياريَّةِ التَّحويليَّةِ مسايرةً لمذهبِهِ البصريّ.

#### **Abstract**

# AL-Sumain AL- Halabi grammatically through his book AL-Dor AL-Masson fi uloom AL-Kitab AL-Maknoon

#### Morad Ali AL-Farayeh

#### Mu,ta University, 2004

This study aimed at discovering the character of AL-Sumain AL-Halabi grammatically through his book (AL-Dor AL-Masson fi uloom AL-Kitab AL-Maknoon) and explaining to what range his book accepted by various grammatical views and (his gwn grammatical views)

This thesis includes Five Parts:

1- Part one: AL-Sumain AL-Halabi and the grammatical origins

2-Part two: AL-Sumain AL-Halabi and the grammatical issues

3-Part three: the grammatical cause.

4-Part Four: the grammatical attitude

5-Part Five: The results

The result is that AL-Sumain tends to use the visual Grammar though he followed somy Kofa views Fur ther more he may be counted as one of the describtive approach proneers even though the transformational standard feature appears in his visual altetudu.

# الفصل الأول السمين الحلبي وأصول النحو

#### 1-1 المقدّمة:

لقد جذب انتباهي \_ وأنا أقرأ في كتاب (الكوفيُّونَ في النَّحو والصَّرف) إِحَالاتٌ مِنْ أَبْيَاتٍ شَعريَّة، ومَسَائِلَ نَحويَّة لَمؤلَّف ضَخْمٍ لَهُ صِلةٌ وطيدة بالقرآنِ الكريم، وهُو (الدُّر المَصوُن في عُلوم الكتاب المَكْنُونِ) لصاحبه المَعْرُوف بالسَّمين الحَلبي، ثُمَّ ازْدَدْتُ مَعْرِفَة به مِنْ خلال قرراعتي لمَسائله تلك، واطلاعي عليه، ولمَّا لمْ تَقَعْ يَدِي على دراسة تَتناولُ السَّمين الحلبيَّ نَحْوِيًا في كتابِه الدُّر المَصون إلاً تسَلَمْ في ثلاثة مواضع \_ على مَا أعْلَمُ \_:

الأول: مَا كَتَبَتْهُ مُنَى مُحمَّد الحَمْد في رسَالتِهَا المَوسُومَة بـ (السَّمين الحلبيّ ومواقفهُ مِنْ آراءِ النَّحاةِ في ضَوْءِ كتابِهِ الدُّر المَصُون في عُلومِ الكتابِ المَكنونِ)حَيْثُ تَنَاولَتُ السَّمينَ الحلبيّ، ومَوْقفَهُ مِنْ آراءِ النَّحاةِ، ونقولِهِمْ، واَخْتِيَاراتِهِمْ، كمَا عَرَضت للمُصطلَحات النَّحويَّة، وموقفه مِن السَّماع، والقياس، والعَجَمِيّ، والمُعَرّب على سَبِيلِ الوَصف.

والثَّانِي: مَا كتبهُ صَالح مَهْدي عبّاس في رسالته المَوسُومَة بـ (عُمْدَة الحُقّاظِ في تفسير أشرف الألفاظ دراسة مع تحقيق)، فقد عَرض لحياة المؤلِّف، ومنهجه في كتابه، ومصادره، ثُمَّ بَحَثَ جُهُودَهُ النَّحُويَّة، واللغويَّة زيادَة على جهوده في التَّفسير، وكلُّ ذلك مَنْ خَلال كتاب السَّمين الحلبي عُمدة الحفّاظ.

والثالث: رسالة ماجستير وجدْتُها في سجلاّت الرسائل الجَامِعيَّة معنونة بـ (السَّمين الحلبي وجهودُهُ في النَّحو العربي) بإشراف أحمد عبد الدَّايم نُوقِشتْ سنة 1993م، وتقعُ في 518 ورقة حاولْتُ الوصولَ إليها فلمْ أتمكَّنْ لكونها مخطوطة، والَّذي يظهرُ لي أنَّها بحثت الجهود النَّحويَّة عند السَّمين بشكل عام دُونَ أنْ تتخصَّص في كتاب واحد حَيْثُ يذكرُ محققُ الدُّر المصون أنَّ للسَّمين عدَّة كتب في القراءات، والتَّفسير، والنَّحو، واللغة، أمَّا هذه الدِّراسةُ فهي محصورة في (الدُّر المصون).

وبَعْدَ أَنْ عَرَضْتُ هَذَا المَوْضُوعَ على أَسْتَاذِي الدَّكتور عبد الفتّاح الحموز عزَمْتُ على الْكتابة فيه، فعلى الرَّغم من علمي التَّامِّ بسعة هَذا المَوضُوع، وصنعوبة

الإحاطَة بِهِ إلاَّ أنَّنِي أَعْدَدْتُ نَفْسِي، وتهيأتُ للارتِحالِ معَ السَّمينِ عَبْرَ الدُّرِّ مُحَاوِلاً أَنْ أَنْفُذَ إليه .

ورَ أَيْتُ أَنْ يَكُونَ هَذَا البَحْثُ في خَمْسة فصولٍ: الفصلُ الأول: السَّمين الحَلبي، و أصولُ النَّحو

تناوَلْتُ في هَذَا الفصلِ مَوْقِفَهُ مِن السَّماعِ، والقياسِ، والإجْمَاعِ، واستصحابِ الحَالِ، وانْتَهَيْتُ إلى أنَّ السَّمينَ يَبْنِي قواعِدَهُ النَّحويَّةَ على القُرْآنِ الكريمِ، وقراءَاتِهِ السَّبعيَّةِ مِنْهَا، والشَّاذة، والحَديثِ النَّبويّ، والكلام العربيّ: نَظْمِهِ، ونَثْرِهِ، كمَا اعْتَدَّ بأَصُولِ النَّحوِ الأخْرى (القياس، والإجْماع، واستصحابِ الحال) في بناء تلك القواعد. الفصل الثّاني: السَّمين الحلبي، ومسائلُ النَّحو

تناولْتُ في هَذَا الفصلِ مَجْمُوعَةً مِنْ مَسائلِ النَّحوِ الَّتِي قُمْتُ بِاخْتِبارِهَا مِنَ الدُّرِ المَصونِ لاَ على سَبيلِ الحَصْرِ، وإنَّمَا مَا قَدْ يُسْعَفني في الوُقوفِ على شخصيَةِ المَصونِ لاَ على سَبيلِ الحَصْرِ، وإنَّمَا مَا قَدْ يُسْعَفني في الوُقوفِ على شخصيَةِ السَّمينِ النَّحْويَّةِ حَيْثُ بَيَّنْتُ مِنْ خِلالِ هَذِهِ المَسائلِ مَا وافقَ فيهِ نَحويينَ: بصريين، أو كُوفيينَ، قليلينَ، أو كثيرينَ .

واقتضنت الدِّراسة توزيع مسائل هذا الفصل على أربعة أقسام هي : المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، والتوابع.

وأفضيتُ إلى نتيجَةٍ مَفادُهَا أنَّ السَّمينَ يَميلُ كثيراً إلى النَّحو البصريّ على الرَّغْمِ مِن اعتدادِهِ بِبَعْضِ الآراءِ الكوفيَّة، كما أنَّهُ يُمكنُ عدُهُ مِنْ روَّادِ المنهج الوصفيّ، وإنْ تبدَّتْ مِن بعضِ مسائلِهِ النَّحويَّةِ سمةُ المعياريَّةِ التَّحويليَّةِ مسايرةً لمذهبه البصريّ.

الفصلُ الثالث: العلة النَّحوية

عَرضْتُ فيه مَجْمُوعَةً مِنْ العللِ النّحويةِ الَّتي تَكشفُ عَن وَصفيّةِ السَّمينِ، واحْترَامهِ لظاهرِ النَّص، وبُعْدهِ عن التَّكلفِ والتَّقديرِ والحَدْسِ في الكَثيرِ مِنْ ذلكَ. الفصلُ الرّابع: المَذهب النّحوي

بَيِّنْتُ الاتِّجاهَ النَّحويّ الَّذي يَنْتمي إليه السَّمينُ ، وقد جاءَ في قسمين:

الأول: المُصنطلحُ النَّحويّ، واشْتَملَ عَرْضناً لبعضِ المُصطلحاتِ النَّحويةِ الَّتي استخدَمَها السَّمينُ مِنْ بصريَّة، وكوفيّة والَّتي تَكشفُ بِشكلٍ وَاضحٍ عن بصريَّة السَّمين

الثاني: الآراءُ النَّحوية، فعلى الرَّعم من كَثرة المسائل النَّحويَة الَّتي تَنَاولَها الفصلُ الثاني إلاّ أنَّني أُحاولُ هنا أنْ أكشف عن بصرية السمينِ خاصة من خلل بعض المسائل النَّحوية، والّتي يَتَّفقُ فيها السمينُ مع البصريينَ، كما دوّنتُ بعض المسائلِ النَّحوية، والّتي يَتَّفقُ فيها السمينِ الّتي هجر فيها المعيارية التَّحويلية .

الفصلُ الخامس: النَّتائج

فقدْ حَوَى أهمَّ النَّتَائِجِ الَّتِي تَوَصَّلَتُ لهَا هَذهِ الدِّراسةُ، وإنْ كانَ هُنَاكَ بَعْضُ النَّتَائِجِ المَنْثُورة بَيْنَ تَنَايَا البَحْث .

أمَّا السِّمةُ المَنْهجيَّةُ لِهذهِ الدِّراسةِ فتمثَّلَتْ في الاعْتمادِ على المَنْهجِ الوَصْفِيّ بالدَّرَجَةِ الأولَى، كمَا تَقْتَضِي طَبِيْعَةُ المَوضُوعِ، ثَمَّ سِرْتُ عَلى وفْقِ المَنْهجِ التَّحليليّ في الكثيرِ مِنْ ذلكَ، وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّني ذكرت بعض الشَّواهدِ الَّتي تدورُ في فلك الصَّرف لا النَّحو لتعزيز قاعدة، أو مسألة قرَّرها السَّمينُ .

وبَعْدُ، فقدْ حَاوَلْتُ تَقديمَ مَا أَعَانَنِي اللهُ عليْهِ مِنْ جُهْدٍ في هذه الدِّراسة، مُتَنَبِّعاً العديدَ مِنَ المَواضِعِ النِّي تُبْرِزُ الفِكْرَ النَّحويَّ لدَى السَّمينِ بِشكلِ واضبِح جليٍّ، مُبَيِّناً مَذاهِبَ النَّحويين المُختلفة في كلِّ مَسْأَلةٍ أَذكرُهَا، واتِّجاهَ السَّمينِ في تلكَ المَسْأَلة، ومَا بَيْنَهُمَا مِن اتَّفَاقِ، أو اخْتِلاف .

إنَّنِي وأنَا أَضَعُ هذه الأطروحة العلميَّة بَيْنَ يَدَي اللجنة الكريمة المُشكَّلة لمن القشتها أودُّ أَنْ أنوِّه بأنَّنِي لمْ أطْرق جَميع المسائل النَّحويَّة النّي ذكر َهَا السَّمين في كتابِه الدُّر المصون، ولا سيَّمَا الَّتي أشار إليها دُوْنَ الوقوف عندها، والبَحْث فيها، فإنْ كنْتُ قد أَحْلَاتُ فمِنْ نَفْسِي، والله أسأل أنْ يَعْفُو عمًا وقَعْتُ فيه مِنْ زَلل، أو سَهْو، أو تقصير.

وَلا يَسَعُنِي إِلاَّ أَنْ أَتَقَدَّمَ بِالشَّكرِ الجزيلِ لأستاذي الدّكتور عبد الفتّاح الحموز الَّذي أشره على الرِّسالة، وبَذَلَ جُهْداً كبيراً في تدقيقها، وتصويبها حَيْثُ كانَ نِعْمَ الموجِّه، والمرشد، رَاجياً مِنَ اللهِ العَونَ، والتَّوفيق، والنَّجاح.

#### 1-2 الستَّمَاع

لَقَد نشأ السّميْن(۱) في بسيئة علْميَّة، فأخذ يَقْرأ، ويُصنف، ويُعلِّم حتَّى ذاع اسمه في ذلك الوسَطِ العلميّ، بعد أنْ تلقَّى العلم من فحول عصره من أمثال: ابن الضَّائع(2)(636-725هـ)، ويونس الدَّبوسي(3)(635-725هـ)، والعَشَّاب(4)(40-645هـ)، وغيرهم، فاستطاع أنْ يُكوِّنَ لَديه مَخْرُونا لُغوياً، يَشهد لَهُ على ثقافته الواسعة، إذْ أخَذَ يُدوِّن مَا جَمَعَهُ، وسَمعَهُ من أهل اللغة في لُغوياً، يَشهد لَهُ على ثقافته الواسعة، إذْ أخَذَ يُدوِّن مَا جَمعَهُ، وسَمعَهُ منْ أهل اللغة في بناء أصوله النَّحوية، والصَّرفيّة؛ لذلك كان يَردُ على من جاء بشيء غير قياسي بعبارات تُنْبئ عن مَدَى حرصه على الاعتداد بالسَّمَاع، ومن ذلك قولُه: "وَلَمْ يُسْمَعْ فيه هذا الأصل الله في فيقتصر عليه العرب "(7)، و "إلاَّ أنْ يُسْمَعْ فيُقتصر عليه"(8)، ومَا أشْبه ذلك.

ومِمًّا يَشْهَدُ أَيْضًا عَلَى اعْتداده بالمَسْمُوع مِنْ الكلامِ العربيِّ، والتزامه الشَّديد به في بنياء أصوله النَّحوية بي تلك الإشارات والإيماءات الَّتي تلطَالِعُنا في كتابه (الدُّر المَصُون) كقوله: "وَهَذا لا يَنْقَاسُ بَلْ يُقْتَصَرُ فيه على السَّمَاع" (9) "والَّذي يَنْبَغي أَنَّه بَجُوزُ مُطْلَقًا لِكثرة السَّمَاع الوارد به ..... (10) و " لَوْلاَ مَا يَردُه مِن

<sup>1</sup> هو شهاب الدين أبو العباس بن يوسف بن عبد الدايم المعروف بالسّمين الحلبي : ينظر ترجمته : غاية النهاية : 152/1 الدرر الكامنة : 160/1 . بغية الوعاة : 10/1 الأعلام : 152/1

<sup>2-</sup> هو محمد بن أحمد بن عبد الخالق بن علي المصري الشافعي مسند عصره وشيخ زمانه وإمام أوانه : ينظر ترجمته : غاية النهاية : 65/2-67 . بغية الوعاة ، 204/2

<sup>3-</sup> هو فتح الدين يونس بن إبراهيم بن عبد القوي الكناني العسقلاني عالم بالحديث: ينظر ترجمته: الدرر الكامنة: 260/5-260 . الأعلام: 260/8

<sup>4 -</sup> هو أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم المرادي القرطبي المعروف بالعشَّاب : ينظر ترجمته : غاية النهاية : 100/1 . الأعلام : 223/1 .

<sup>5-</sup> هو أثير الدين أبو حيَّان محمد بن يوسف بن علي الغرناطي الأندلسي الجياني : ينظر ترجمته : غاية النهاية: 285/2 . بغية الوعاة : 280/1 . الأعلام : 152/7 .

<sup>6-</sup> الدر المصون: 4/511

<sup>7-</sup> الدر المصون: 4/531

<sup>8-</sup> الدر المصون: 1/190

<sup>9-</sup> الدّر المصون: 3/444

<sup>10-</sup> الدر المصون: 1/530

السَّمَاعِ "(1)؛ لذلك فإنَّه يُجيْزُ العطْفَ على الضَّميرِ المَجْرُورِ مُطْلَقاً دُوْنَ إعادة الخافض(2)، والنَّصبَ على إسْقاط حرف الجرِّ(3)، وعودة الضَّمير على نفسه (4)، وكسرَ ممَّا ضُمُّتُ عَيْنُ مُضارِعه ، أوْ فُتِحَتْ (5)، ووقوع (هَلْ) بعدَ (أمْ) وعدمه (6)، كما أنَّه لا يُجِيزُ قياساً على مَا سَمعَ (خُمَاس، وعُشَار، ومَعْشَر)(7).

وللتَّثبُّت مِنْ اعْتِدادِه بالسَّمَاع رأيْتُ أَنْ أَتَـحَدَّثَ عن اسْتِشهادِه بالقرآنِ، وقراءاته، والحديث النَّبوي الشَّريف، وكلام العرب: نظمه، ونثره:

#### 1-2-1 القرآن الكريم

لَمْ يَخْتَلَفُ أحدٌ من النَّحاة في أنَّ القرآن الكريمَ أصلٌ من أصول الاستشهاد في اللغة، والنَّحْو؛ لأنّه كتابُ الله تعالى الكريم، ومن البديهي أنْ يَكُونَ السَّميْنُ كغيره من النّحاة الّذين اعتـدُوا بالشّاهد القرآني في اللغة، والنحو، خاصة وهو في أثناء ذلك يدوّن الآية بعبارة (قوله .....)، ثمّ يَمْضي مَعَها لُغة، واشْتقاقاً، ومعنى، ثمّ يُبيّنُ قراءاتها، فيُناقشها، ويُعربها، كما يُبيّنُ أقوالَ العلماء، وآراءَهم معززاً كلّ ذلك بالشواهد المختلفة .

وبذلك يَحْتَلُ الشَّاهد القرآني المرتبة الأولى من مراتب الاستشهاد عند السَّميْن، وغيره من النُّحاة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ بِمثُلُ مَا آمَنتُ مِبِهِ ﴾(8): في الباء أقوال: أحدُها: أنَّها زائدة (9) كهي في قوله: ﴿ ولا تَلُقُوا بِالنَّدِيكُم ﴾ (10)، وقوله: ﴿ وَهُرَّي النَّكُ بِحَدْع النَّخْلَة ﴾ (11).

<sup>1-</sup> الدّر المصون: 63/2

<sup>2-</sup> ينظر: النّر المصون: 530/1

<sup>3-</sup> ينظر: الدّر المصون: 444/3

<sup>4-</sup> ينظر : الدّر المصون:2/63

<sup>5-</sup> ينظر : الدّر المصون: 550/6

<sup>6-</sup> ينظر : الدّر المصون: 237/4

<sup>7-</sup> ينظر : الدر المصون: 2/301

<sup>8-</sup> سورة البقرة : 137

<sup>9-</sup> ينظر : الدر المصون: 1/386

<sup>10-</sup> سورة البقرة : 195

<sup>11-</sup> سورة مريم: 25

ومنه قولُه تعالى: ﴿ومَا كَانَ هَذَا القَـرُ آنُ أَنْ يُفْتـرَى مِن دُونِ اللهِ وَلَكِنْ تَصديقَ )، وفيه أوجة: أحدها: العطف على خبر (كَانَ)، ومثله: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدِ مِنْ رِجَالِكُم وَلَكِنْ رَسُولَ الله(٤) ﴾(3) .

ومنه قولُه تعالى: ﴿أَنْ يَحْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ البَرِ ﴾(4)، فيه وَجْهان: أظهرهما: أنّه مفعولٌ به، كقوله: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الأَرْضَ(5) ﴾(6) وقَدْ يَذْكرُ أكثرَ مِنْ شاهد قرآني مفعولٌ به، كقوله: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الأَرْضَ(5) ﴾(6) وقَدْ يَذْكرُ أكثرَ مِنْ شاهد قرآني على المَسْألة الواحدة كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللهُ ولَداً سُبُحَانَ لَهُ ﴾(7)، إذ إنّ الأصلَ في (اتّخذَ) أنْ يَتَعدّى لمفعولين إنْ كان بمعنى صير إلا أنّه مع كثرة دور هذا التركيب حُذف المفعول الأول على أنّ التّقدير: وقالُوا اتّخذَ الله بعض الموجودات ولداً، ومثله قولُه: ﴿وَقَالُوا اتّخَذَ الرّحْمَنُ ولَداً ﴾(8) و ﴿مَا اتّخَذَ اللهُ مِنْ ولَد ﴾(9)، و ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرّحَمَنِ أَنْ يَتّخِذَ ولَداً (10) ﴾(11).

ورَبُّمَا يَبْدَأُ اسْتشهادَه بالجديثِ النبويّ، ثُمَّ بالآيات القرآنيّة، ولَكنَّه قليلٌ جدّاً، ومنْ ذلك: وقوع المفرد موقع الجمع، إذ اسْتشهدَ على وقوع (صفًا) المفرد موقع الجمع بالحديث النبويّ الشَّريف ((أهلُ الجَنَّة مائةٌ وعشرونَ صفًا))(12) أي: صفًا صفًا، ثُمَّ عَزَّزَ ذلك بآيات قرآنيَّة، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَفُومُ الرُّوحُ وَالمَلائكَةُ صَفًا ﴾(13)، يُريدُ: صَفًا صَفًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ وَالمَلائكَةُ صَفًا ﴾(13)، يُريدُ: صَفًا صَفًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ

<sup>1-</sup> سورة يونس : 37

<sup>2-</sup> سورة الأحزاب : 40

<sup>33/4 :</sup> الدر المصون: 4/33

<sup>4-</sup> سورة الإسراء: 68

<sup>5-</sup> سورة القصص: 81

<sup>6-</sup> ينظر: الدر المصون: 4/406

<sup>7-</sup> سورة البقرة : 116

<sup>8-</sup> سورة الأنبياء : 26

<sup>9-</sup> سورة المؤمنون: 91

<sup>10-</sup> سورة مريم: 92

<sup>11-</sup> ينظر : الدّر المصون: 1/351

<sup>12-</sup> لم أقف على تخريجه

<sup>13-</sup> سورة النبأ : 38

رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا (1) (2) .

وَهُنَالِكَ مَواضع قليلة جدّاً قَدَّم فِيهَا كلامَ العرب في الاستشهاد، ويُعزِّزُ هذه المواضع بآيات من القرآن الكريم، يَقُولُ: "وإنَّمَا يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ (إلى) في موضع (مع) إذًا ضَمَمْت الشَّيء إلى الشَّيء مَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ كقول العرب: (الذّودُ إلى الذّودِ إلى الذّودِ إلى الله إلى الله أيلًى) (3) .... وجعلوا من ذلك أيضناً قولَه تعالى: ﴿وَلاَ تَالُكُمُ لُوا أَمُو اللَّهُمْ إلَى أَمُو الكُمْ (4) (5) ...

وَرُبَّمَا يَبْدَأُ بِالشَّاهِ الشِّعريِّ ، ثُمَّ يُعزِّزُه بِشاهِ مِن القرآنِ، ومِن ذلك: زيادة الله المُقوية للعامل، وهي لامِّ تـدُخُلُ على المَعْمُولِ إِذَا كَانَ العاملُ مُؤخَّراً، أو فرْعاً، أمَّا في غيرِ هَذَين فـلا تـرُزادُ إلا ضرورة عند بَعضيهم، وقـد مَثـلَ لِذلكَ بقول الشَّاعر:

فَلَمَّا أَنْ تَوَاقَفُنْاً قَلِيْلاً أَنْ تَوَاقَفُنْا قَلِيلاً أَنْ تَوَاقَفُنْا قَلَاكِلِ فَارْتَمَيْنَا (6) على أَنّ هذا الشَّاهد عزَّزه بشاهد من القرآنِ الكريم، وهو قوله: ﴿ قُل عسَى أَنْ يكونَ رَدَفَ لَكُم بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجُلُونَ (7) (8)

وَقَدَ يُورَدُ الشَّواهدَ مِن القرآنِ مُكْتَفِياً بِعِبارةِ (وَقَدَ تقدَّم) فقوله تعالى: ﴿مِنَ النَّسَاءِ﴾ (9) كقوله: (مِنَ النِّسَاءِ) في ﴿زُيِّنَ للنَّاسِ حُبُّ الشَّهواتِ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (10) وقد تقدَّم (11) يَةْصدُ مَا ذَكَرَهُ في قوله: ﴿مِنَ النِّسَاءِ﴾ (12) أَنَّها في مَحَلِّ نَصب علَى

<sup>1-</sup> سورة الفجر : 22

<sup>2-</sup> ينظر: الدر المصون: 463/4

<sup>3-</sup> ينظر: مجمع الأمثال: 288/1

<sup>4-</sup> سورة النساء : 2

<sup>5-</sup> ينظر : الدّر المصون: 112/2

<sup>6-</sup> ينظر: الدّر المصون: 350/3. المقرب: 127

<sup>7-</sup> سورة النمل : 72

<sup>8-</sup> ينظر : الدّر المصون: 3/329 /350 ، 47/6 ،

<sup>9-</sup> سورة آل عمران: 14

<sup>10-</sup> سورة أل عمران : 14

<sup>11-</sup> ينظر: الدر المصون: 32/2

<sup>12-</sup> سورة آل عمران : 14

الحال من (الشهوات)(١) .

وَرُبَّمَا يَكْتَفِي بِعِبارة (قَدَ تقدَّمَ في سُورة ...) كقوله: "قَد تقدَّمَ في طَه الكلامُ "(2)، يَقْصدُ في سُورة طه، و "قد تقدَّمَ مثله في يس"(3) يَقْصدُ في سُورة بس، و "قد تقدَّمَ تحريرُه في أوَّل البقرة "(4)، أوْ عبارة "ونظيرُ هذه الآية قولُه .... "(5)، أو "ومثلــُه .... "(6).

فَإِنْ حَاوِلَ بعضُهُم حمّلَ الآية على غيرِ الظّاهرِ الواضحِ مِن أوجهِ الإعرابِ ردّ عليه، وهاجمه، فقد ردَّ على من حمل قوله تعالى: ﴿فَأَمّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾(٢) على وجه ضعيف في الإعراب بقوله: "وَهَذَا يَنْبغي ألاَّ يَجُوزَ لِعَدمِ الحاجةِ إليهِ مَع ارتكاب وجه ضعيف جداً في أفصح كلام "(8)، كما ردَّ على من توهم وجود الجرِّ على التوهم في القرآنِ الكريمِ بقوله: "وفي العبارةِ بالنسبةِ إلى القُرآنِ سوءُ أدب، ولكنَّهم لمْ يقصدُوا ذلكَ حاشَ بله"(9).

ومن المسائل التي بنى أصولها على الشَّاهد القرآني زيادة على ما مرَّ: أ- تقديمُ المعمول يُؤذنُ بتقديم العامل:

بَنَى هَذَا الأصلَ على قولِه تعالى: ﴿قُلْ أَبِاللهِ وَءَآيَتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴾ و (تَسْتَهْزِءُونَ ﴾ و (تَسْتَهْزِءُونَ ﴾ و (تَسْتَهْزِءُونَ ﴾ و (تَسْتَهْزِءُونَ ) فير كان، وفيه دليلٌ على تقديم خبر كان عليها، لأن تقديم المعمول يُؤذن بتقديم العامل، وقد تقديم معمول الخبر على (كان) فليَجُز تقديمه بطريق الأولى(١١) .

<sup>1-</sup> ينظر : التر المصون: 2/22

<sup>2-</sup> الدر المصون: 6/828

<sup>3-</sup> الدر المصون: 519/5

<sup>4-</sup> الدر المصون: 477/5

<sup>5-</sup> الدّر المصون: 583/2 ، 1/109

<sup>6-</sup> الذر المصون: 198/2

<sup>7-</sup> سورة آل عمران: 56

<sup>8-</sup> الدّر المصون: 116/2

<sup>9-</sup> الدر المصنون: 161/2

<sup>10-</sup> سورة التوبة: 65

<sup>11-</sup> ينظر : الدر المصون: 3/480

# ب-(لَمْ) حَرْفُ جزمٍ مَعْناه نَفْيُ الماضِي مُطْلقاً خِلافاً لِمَنْ خصَّها بالمَاضي المُنْقَطع:

بَنَى هِذَا الْأَصْلُ عَلَى قُولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيّاً ﴾ (١)، وقوله: ﴿ لَمْ يَوْلَدْ ﴾ (2)، وذكر أنَّ هَذَا لا يُتصور فيه الانقطاع (3)

# ج- جوازُ العطف على الضَّمير المَجْرُور من غير إعادة الخافض مُطْلقاً:

بَنَى هَذِه المَسْأَلَةَ عَلَى مَا جَاءَ في القرآنِ الكريمِ من شواهدَ كقولِه تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾ (4) إذْ عَطَفَ (مَنْ) على (كُمْ)، وقوله: ﴿ قُلُ اللّٰهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَ وَمَا يُثلَّى عَلَيكُمْ ﴾ (5) فعطف (مَا) على (هنَّ) (6).

### 1-2-2 القراءات القرآنية

تكشفُ النَّظرة الفاحصة في (الدُّر المَصون) عن مدَى اعتماد السَّميْن على القراءات، إِذْ لِا تَكَادُ صَفحة مِن صفحاتِه تَخْلُو مِنْ أكثرَ مِن قراءة، فَقد عنى السَّميْنُ بالقراءات حَيْثُ تولَّى تُدْرِيسَهَا والنَّحو بجامع ابن طُولون، كما ولي نظر الأوقاف بالقاهرة، وناب عن بعض القُضاة فيها، كما أنَّه تسلَّمَ التَّدريس في مسجد الشَّافعيّ، وكتابه الدُّر المصون شاهد صدق على ذلك.....(7).

أمًّا موقفُهُ منها فإنَّه أخذ بها جميعها سواء أكانت متواترة أمْ شاذَة، ولقد تناولت الدكتورة مُنى محمَّد الحمد في رسالتها الموسومة بـ (السَّمِيْن الحلبي ومواقفه من آراء النَّحاة في ضوَّء كتابه: الدَّر المصون في علوم الكتاب المكنون) موقف السَّمِيْن من القرَّاء السَّبعة وقراءاتهم فهم الأئمة الأثبات، والعرب الفصحاء، لمْ تعرف السنتهُم اللحن، وقراءاتهم صحيحة متواترة، وقد حرص النَّاقلون لها على الضبط، وعرف عنْهُم الإتقان لعملهم، وإنَّ الإقدام على تخطئة ما ثَبَت عن هؤلاء الأئمة لا يسهل، ولذا رأينا السَّمِيْن يَذب عن قراءاتهم، ويَرد اعتراض النَّحاة، واللغويين عليها،

<sup>1-</sup> سورة مريم: 4

<sup>2−</sup> سورة الإخلاص: 3

<sup>3-</sup> ينظر : الدّر المصون: 1/103

<sup>4-</sup> سورة الحجر : 20

<sup>5-</sup> سورة النساء: 127

<sup>6-</sup> ينظر: الدر المصون: 530/1

<sup>7-</sup> ينظر: الدر المصون: مقدمة التحقيق

وإنْ خالفتْ قواعدَهم؛ لأنّها سُنّة متبّعة لا يَنْبَغِي ردّها"(١)، فإيمان السّميْن بالقراءات كأصل من أصول الاستشهاد جعله يَأخذُ بها دُونَ شكّ، أوْ رينب؛ لأنّ القراءة سُنّة متبعة يلزم قبولُها، والمَصير إليها، وقدْ قالَ الدّاني عنها: "وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حُروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربيّة، بَلْ على الأثبت في الأثر، والأصحّ في النقل، وإذا ثبتت الرواية لَمْ يردّها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأنّ القراءة سنّة متبعة يلزم قبولها والمصير اليها"(2).

وهو في تناولِه لهذه القراءاتِ كثيراً مَا يَأْتي بِهَا وحدَهَا، فيَبْنِي علَيها مسألةً منْ مسائل النَّحو أو الصَّرف، ومن ذلك:

1- قراءة ابن عامر وأهل الشام: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّن لَكَثْيَرِ مِن المشركينَ قَتْلُ أُولادَهُم شركائِهم ﴾(3)، بالفصل بَيْن المضاف والمضاف إليه بالمفعول به (أولادَهُم شركائِهم).

لعلَّ النَّظر فيما دوَّنه السَّميْن الحلبي من آراء النُّحاة: كوفيين وبصريين في تخريج هذه القراءة والردِّ على من أنْكرَها يكفي لأنْ نتعرَّف موقف السَّميْن من القراءات والقرَّاء، إذ أفرد لها ثمانِي صفحات تقريباً.

في البداية يُعرِّفُ بالقارئِ ابنِ عامر، فهو أعلى القرَّاء السَّبعة سنداً، وأقدمهُم هجرةً، أمَّا علو سنده فإنَّه يَعُودُ إلى أنَّه قراً على أبي الدّرداء، وواثلة بن الأسقع، وفضالة بن عبيد، ومعاوية بن أبي سُفيان، والمُغيرة المَخزُومي، ونقلَ يحيى الذماري أنَّه قراً على عثمان نفسه، وأمَّا قدم هجرته فإنَّه وُلدَ في حياة رسُولِ الله ـــ صلَّى الله عليه وسلَّم ـــ، وناهيكَ به أنَّه هشام ابن عمار أحد شيوخ البُخاري أخذَ عن أصحاب أصحاب أصحابه (4) ، ثمَّ يَنتقلُ بعدَ هذا إلى عرض آراء النَّحاة ممَّن ردَّ قراءته، ونسبه إلى لحن، أو اتباع مجرد المَرسوم فقط، من أمثال أبي جعفر النَّحاس (5)،

<sup>1-</sup> منى محمد الحمد :745

<sup>2-</sup> الإتقان: 211/1

<sup>3-</sup> سورة الأنعام : 137

<sup>4-</sup> الدّر المصون: 3/186

<sup>5-</sup> ينظر: إعراب القرآن: 98/2

وأبي علي الفارسي(1)، وابن جنّي(2)، ومكّي بن أبي طالب(3)، وابن عطية(4)، وابن عطية(4)، والزّمخشري(5)، ثُمَّ يُصرِّح بعبارته: وهذه الأقوال التي ذكر تُهَا جميعاً لا ينبغي أنْ يُلتفت إليها لأنها طعن في المُتواتر، وإنْ كانتْ صادرة عن أئمة أكابر (6)، وبعد هذا يعرض لمن انتصر لهذه القراءة وأورد من لسان العرب نظماً ونثراً ما يشهد لصحتها لغة كأبي بكر بن الأنباري(7)، وابن ذكوان (8)، والكرماني(9)، وغيرهم.

فابْنُ عامرٍ قدْ فَصلَ بيْن المضاف والمضاف اليه بالمفعول به (أو لادَهُم)، وهُوَ فصلٌ لا يُجيزُه البصريونَ إلا بالظَّرف والجارِ والمَجرُور في الضَّرورة المُستكرهة كقولهم: يَا سَارِقَ الليلةَ أهل الدَّارِ، وإلَى ذلكَ راحَ السَّمِيْنُ يَعْرِضُ مَا يُثْبِت بُطلانَ مَا ذَهَبَ اليه البصريونَ .

ومِمًّا يُعزِّز هذهِ القراءةَ قولُ مَنْ يُوثَق بعربيّته: تَرْك يَوْمَا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا سَعْيٌ فَي رَدَاهَا (10)، حَيْثُ فَصلَ بيْنَ المتضايفين بالظَّرف، ومثله قول الشاعر:

فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لا أَكُونَنْ وَمِدْحَتِي كَنَاحِتِ يَوْماً صَخْرة بِعَسيِلِ(١١) إذ فصل بـ (يَوْماً) بين : (نَاحَت) و (صَخْرة)، ومثله قولُ آخر:

كَمَا خُطَّ الْكَتِابُ بِكَفِّ يَوْماً يَهُ ودِيِّ يُقَارِبُ أَوْ يَـزِيلُ(12) ففصل بين (كَـفً) و (يَـهُ وديِّ) بالظرف (يـوُماً)، وقال آخر:

<sup>1-</sup> ينظر: الحجة: 214/2

<sup>2-</sup> ينظر: الخصائص: 409/2

<sup>3-</sup> ينظر: المشكل: 272/1

<sup>4-</sup> ينظر : المحرر الوجيز : 158/6

<sup>5-</sup> ينظر: الكشاف: 42/2

<sup>6-</sup> الدّر المصنون: 3/188

<sup>7-</sup> ينظر : الدّر المصون: 188/3

<sup>8-</sup> ينظر : الدر المصون: 3/188

<sup>9-</sup> ينظر : الدّر المصون: 3/189

<sup>10-</sup> ينظر : الذر المصنون 189/3 . همع الهوامع : 294/4

<sup>294/4</sup> : همع الهو امع : 229/2 . أوضح المسالك : 229/2 . همع الهو امع : 294/4

<sup>12-</sup> ينظر: الإنصاف: 386/1. شرح الكافية: 1/439. الدّر المصون 189/3

لمّا رَأَتْ سَاتِيدْمَا اسْتَعْبَرَتْ شَهِ دَرُّ الديسَوْمَ مسَن المسهَا(۱) إذ فصل بد (البَوْمَ)، وهو ظرف بين (درُّ) و (مَن)، أمَّا الفصل بَيْنَ المنتضايفينِ بالجَارِّ فيعزِّزه السَّمِيْنُ بقولِ الشَّاعرِ:

هُمَا أَخَرَا في الحَرْبِ مَنْ لا أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْماً نَبُوْماً فَيَوْماً وَمَا الْحَرِثِ مَنْ لا أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْماً اللَّخِرِ: فَقُصل بِي الْحَرْبِ) بِين (أَخَوَا) و (مَنْ لا أَخَا لَهُ)، وقول الآخر:

لانت مُعْتَادُ في الهَيْجَا مُصابِرَة يُصلَى بِهَا كُلُّ من عاداك نيرَانا(3) بالفصل بين (مُعْتَادُ) و (مُصابرة)، وقول الآخر:

كَأْنَّ أَصُوْاتَ مَ مِنْ إِيغَالِهِ مِنَّ بِنَا أُواخِرِ المَيْسِ أَصُوْاتُ الفرارِيجِ(4) بالفصل بين (أَصُوْاتَ) و (أُوَاخِرِ المَيْسِ)، وقول الآخر:

تَمُرُّ على مَا تَسْتَمِرُ ، وقَدْ شَلَفَ تَ غَلائِلَ عَبْدُ القَيْسِ مِنْهَا صَدُورِهَا(5) بين (غَلائِل) و (صَدُورِهَا)، ومن الفصل بالمفعول قول الشاعر: فَلَرَجَجْتُ مُلَائِل) و (صَدُورِهَا)، ومن الفصل بالمفعول قول الشاعر: فَلَرَجَجْتُ مُلَائِل) و (صَدُورِهَا)، ومن الفصل بالمفعول قول الشاعر: فَلَرَجَجُ المَلْوصَ أَبِي مَلَادَهُ فَصل برالقَلُوصَ) بين (زَجَّ) و(أَبِي) على أنَّ التَّقدير: زَجَّ أبريي مَزَادَه القَلُوصَ، وقول الآخر:

وحسَلَ المَادِيِّ والقَوانِسِ فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الحَصَادَ الدَّائِسِ (٦) بالفصل بيْنَ (دَوْسَ) و (الدَّائِسِ) بالمفعول (الحَصَادَ)، إلى ذلك راحَ السَمِيْنُ يَسْتَقْصِي كلامَ العربِ ممَّا جاءَ به مِنْ الفصل بَيْنَ المتضايفين، إذْ ذكرَ مَا يُقارِب ثلاثة وعشرين بيتاً مِن الشَّعر شاهداً على الفصل بين المضاف والمضاف إليه، كالفصل بالظَّرف، أو الجارِّ، أو المفعول، أو الفاعل، ومنها كذلك الفصل بالنَّداء، والنَّعت، والفعل المُلْغَى، وبالمفعول ليسَ مَعْمُولاً للمَصدر المضاف إلى فاعل،

<sup>1-</sup> ينظر : ديوان ابن قميئة : 182. المسائل المشكلة : 562 . الإنصاف :385/1 . الذر المصون 189/3

<sup>2-</sup> ينظر: الإنصاف: 387/1. شرح الكافية: 493/1. الدّر المصون: 189/3. همع الهوامع: 295/4

<sup>3-</sup> ينظر : ديوان ذي الرمة : 996 . الدر المصون: 189/3.

<sup>4-</sup> ينظر : الإنصاف : 386/1 . شرح الكافية : 439/1. الدّر المصون: 189/3

<sup>5-</sup> ينظر: الإنصاف: 383/1. شرح الكافية: 443/1. الدّر المصون: 189/3

<sup>6-</sup> ينظر : الإنصاف : 382/1 . المقرب : 56. الدّر المصون: 190/3

<sup>7-</sup> ينظر : شرّح الكافية : 441/1. الدّر المصون: 190/3.

ليَنْتَهِي بعدَ هذا كلِّه إلى أنَّ "قراءةَ ابنِ عامرٍ صحيحةٌ مِن حَيْثُ اللغة، كما هي صحيحة من حَيْثُ النَّقل"(١)

وعلى هذا فإنَّهُ يَعْتَمدُ عَلَى السَّمَاعِ مِن القرآنِ، وكلامِ العرب: نظمهِ ونثرهِ في تخريج القراءات، وبَيَان مَدَى مُوافقتها لأوجهِ العربيةِ، كمَا أنَّهُ يَبْنِي عَليهَا جَوازَ مسألة الفصل بَيْنَ المضاف والمضاف إليه.

2- قراءة ﴿وكُفُر بِهِ والمسْجِدِ الحَرامِ ﴾ (2) بجر لل والمسْجدِ)

فالسّمين يُفصيّل القول في هذه القراءة، وكيف عطف على الضّمير المجرور في (به) من غير إعادة الجار، وهذا مذهب لا يُجيز البصريون وفي جرّه أربعة أوجه أوجه أو قول المبرد (3)، والزمخشري (4)، وابن عطيّة (5)، وهو أنَّه معطوف على (سبيل الله قبله: ﴿ يَسَالُونَكَ عَنِ الشَّهُ لِ الحَرَامِ قَتَالَ فيه قُلْ قتالٌ فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام (6) أي: وصد عن سبيل الله وعن المسجد، وهذا مردود عند السّمين؛ لأنَّه يؤدي إلى الفصل بين أبغاض الصلّة بأجنبي، إذْ عَطف (المسجد) على (سبيل) الذي يُعدُ من تمام المصدر (صد )، وهو مصدر مقدر بأن والفعل، و (أن) من الموصولات الحرفية، وهذا يؤدي إلى الفصل بين معمولات المصدر بأجنبي، وهو (وكفر به).

ب- أنَّهُ مَعْطوفٌ عَلى (الشَّهْرِ الحَرَامِ) أي: يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ وَعن المَسْجِدِ الحَرَام، وفي هذا تكلُّفٌ يبعدُ عَنْهُ نَظْمُ القرآن والتَّركيب الفصيح

ج- أنَّه يَتعلَقَ بِفْعلِ محذوف دلَّ عليه المصدر تقديره: ويصدُّونَ عن المسجد، وهذا غيرُ جيد؛ لأنَّه يلزم منه حذف حرف الجرّ وإبقاء عمله، ولا يَجُوزُ ذلكَ إلاًّ في صور ليسَ هذا منها .

د- أنَّهُ عطفٌ على الهَاءِ في (به) أي: وكُفر به وبالمسجد، وهذا يَتخرَّجُ على قـول

<sup>1-</sup> الدّر المصون: 3/192

<sup>2-</sup> سورة البقرة: 217

<sup>99/3:</sup> البحر المحيط: 146/2. حاشية الصبان: 99/3

<sup>4-</sup> ينظر: الكشاف: 357/1

<sup>5-</sup> ينظر: المحرر الوجيز: 161/2

<sup>6-</sup> سورة البقرة : 217

الكوفيين، أمَّا البصريون فيشترطون في العَطف على الضّمير المجرور إعادة الخافض إلاَّ في الضّرورة، فهذَا التّخريج عندَهُم فاسدٌ على حدِّ قول السّميْن(۱)؛ لأنّه يَبْني هذا الأصل النّحوي على السّمَاع والقياس، أمَّا السّمَاع فممَّا ورد عن العرب كقولهم: "مَا فيها غير و و فرسه فعطف (فرسه) على الهاء في (غير ه)، وكقوله تعالى: هناء عُلون به و الأر حام (2) في قراءة حمزة وغيره، فعطف (الأر حام) على الهاء في (به)، كما أنّه يُعزز هذه القراءة بأبيات شعرية كقول العبّاس بن مرداس:

أَكُرُ علَى الكَتَيبَةِ لا أُبِالِي الْفيها كَانَ حَتَفي أُم سواها(3) إذْ عَطَف (سواها) على الضَّمير في (فيها)، وقال آخر:

تُعَلَّقُ فَي مِثْلِ السَّوارِي سُيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا والْكَعْبِ غُوْطٌ نَفانِفُ(4) فعطف (الْكَعْبِ) على الضَّمير في (بَيْنَهَا)، كمَا يُعزِّز ذلكَ أَيْضَاً بستَّة أبياتٍ أخرى من شواهد سيبويه، وغيره.

وقدْ عدَّ القراءة أصالاً يُقاسُ عليه في النحو، واللغة، ومنْ ذلكَ:

1- قراءة أُبِيِّ وعبد الله: ﴿سَالَ سَالَ ﴾(٥)

قاسَ حذف الهمزة في (سائل)، كما قيلَ: هَذَا شَاك في "شَائك السلاح"(6)

2- قراءة الحسن: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّمَ اللهِ عَلَيْهَا صُوافِ ﴾(7) بالكسرِ والنَّنُوين، على أنَّ النَّصب محمولٌ بفتحة مقدّرة، فصار حكم هذه الكلمة كحكمها حالة الرَّفع والجرِّ في حذف الياء وتعويض التَّنُوين، وهذا الأصلُ يُقاسُ عليه (هؤلاء جَوار، ومررث بجَوار) (8)

وَرُبُّما يَحْملُ ما في بعض القراءاتِ من مسائلَ نحويَّة على أبياتِ شعريَّة،

<sup>1-</sup> ينظر : الدّر المصون: 1/529-531

<sup>2-</sup> سورة النساء: 1

<sup>3-</sup> ينظر : الإنصاف : 274/1 ، 5/2 ، شرح الكافية : 5/565. الدّر المصون : 530/1

<sup>4-</sup> ينظر: ديوان مسكين الدارمي: 53, الإنصاف: 5/2. شرح الكافية: 564/1. الدر المصون: 530/1

<sup>5-</sup> سورة المعارج: 1

<sup>6-</sup> ينظر: الدر المصون: 37/6

<sup>7-</sup> سورة الحج: 36

<sup>8-</sup> ينظر: الدر المصون: 5/150

كقراءة طلحة: ﴿ولو كان هؤلاء آلهة ﴾(١) بِالرَّفعِ، يَقُولُ: "وتَخريجُها كتخريج قول الشاعر:

إذا مت كان النَّاسُ صِنْفانِ شامِتُ و آخَرُ مُــــْنِ بِالَّذِي كَنْتُ أَصْنَــــعُ(2) ففيها ضميرُ الشَّأن"(3)

كما يَحْملُ كثيراً من القراءات على اللغات، ومثل ذلك:

1− قراءة أبي هريرة وأبي نهيك وعيسى: ﴿سَكَــَارَى﴾(4) بفتحِ السِّين والرَّاء، وهو جمعُ تكسير واحده (سَكْرَان)، فيجعلهما على لغة تميم(5) .

2− قراءة ابن عباس ويحيى بن عمارة: ﴿وَأَصْبَغَ﴾(6) بإبدال السين صاداً، فيحملهما على لغة كلْب(7).

3- قراءة ابن مسعود والأعْمَش: ﴿غِشَاوة ﴾(8) بكسر الغين، وفتح الشين، وقد حمَلها على لغة ربيعَة(9).

وهُوَ في هَذَا يَذْكُرُ اسمَ اللغةِ، ولَكِنْ ثمَّة مواضع يَكْتَفِي فيهَا بذِكْر (وهي لغة)، ومنه:

1- قراءة ابن محيصن: ﴿يَهِلَكَ ﴾ (١٥) بفتح اللام، وهي لغة "(١١).

2- قراءة ابن عباس، وأبي عبد الرحمن: ﴿حَبَطت ﴾(١2) بفتح الباء، وهي لغة (١3)

<sup>1-</sup> سورة الأنبياء: 99

<sup>2-</sup> ينظر: الكتاب: 71/1. الدّر المصون 113/5

<sup>3-</sup> الدّر المصون: 5/113

<sup>4-</sup> سورة الحج: 2

<sup>5-</sup> ينظر: الدر المصون: 5/123

<sup>6-</sup> سورة لقمان: 20

<sup>7-</sup> ينظر: الدّر المصون: 390/5

<sup>8-</sup> سورة الجاثية : 23

<sup>9-</sup> ينظر : الدّر المصون: 130/6

<sup>10-</sup> سورة الأحقاف : 35

<sup>11-</sup> ينظر : الدر المصون: 6/145

<sup>12-</sup> سورة آل عمران : 22

<sup>13-</sup> ينظر: الدّر المصون: 52/2

وعلى الرّغْم من اعتنائه بتخريج القراءات، والإفادة منها إلا أنّه في القلبل منها يضرب عنها بقوله: "وفي الآية قراءات شاذة مُخالفة للسّواد أضربت عنها لذلك"(۱)، وقد يَحْملُ القراءة على أنّها من التّفسير لا قراءة كقراءة ابن مسعود ﴿إنّما مَصُولاًكُم ﴿(2) وفي القليلِ مِن ذَلكَ يردُ القراءة، أو يُضعَعّفُها، أو يُخطها لإشكالها مَصُولاًكُما فعلَ في قراءة الحسن البصري ﴿مَذَبْذَبِين ﴾(3) بفتح الميم، حيث يُتابِعُ رأي ابن عطيّة "وهي مردودة"(4) بقوله: "ولَعَمري لقد صدق ولا يَنْبغي أن تصحح عنه (3)، وقد وصف قراءة عاصم وعيسى بن عمر ﴿أُوتِنا ﴾(6) بهمز وإشباع ضم، بقوله: "ولعلّه عاصم الجحدري لا ابن أبي النّجود، وهذه القراءة لا تَبْعدُ عن الغلط؛ لأنّ التوهم؟"(7)، أو يصفها بأنّها مُشكلة جداً كما وصف قراءة عيسى ﴿فَانَهُ مِنْ مَثل هذه حينُ مَناص ﴾(8) برفع (حين) وفتح (مناص)، يقول: "وهذه قراءة مشكلة جداً لا تَبْعدُ عن الغلط من رَاوِيهَا عن عيسى فإنّه بمكانٍ من العلم المانع لَهُ مِنْ مثل هذه القراءة"(9).

#### 1-2-1 الحديث النبوي الشريف

أكتُرَ السَّمِيْنُ مِنِ الاستشهادِ بالحديثِ النَّبويِّ في كتابِه، إذْ وصلَ عددُ الأحاديثِ إلى المئاتِ الكثير منْهَا يدورُ في فلكِ الأدب، والبلاغة، واللغة، والتَّفسيرِ، أمَّا مَا يَدور في فلكِ علمي النَّحو والصَّرف، فقدْ كانَ لَهُ نَصِيبٌ قليلٌ إذْ لمْ تتجاوز الأحاديث التي اعتدَّ بهَا في هذين العلمين مئة الحديث.

<sup>1-</sup> الذر المصون: 483/5 ، 5/48

<sup>2-</sup> سورة المائدة : 55

<sup>3-</sup> سورة النساء : 143

<sup>4-</sup> المحرر الوجيز : 290/4

<sup>5-</sup> الدّر المصون : 447/2

<sup>6-</sup> سورة الأعراف : 77

<sup>7-</sup> الدر المصون: 3/295

<sup>8-</sup> سورة ص: 3

<sup>9-</sup> الدّر المصون : 524/5

فكانَ يُدْرِجُهَا في حَنايَا كتابِه، يُقدّمُ لهَا أحياناً ممَّا يُشير إلى إنّها من الحَديثِ كـ (قالَ عليه السلام)(۱)، و (رُويَ عن النّبي)(2)، و (مِنه الحَديثُ)(3)، و (في الحَديثُ)(4)، وغيرِها(5)، وأحياناً أخْرَى لا يَذْكرُ مَا يُشير إلى أنّ مَا يَستشْهدُ من الحَديث ، فتختلط الأحاديث عندَه في أثنَاء كلامه فيدرجها مع أمثلة الكتاب كقوله: "والحواريون: أنْصارُ عيسى، وقيلَ اشتقاقهم من حارَ يَحُورُ...، ومنه ((نَعُوذُ بالله من الحَوْرِ بَعْدَ الكَالِيُ وَوَله: "العَفْوُ: المَحْوُ ...، ومنه ((واعقوا اللّحَي))"(7).

واحْتَـجُ بالحَديث مُعزِّزاً بِهِ شَاهداً آخَر مِن القرآنِ وقراءاته كقولِه عليهِ السَّلام: ((نِعْمَ العَبْدُ صُلَهَ يَـبُ لُو لَم يَـخَـفُ الله لَـم يَـعْصه))(8) فعزَّزَ بِهِ قولَه تعالى: ﴿ وَلُو كَانَ البَحرُ مِدَاداً لِكلماتِ ربِّي لَنَفَدَ البحرُ ﴾(9)، وقولَه تَعَالى: ﴿ وَلُو

<sup>1-</sup> ينظر : الذر المصون: 48/1 ، 50 ، 79 ، 50 ، 48/1 ، 143 ، 131 ، 90 ، 79 ، 50 ، 48/1 ، 380،261، 250 ، 246 ، 244 ، 217 ، 143 ، 131 ، 90 ، 79 ، 50 ، 48/1 ، 319 ، 319 ، 319 ، 319 ، 310 ، 170 ، 164 ، 55 ، 34 ، 33/2 . 650 ، 645 ، 491 ، 547 ، 475 ، 450 ، 309 ، 305 ، 297 ، 159،247 ، 137 ، 35 ، 11/3 . 591 ، 541 ، 415 ، 407 ، 403 ، 387 ، 381 ، 362 ، 534 ، 418 ، 410 ، 347 ، 339 ، 147 ، 93 ، 86/5 . 530 ، 525 ، 518 ، 287 ، 82 ، 45/4 . 497 ، 312 . 559 ، 418 ، 408 ، 390 ، 247 ، 404 ، 398 ، 258 ، 164 ، 151/6 . 503

<sup>2-</sup> ينظر : الذّر المُصون: 57/1، 61، 674، 453/2 . 475، 362، 3/4 ،362 . 3/4،147/5 . 288 . 106/6 .

<sup>6-</sup> النهاية في غريب الحديث والأثر: 440/1

<sup>8-</sup> حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: 177/1

<sup>9-</sup> سورة الكهف: 109

شاء اللهُ لَذَهَبَ بسمعهم وأبْصار هم (١) ف (لو) حرف لما كانَ سيقع لوقوع غيره(٥) .

وقولِه عليه السَّلام: ((إِنَّا لَمْ نَرُدُهُ عَليكَ إِلاَّ أَننا حُرُمٌ))(3) فعزَّزَ به قولَه تعَالى: ﴿لا يمسُهُ إلا المطهرون﴾(4) حَيْثُ أَدْغَمَ، ولمَّا أَدْغَمَ حَرَّكَ آخرَهُ بالضَّمِ؛ لأجل هَاء ضمير المُذكّر الغائب(5).

وقوله عليه السَّلام: ((رُدُوا السَّائلَ وَلو بِظَلْف مُحْرَق))(6)، فجَاءَ به ليُعزِّزَ قولَه تعَالى: ﴿ وَلَو السَّائلُ وَلو بِظَلْف مُحْرَق ) (6)، فجَاءَ به ليُعزِّزَ قولَه تعَالى: ﴿ وَلَو السَّاكُم ﴾ (7) وهُوَ وُقوع (لَو ) فِي مِثْلِ هَذَا التَّركيب شَرطيّة بمَعْنَى (إِنْ)(8).

وقوله عليه السّلام: ((هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي، تَارِكُو امْر أَتِي))(9)، فجَاءَ به ليعُزِّز قراءة بعض السّلف: ﴿فلاَ تَحْسَبَنَّ الله مُخْلُفَ وعدَهُ رُسلِهِ ﴾(10) وقراءة ابن عامر: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّن لَكثيرٍ مِن المشركينَ قَـتْلُ أُو لادَهُم شركائِهِم ﴾(11) بالفصل بَيْنَ المُضاف والمُضاف إليه (12).

وقوله عليه السَّلام: ((لِتأخُذُوا مَصنَافَّكُمْ))(١3)، فجاء به ليُعزِّزَ قراءة عثمان بن عفّان، وأُبيِّ، وأنس، وأبي رجاء، وابن هرمز، وابن سيرين: (فلتفرحُوا (١٤)) بتاء الخطاب، وهو وقوع الأمر باللام في المخاطب المبنى للفاعل، وإنْ كان قليلاً(١٥).

<sup>1-</sup> سورة البقرة: 20

<sup>2-</sup> ينظر: الدر المصون: 1/143

<sup>850/2</sup> ، 8 باب 8 ، 8 د مسلم : كتاب الحج ، باب 8 ، 8 د -3

<sup>4-</sup> سورة الواقعة: 79

<sup>5-</sup> ينظر : الدر المصون : 6/267

<sup>6-</sup> الموطأ: 234/7

<sup>7-</sup> سورة البقرة : 221

<sup>8-</sup> ينظر : الدّر المصون : 542/1

<sup>9-</sup> فتح الباري: 303/8

<sup>10-</sup> سورة إبراهيم :47

<sup>11-</sup> سورة الأنعام : 137

<sup>12-</sup> ينظر : الدّر المصون : 3/188

<sup>423/1 ، (</sup> فيأخذ الناس مصافهم ) ، 13 $^{-13}$ 

<sup>14-</sup> سورة الحديد: 23

<sup>15-</sup> ينظر: الدّر المصون: 45/4

وقد يُعزِّزُ بالحَديثِ شَاهداً مِن الشِّعرِ كقولِه عليهِ السَّلام: ((كنْتُ خَليلاً مِنْ ورَاءُ))(۱)، فجاء به ليُعزِّزَ قولَ الشَّاعر:

إِذَا أَنَا لَمْ أُومَ ن عليكَ ولم يكُن ل القاؤك إلا من ورَاءُ ورَاءُ (2) فإنَّ (ورَاءُ) إِذَا قُطِعَ بُنِيَ على الضَّمِ (3)

وقولِه عليه السَّلام: ((إنَّ فيكَ لخُصلْلَتَينِ يُحبُّهُمَا اللهُ: الحلْمُ وَالْأَنَاةُ))(4)، فعزَّز به بَيْتَ الشِّعر:

منَّا الْأَنَاةُ وَبَعْضُ القَوْمِ يَحْسَبُنَا أَنَّا بِطَاءٌ وَفِي إِبْطَائِنَا سَرَعُ(5) مِن إَبْدال الهمزة من الواو كـ(أحد) في (وحد)، وليسَ بالقياسِ، فالأصلّ: ونَاة، فأبدلوا الهمزة من الواو فصارت أناة(6)

وَمِن المسائلِ النَّحويّة، واللغويّة الَّتي بَنَى أصولَها عَلى الحَديثِ النّبويّ زيادةً عَلى مَا مَرَّ:

# 1- جَوازُ حذف نُون الرفع تخفيفاً (7):

احْتَجَّ السَّمِيْنُ بقولِه عليه السَّلام: ((لاَ تَلَدخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى تُؤمنُوا وَلاَ تُؤمنُوا حَتَّى تَحَابُوا))(8)، فالأصلُ: تلدخلُونَ، وإنَّما حُذفت النَّون تخفيفاً .

# 2- تُسْتَعْمَلُ (غَدَا) بِمَعنى (صار) فتعْمَل عملَها (9):

بَنَى هذه المَسألة على قولِه عليه السَّلام: ((لَوْ تَوكَّلْتُم على اللهِ حَقَّ توكُّلِه لَرزَقَكُمْ كَمَا يَرزقُ الطَّيرَ: تَغْدُو خِمَاصناً وتَروُحُ بِطاناً)(١٥) فاسْتَعملَ الفعل (غدا) بمَعنى (صار) فيكون ناقصاً إذْ رفعَ الاسمَ، وهو ضمير مستتر يعود على الطير، ونصبَ الخبر (خِمَاصناً).

<sup>1-</sup> روايته في صحيح مسلم ( بفتح وراء وراء ) كتاب الإيمان ، باب 84 ، 187/1

<sup>2-</sup> ينظر: الدّر المصون 303/1. همع الهوامع 195/3

<sup>303/1 :</sup> الدّر المصون: 303/1

<sup>4-</sup> صحيح مسلم : كتاب الإيمان : باب 6 ، 49/1 . ابن ماجة : كتاب الحلم : 1401/2

<sup>5-</sup> ينظر: الدر المصون: 266/2، 22/5

<sup>6-</sup> ينظر: الدّر المصون: 22/5

<sup>7-</sup> ينظر: الدر المصون: 347/5

<sup>8-</sup> روايته في صحيح مسلم ( لا تدخلون .....) كتاب الإيمان ، باب 22 ، 74/1

<sup>9-</sup> ينظر: الدر المصون: 201/2

<sup>1394/2 : (</sup> لو أنكم توكلتم ......) كتاب الزهد ، باب التوكل و اليقين : 1394/2

# 3- مَجِيءُ المَنصوب على الاختصاص مُضَافًا (١):

احْتَجَّ بقولِه عليه السَّلام: ((نَحْنُ مَعاشِرَ الأنبياءِ لا نُورَثُ))(2) إذْ جاءَ لفظُ (مَعَاشرَ) مُضافاً مَنصُوباً على الاختصاص.

# 4- جواز جمع (حم) على (حَوَامِيم)(3):

ومِن ذلك قولُه عليه السَّلام: ((الحَوَامِيمُ دِيْبَاجُ القُرآن))(4) كمَا رُويَ عنْه قولُه: ((مَنْ أَرَادَ أَنْ يَرْتَعَ فِي رِياضٍ مُرنَّقَةٍ مِن الجَنَّةِ فَلْيَقْرأ الحَوَامِيمَ))(5)، وقولُه: ((مَثَلُ الحَوَامِيمَ))(6). الحَوَامِيم فِي القُرآنِ مَثَلُ الحِبَرَاتِ فِي الثِّيابِ)(6).

#### 4-2-1 كلام العرب

#### 1-2-1 الشُعر

أمًّا الشِّعرُ فقد أكثرَ السَّمِيْنُ منه في كتابه حتَّى بلغَ عددُ الأبياتِ عندَه أربعة آلاف وستمائة واثنين وتسعين بَيْتاً، والَّتي تَلَنْسَمِي في مُعظمها إلى عُصور اللغة الفصيحة ممَّا يَدلُّ عَلَى أَنَّ السَّمِيْنَ كَانَ ذَا خَبْرَةَ وَاسعة بكلام العرب، واطلاع كامل على شواهد النَّحو، وممَّا يُؤكّدُ ذلك أيْضاً أنَّ الكثيرَ مِن هذه الشَّواهد تَلورُ في فلك علمي النَّحو والصَّرف.

ففي الدُّر المصون كثير من المواضع يُمكن حَملُها على أنَّ السَّميْن قد بَنَى على الشَّعر أصولاً نحوية، أو استأنس به ليُعزِّز شاهداً من القرآن وقراءاته، أو شاهداً من الحديث النَّبوي، أو شاهداً من كلام العرب النَّثري .

وممًّا اسْتشهدَ به مِن الشِّعرِ لتعزيز شاهد من القرآن قول الشاعر:

السَى المَلِكِ القَرْمِ وَابْنِ الهُمَامِ وَلَـنِ الهُمَامِ وَلَـنِيتُ الكَتَيِيبَةِ في الْمُزْدَحَمْ (7) فَجَاءَ بهِ مُسْتَأْنِساً على قولِه تعالى: ﴿وَالبَصِيرِ والسَّمِيعِ ﴾ (8)مِن باب عطف الصَّفات (9)،

<sup>1-</sup> ينظر: الدر المصون: 284/1

<sup>2-</sup> فتح الباري: كتاب النفقات: 502/9. مسند أحمد: 463/2

<sup>28/6:</sup> ينظر: الدّر المصون: 6/28

<sup>4-</sup> الدر المنثور : 5/643

<sup>5-</sup> في الدر المنثور: ( الحواميم روضة من رياض الجنة ): 643/5

<sup>6-</sup> البحر المحيط: 429/7 . الدّر المصون: 28/6

<sup>7-</sup> ينظر : الكسائي : 70 . الإنصاف : 9/2 . الدّر المصون : 89/4

<sup>8-</sup> سورة هود : 24

<sup>9-</sup> ينظر: الدر المصون: 89/4

وقول النابغة:

كَأَنَّكَ مِنْ جمَال بني أُقَيْش يُقَعْقَعُ خَلْفَ رَجْلَيْه بِشَنِّ(١) حَيْثُ حَذف الموصوف، وَأبقى صفته (من جمال) على أنَّ التَّقديرَ: كَأَنَّكَ جَملٌ من جمال بني أُقَيْش، فعزز به قولَه تعالى: ﴿ لَهُ فيها من كلِّ الثَّمرات ﴾ (2) في حذف الموصوف، وإبقاء صفته تقديره: لَهُ فيها رزقٌ من كلِّ الثَّمرات(3)، و قول الآخر: سَقَوْنِي النَّسْءَ ثم تَكَنَّفُونِي عُدَاةَ الله مين كَذِبِ وزُورِ (4) في النَّصب على الذَّم كقوله تعالى: ﴿ حَمَّالُهُ ۖ الحَطَبِ ﴾ (5).

وممًّا جاء به معزِّزاً قراءة من القرآن قول الشاعر:

فَإِنْ يَهْ لِهِ فَابُو قَابُوسَ يَهْلِكُ رَبِيعُ النَّاسِ والبِلَدُ الحرامُ وَنَأْخُذُ بَعِدُهُ بِذِنَابٍ عَيِشْ أَجَبُ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سنَامُ(6) بالتَّثليث في (نَأخذ) تقوية لمَا قرَأه ابن سُلَيْمَان وطلَحة بن سُلَيْمَان (ويَجْعَلَ) بالنَّصب، وذلك بإضمار (أنْ) على جَواب الشُّرط في قوله تعالى: ﴿ويَجْعَلَ لِكَ قُصُوراً ﴾(7)، وقول الآخر: وتشرَقَ بالقول الّذي قد أذَعْتُ له كما شَرقَتْ صَدْرُ القَناة منَ السَّم(8) فاكْتسبَ المُضافُ من المضاف إليه التَّأنيثَ كمَا اكتسبَهَا في قراءة مَنْ قَرَأ: ﴿تَلْتَقَطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةَ ﴾ (9)، وقول الشاعر:

وَلَـــلاَّرْضِ أُمَّــا سُودُهَا فَتَجَلَّلَتْ بَياضاً وَأَمَّا بِيْضُهَا فَادْهَا مَّ تَ (10) بهمز (فادْهَأُمَّت) كما هُمزت (الضَّالِّينَ) في قراءة من قرأ: ﴿وَلاَ الضَّالِّينَ ﴾(١١).

<sup>1-</sup> ينظر: دروان النابغة النبياني: 198. الدر المصون: 1/643

<sup>2-</sup> سورة البقرة: 266

<sup>3-</sup> ينظر: الدر المصون: 643/1

<sup>4-</sup> ينظر : ديوان عروة بن الورد : 90 . الدر المصون: 134/1

<sup>5-</sup> سورة المسد: 4

<sup>6-</sup> ينظر : ديوان النابغة الذبياني : 232 . الإنصاف : 1/291 . شرح الكافية : 1/161 الدّر المصون:5/245 7- سورة الفرقان: 10

<sup>8-</sup> ينظر : ديوان الأعشى : 202 . الدر المصون: 226/3 . مغني اللبيب : 667

<sup>9-</sup> سورة بوسف : 10

<sup>10-</sup> ينظر : ديوان كثير : 323 . البحر المحيط : 151/1 . الدر المصون: 85/1

<sup>11-</sup> سورة الفاتحة: 7

كَمَا أَنَّه يَأْتِي بِشَاهِدٍ مِن الشَّعِر ليُعزِّزَ بِهِ حَديثاً نَبويًا كَقُول الشَّاعِر: فَالْمِسْكِ الذَّكِي(١) أَبِيتِي وَبَيْتِينَ وَتَدْلُكِينَ؛ عَزَّز بِهِ قُولَهُ عليه السّلام: ((والَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لاَ تَدْخُلُوا الجَنَّةَ يَرْيِدُ: تَبِيْتِينَ وتَدْلُكِينَ؛ عَزَّز بِهِ قُولَهُ عليه السّلام: ((والَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لاَ تَدْخُلُوا الجَنَّةَ عَرَّدُ بُوا) (2)، وقول الشّاعر:

فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوْماً إِذَا رَكِبُوا شَنُوا الإغارةَ فُرْسَاناً وَرُكابُاناً(3) فالباء في (بِهِمْ) دالة على البدل، وهذا يُعزِّزُ مَا جَاءَ في الحديث: ((مَا يسرّني بِهَا حمر النّعم))(4) فِي المعنى الذي خرجَ إليهِ حرفُ الجرِّ وهو البدل.

ويَأْتِي أَيْضَاً بِالشِّعرِ تقويةً لمَا وردَ عن العربِ مِنَ الكلامِ المنثور كقولهم: لأمْرِ مَا جَدَعَ قصير لنفَهُ (5) حَيْثُ جاءت (مَا) صفة للنكرة قبلها (أمْرٍ)، فازدادت النكرة شياعاً كالَّتِي في قول امرئ القيس:

وَحَدِيثُ مَا عَلَى قِصَرِهْ(6) وقولهم: اضرب الساقينُ أُمَّك هابل(7) إذْ يتبعون الأول للثاني للتجانس، فضمَ نُون التَّثنيةِ في (الساقينُ)؛ لأجَّل ضمّ الهمزةِ في (أُمك)، ومثله قول الشاعر:

وَيِلْمِهَا في هَواءِ الجَوِّ طَالِبَةً ولا كَهذَا الَّذِي في الأرْضِ مَطلوبُ(8) فالأصلُ: وَيلٌ لأُمِّها، فحذف اللهم الأولى، واستثقلَ ضم الهمزة بعد الكسرة، فنقلها إلى اللهم بعد سلب حركتها وحَذْف الهمزة، ثُمَّ أتبعَ اللهم الميمَ فصار اللفظُ: ويَبُلُمِّها. ومِن المَسائل النَّحويَّة واللغويَّة النّي بنى أصولَها على الشَّاهد الشَّعري زيادة على ما مرً:

# 1- مجيء التوكيد في الشرط بغير (إنْ)(9):

<sup>1-</sup> ينظر : البحر المحيط : 60/6 . الدّر المصون: 133/2 . همع الهوامع : 176/1

<sup>458/2:</sup> كشف الخفاء - 2

<sup>3-</sup> ينظر : شرح الكافية : 360/1 . الدر المصون: 50/1 . مغنى اللبيب : 141 . همع الموامع : 159/4

<sup>4-</sup> في صحيح مسلم: كتاب فضائل الصحابة ، باب 4 ( ...... أحب إلى من حمر النعم ) 1871/4

<sup>-5</sup> مجمع الأمثال : 196/2

<sup>6-</sup> ينظر : ديوان امرئ القيس : 103 . الدّر المصون: 163/1

<sup>7-</sup> ينظر: الخصائص: 145/2. الدّر المصون: 65/1

<sup>8-</sup> ينظر : ديوان امرئ القيس 77 . الدر المصون: 65/1

<sup>9-</sup> ينظر: الدر المصون: 38/4

احْتج السَّميْنُ في هذه المسألة بقولِ الشَّاعرِ:

مَنْ تَـنَّقَ فَـنَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآئِبِ أَبِدَاً وقَـتَلُ بَنِي قَـتَيْبِهَ شَافِينِ (۱) مَنْ الشَّرطيّة دون وجود (إنْ). فأكَّدَ الفعلَ المضارعَ (تَثْقَفَنْ) بالنَّون الخفيفة بعد (مَنْ) الشَّرطيّة دون وجود (إنْ).

#### 2- تعدية الفعل (عاد) لمفعولين(2):

بَنَى هذا على قول الشَّاعر':

فَصرَمْ حَبْلَهَا إِذْ صرَّمَتْه وَعادَكَ أَنْ تُلِقِيهَا العَدَاءُ(3)

ف (عَادَ) قد نَصبَت مَفْعُولَين هما: الأول: الضّمير (الكاف)، والثاني: المَصدر المؤوّل (أنْ تُلقيهَا)؛ لذلك حُملَت الآية (سننعيدُهَا سيرتَهَا الأولَى (4) بنصب (سيرتَهَا) على أنَّها منصوبة على إسْقاطِ الخافضِ أي: إلى سيرتِهَا.

### 3-فعل الشرط إذا كان ماضياً لفظاً جاز في جوابه المضارع الرفع، والجزم(٥):

بَنِّي ذَلكَ عَلى قُول زهير:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلِيةٍ يقولُ: لا غَائِيبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ(6) وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلِيةٍ قَائلُوهَا غير مَعْرُوفِينَ ، ومِنْ ذَلكَ: وقد يَبْني أصولَه على شواهد شعرية قائلُوهَا غير مَعْرُوفِينَ ، ومِنْ ذَلكَ:

# 1- مجيء (عاد) بمعنى (صار) فترفع الاسم وتنصب الخبر (٦):

احْتَجَّ في هَذه المسألة بقول الشَّاعر:

وَرَبَيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكُ ثَيْتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ (8) وَبِالْمَحْضِ حَتَّى عَادَ جَعْداً عَنَطْنَطَا إِذَا قَامَ سَاوَى غارِبَ الفَحْلِ غَارِبُهُ (8) فرفَعَ بـ (عادَ) ضمير الأول، ونصنبَ بها (جَعْداً)

<sup>1-</sup> ينظر : الدّر المصون : 38/4 . أوضح المسالك : 33/5

<sup>2-</sup> ينظر : الدّر المصون : 15/5

<sup>3-</sup> ينظر: البحر المحيط: 6/236. الدّر المصون: 5/5

<sup>4-</sup> سورة طه: 21

<sup>5-</sup> ينظر : الدر المصون : 398/2

<sup>6-</sup> ينظر : ديوان زهير : 153 . الإنصاف : 142/2 . شرح الكافية : 148/2 . الدّر المصون : 398/2

<sup>7-</sup> ينظر: الدر المصون: 302/3

<sup>8-</sup> ينظر : شرح الكافية : 166/1 . الدر المصون: 302/3 . همع الهوامع : 218/2

2- إضافة (لَدُنْ) إلى (أنْ)، وصلتها؛ لأنَّهما بتأويل مفردٍ وإضافتها إلى الجملة الاسمية، أو الفعنية(1):

بَنِّي ذَلِكَ عَلى قُول الشَّاعر:

وُلِ يْتَ فلم تَقْطَعْ لدُنْ أَنْ وَلَ يُتَنَا قرابة ذي قُرْبى و لا حق مُسلِمِ (2) أي: لدن و لايتك إيانا، وأمَّا إضافتُهَا إلى الجُملة الاسميّة، ففي قولَ الشّاعر:

تذكر نُعْماهُ لَدُنْ أَنْتَ يافِعِ عِ اللَّي أَنتَ ذُو فَوْدَيْنِ أَبْيضَ كَالنَّسرِ (3)

وقد تضاف للفعلية كقوله:

لــزِمْنا لدُنْ سالمْتُمُونَا وِفَاقَكُمْ فلا يك منكمْ للخِــلاف جُـنـوحُ(4)

3- إعراب طرفي الزَّمان (قَبْل) أو (بَعْد) مُنكَّرين أو مُضافين(٥):

احْتَجْ بِقُولِ الشَّاعرِ:

فَساغَ لِيَ الشَّرَابُ وكُنْتُ قَبْلً أكادُ أَغَلَّ بَالْمَاءِ السقراحِ(6) فَساغَ لِيَ الشَّرابُ وكُنْتُ قَبْلً فلطاً وتقديراً، وهي فكرة عند جمهرة النَّحاة، وقول الآخر:

وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأُسْدَ أُسْدَ خَلَقَةٍ فَمْرَا(٦)

ف (بَعْداً) منونة منصوبة على الظّرفية ك (قبلاً) في البَيْتِ السَّابقِ.

وَهُنَالُكَ مَوَاضِعَ احْتَجَّ بِهَا الْسَمِيْنُ بِالْمَسْمُوعِ مِنِ الشِّعرِ في الردِّ على خُصُومِهِ الَّذين أَنْكَرُوا قاعدةً قرَّرها، إذْ أَنْكَرَ عَليهم قَوْلَهُم: إنَّه لا يُؤْتَى بِفِعلِ الشَّرط مَاضِياً والجَزَاء مُضارعاً إلاَّ مَع كانَ خَاصَةً؛ لورُودِهِ في غيرِ كانَ، كقول زهير:

ومَنْ هَابَ أَسْبَابَ المَنَايَا يَلَنْنَهُ وَلَوْ رَامَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسلُلَّمِ (8) وقد ردَّ على تعلب بقول الشاعر:

<sup>1-</sup> ينظر : الدّر المصون: 18/2

<sup>2-</sup> ينظر : الدر المصون: 18/2 . همع الهوامع : 218/3

<sup>3-</sup> ينظر : الدر المصون: 18/2 . همع الهوامع : 217/3

<sup>4-</sup> ينظر : الدر المصون: 18/2 . مغنى اللبيب : 550

<sup>5-</sup> ينظر: الدر المصون: 100/1

<sup>6-</sup> ينظر : الدّر المصون: 1/100 . أوضح المسالك : 213/2 . همع الهوامع : 194/3

<sup>7-</sup> ينظر : الدّر المصون: 100/1 . أوضح المسالك : 215/2 . همع الهوامع : 192/3

<sup>8-</sup> ينظر : ديوان زهير : 30 . الدر المصون: 84/4

جَشَأَتْ فَقُلْتُ اللَّذْ خَشِيْتِ لَيَأْتِينْ وإذَا أَتَاكَ فَلاتَ حينَ مَنَاصِ(١) حيثُ زَعَمَ أَنَّ جُملة القسم لا تَقعُ خَبراً(2)، كما زَعَمَ الكِسائي أَنَّ (مَنْ) نكرة موصوفة لا تكونُ إلاَّ في موضع تختصُّ به النكرةُ(3) كقولِه:

رُبَّ مَنْ أنضجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ قد تمنَّى لي مَوْتاً لم يُطَعْ(4) إذْ إنَّ (رُبَّ) لا تَجرّ غير نكرة، فردَّ عليه بأنَّها جاءتْ في موضعٍ لا تختصُ به النكرةُ كقول الشاعر:

فكفى بنا فَضْلاً على مَنْ غَيْرُنَا حُبُ النَّبِيِّ مُحَمَّد إيَّاناً (٥)

وَعَلَى الرّغْمِ مِن اعتدادِه الشَّديد بالسَّمَاعِ الشِّعري واسْتشهاده بالكثير منْهُ في مسائل النَّحو إلاَّ أنَّنا نَجدُهُ يَرفضُ بعضَ الأبياتِ المُخالفةِ للقاعدةِ، فيصفِها بأنَّها شاذَةٌ أو يَعدُها ضرورة؛ لنُدورها فلا يُلتفَت إليها، ومن ذلك:

1 ـ أنَّ الجارُّ والمَجرورَ والظّرفَ إذَا وَقَعَا صِلةً، أو صِفَةً، أو حَالاً، أو خبراً، أو مفعولاً ثانياً لظنَّ، أو إحدى أخواتها تعلَّقا بمَحذوف، وذلك المحذوف لا يَجوزُ ظهورُه إذا كانَ كَـوْناً مُطْلَقاً، وأمَّا قولُ الشَّاعر:

لَكَ العِزِ انْ مَو الْأَكَ عَزَ وإنْ يَهُنْ فأنْتَ لدَى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كَائـــنُ (6) فشَاذٌ عندَه لا يلْتفت الله.

2- وجوبُ التَّاء في قولِه تعالى: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ (7)؛ لأنَّ الفعلَ أُسْنِدَ إلى ضميرِ المُؤنَّث، أمَّا قوله:

فَلَا مِلْنَفَةٌ وَدَقَتُ وَدُقَهَا وَلا أَرْضَ أَبِقَلَ إِنِقَالَهَا (8) فَلَا يُلتَفت الله؛ لأنَّه ضرورة .

3- يشترط في الجملة الحالية المثبتة أن لا تسبق بالواو، وأما قوله:

1- ينظر : الدّر المصون: 289/2 . مغني اللبيب : 531

2- ينظر: مغنى اللبيب: 529

3- ينظر: مغنى اللبيب: 433

4- ينظر : الدّر المصون: 110/1 . مغنى اللبيب : 432 . همع الهوامع : 177/4

5- ينظر : المقرب : 223 . الدّر المصون: 110/1 . مغنى اللبيب : 148 ، 434 ، 434

6- ينظر : الدّر المصون: 64/1 . مغني اللبيب :582 . همع الهوامع : 22/2

7- سورة البقرة : 24

8- ينظر : شرّح الكافية : 266/1 . المقرب : 331 . الدّر المصون: 156/1. أوضح المسالك : 354/1.

فلمّا خشيت أظافيرَهم نَجوْت وأر هنهم مالكا(١) فهو قليلٌ جدّاً.

4- حَذْفُ حَرِفِ الْجَرِّ وانْتصابُ مجرورِه ضَعِيفٌ لا يَجوزُ إلاَّ في ضَرورة كقوله: تَحِنُّ فَتُبْدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَة وأَخْفي الَّذِي لَوْلا الأسَى لقَضَاني(2)

أي: لقضى عليَّ، فحُذف حرف الجرِّ (على)، وجعل مجرورها مفعولاً، وقوله:

تمُرُّون الدِّيَارَ ولَــَمْ تعـُوجُوا كَـلَامَـكُم عـلَــيَّ إذاً حَرَامُ(3)

أي: تمُرُّون بالدِّيار، فحذفت (الباء)، ونصب مجرورها (الدِّيَارَ).

أمّا موقفُه من الشّعراء، فإنّه كموقف المتأخّرين الّذين أكثرُوا من الشّعرِ في مؤلّفاتهم فمنْهُ مَا يَخصُ طبقة الجاهليّين كامرئ القيس(4)، وزُهير بن أبي سلمى(5)، ومنْهُ ما يخص طبقة المُخَضر مين كحسّان ابن ثابت(6)، وعبد الله ابن رواحة(7)، وأبي ذُؤيب الهُذلي(8)، ومن الأمويّين الفرزدق(9)، وجرير (10)، كما أنّه كان أحد هؤلاء الذين يدعمون آراء هُم بالشّعر المولّد لا على سبيل الاستشهاد، وإنّما على سبيل الاستئناس، ولا يَجدُونَ غضاضة من ذلك من أمثال: أبي نواس(11)، وأبي تمّام(12)، وبشّار بن برد(13)، وغيرهم.

#### 2-4-2 النثر

<sup>1-</sup> ينظر: المقرب: 172. الدر المصون: 431/5

<sup>2-</sup> ينظر: شرح الكافية: 284/1. الدر المصون: 444/3. مغني اللبيب: 190، 751،

<sup>3-</sup> ينظر : ديوان جرير : 416 المقرب : 127 . الدّر المصون: 1/106 . مغني اللبيب : 138

<sup>4-</sup> ينظر : الذر المصون: 1/52 ، 75، 52/1 ، 133 ، 132 ، 75، 52/1 ، 190/3 . 547 ، 311 ، 197 ، 146/2 . 658، 133 ، 132 ، 75، 52/1 . 509 ، 507 ، 406 ، 247/6 . 500 ، 261 ، 24 ، 23/4 . 510 ، 407

<sup>5-</sup> ينظر : الدّر المصون: 49/1 ، 162 ، 162 ، 145/5 ، 93 ، 239 ، 239

<sup>6-</sup> ينظر : الذر المصون: 1/149 ، 150 ، 150 ، 242 ، 366/3 . 344، 6/2 . 242 ، 350 ، 149/1

<sup>7-</sup> ينظر : الدّر المصون: 408/2 ، 221/3 ، 395/5 . 559/6

<sup>8-</sup> ينظر : الذر المصون: 378/1 ، 51 ، 379/2 . 230 ، 51 ، 378/1 . 513 .

<sup>9-</sup> ينظر الذر المصون: 1/423 . 423/1 ، 383 ، 383 ، 483 ، 141/6 . 590 ، 383 ، 235

<sup>10-</sup> ينظر : الدّر المصون: 90/1 ، 406 ، 55/2 ، 200 ، 374/3 .

<sup>11-</sup> ينظر : الذر المصون: 1/435 . 119/2 . 435/1 . 346 ، 345/3 . 119/2

<sup>12-</sup> ينظر : الذر المصون: 1/482 ، 163 . 566/2 . 163 ، 451/6 . 491/3 . 566/2

<sup>13-</sup> ينظر : الدر المصون: 491/3

أمًّا استشهادُه بالكلامِ العربيّ المنتورِ فقليلٌ بالإضافة إلى استشهاده بالشّعر، ويُمكن أنْ يُعْزَى ذلك إلى "أنَّ الشّعرَ أكثرُ شُيوعاً في تلك البيئات اللغوية الَّتي جَمَعَ منْهَا الرواةُ الشَّواهدَ النَّحويَّةَ زيادةً على أنَّه من مَواطن الضرورة الإقامة الوزن أو القافية "(1)، وممًّا استشهدَ به من ذلك في كتابه:

# 1- الفَصلُ بَيْنَ المُضاف والمُضاف إليه بالظَّرف(2):

بَنَى هَذَا الْأَصَلَ النَّحوي على مَا ورَدَ مِن كلامِ العرب الَّذي أَخَذَه أو سَمِعَهُ ممَّن يُوثَقُ بعربيَّتِه: (تَرْكُ يَوْمَا نَفْسِكَ وهواها سَعْيٌ يُوثَقُ بعربيَّتِه: (تَرْكُ يَوْمَا نَفْسِكَ وهواها سَعْيٌ في رَدَاها)(3) أي: تَرْكُ نَفْسِكَ يَوْمَا مَع هَوَاها سَعْيٌ في هلاكِها"(4) فقد فصل بَيْنَ المُضافِ المُضافِ المِه (نَفْسِكَ) بالظَّرف (يَوْمَا)

# 2- مِنْ مُسوِّغات الابتداء بالنَّكرة أنْ تكونَ في جواب الشَّرط(5):

قاسَ المؤلِّفُ تسويغَ الابتداء بالنَّكرة لأنَّها في جواب الشَّرطِ على كلام العرب، بقوله: ومن كلامهم: إنْ ذَهَبَ عَيْرُ فَعَيْرٌ فَى الرِّباط(6).

# 3- النَّصنبُ على المَفْعول به بفعل مَحْذُوف (٦):

يَحْمِلُ قَوْلَهُم: اللَّهُمَّ ضَبَعاً وَذَئبًا (8) بالنَّصب على المَفعول به بتقدير: اجْمَع ضبَعاً.

# 4- العَطْفُ على الضَّميرِ المَجرُورِ مِنْ غيرِ إعَادةِ الخَافض مُطْنقاً (9):

يَبْنِي الْمُؤلِّفُ هَذه المسألة على شواهدَ مِن القُرآنِ الكريمِ وقراءاتِه، كمَا مَرَ، وكلامِ العربِ: نَظْمِهِ ونَثْرِهِ، وممَّا جَاءَ مِن النَّثرِ قَوْلهم: مَا فيهَا غَيْرُهُ وفَرسهِ (10) بجر (فرسه) عَطْفًا على الهَاء في (غيرُهُ).

<sup>1-</sup> الكوفيون في النحو والصرف: 52

<sup>2-</sup> ينظر: الدر المصون: 3/ 189

<sup>3-</sup> ينظر : شرح التصريح : 58/2 . همع الهوامع : 294/4 .

<sup>4-</sup> ينظر: الدر المصون: 188/3 /189

<sup>5-</sup> ينظر: الدر المصون: 1/641

<sup>6-</sup> ينظر : همع الهوامع : 31/2

<sup>7-</sup> ينظر : الدر المصون: 1/65

<sup>8-</sup> ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 45:

<sup>9-</sup> ينظر: الدر المصون: 530/1

<sup>10-</sup> ينظر : الدّر المصون: 530/1

#### 1-3 القياس

لَقَدْ مَرَّ أَنَّ السَّمِينَ نَشَأَ في بيئةٍ عِلْمَيَّةٍ كُوَّنَتْ لَدَيْهِ مَخْزُوناً لُغَويًا يَبْنِي مِنْ خِلالِهِ أَصُولَهُ النَّحُويَّةَ، والصَّرِفيَّةَ، إذْ حَرَصَ أَثْنَاءَ هَذَا كلِّهِ عَلَى تَدُوينِ مَا سَمِعَهُ، وجَمَعَهُ مِن الكلام الْعَرْبِيِّ: نَظْمِهِ، ونثرِهْ، أَيَّا كَانَ كَمَا سَيَأْتِي.

ومِن البَدِيهِي \_ زِيادةً على مَا مَرَ \_ أَنْ يلجَأَ هُوَ، وغيرُهُ مِن النَّحوييِّنَ إلى القياسِ؛ "لأَنَّ الكلامَ العربيَّ لا يُمْكِنُ الإحاطةُ به كلِّه، أو سَمَاعِه مِن الأعرابِ أَيًا كانُوا"(١) يَقُولُ صَاحِبُ المُسْتَوْفَى: "كُلُّ عِلْمٍ فَبَعْضُهُ مَأْخُوذٌ بالسَّمَاعِ، والنَّصُوصِ، كانُوا"(١) يَقُولُ صَاحِبُ المُسْتَوْفَى: "كُلُّ عِلْمٍ فَبَعْضُهُ مَأْخُوذٌ بالسَّمَاعِ، والنَّصُوصِ، وبَعْضُهُ بالانتزاعِ من علم آخر "(2).

وممًّا يَشْهِدُ على اعتداده بالقياس مَا يُطالِعُنَا مِنْ تَعبيرات شِتَى تُنبِئ عَن ذلك، كقوله: "والدُّخَانُ: مَا ارْتَفَعَ مِنْ لَهب النَّارِ، ويُسْتَعَارُ لمَا يُرى مِن بُخارِ الأرضِ عند جدبِها، وقياسُ جمعه مِن القلَّة: أَدْخِنَة، وفي الكَثرة: دِخْنَان نَحو: غُراب وأغربة وغِرْبان (ق)، وكَقُوله: "والغُرَّةُ: بَيَاضٌ في الوَجه، يُقالُ مِنْه: وَجْهٌ (أغرُّ)، ورَجُلٌ (أغرُّ)، وامْرَأة (غرَّاء)، والجَمع القياسي: غُرُّ (4)، وغيرها من مسائلَ لُغوية.

وقدْ يُعَبِّرُ عنْهُ بِعباراتِ أَخْرَى يُفْهَمُ مِنْهَا أَنَّ مَا يَقْصدُهُ هُوَ القِياسُ دُونَ أَنْ يُصرِّحَ بذلكَ، فمنْهُ مَا يُسمِّيه بالمطَّرد، ومنْ ذلكَ:

1- حـنَفُ الـفَاعِلِ مَعَ المَصدرِ كقولِهِ تعَالَى: ﴿يَوْمَ نَطُويِ السَّمَاءَ كَلَمُ لَلْوُيِ السَّمَاءَ كَلَمَ السَّجِلِّ الْكُتُبِ ﴾(5)إذْ حُذِفَ فَاعِلُ المَصدرِ (طَيّ) تقديره: كمَا يَطوِي الرَّجُلُ الصَّحيفَةَ ليَكتبَ فيهَا(6) .

2- زيادةُ البَاءِ في فاعلِ (كَفَى)، كقولِهِ تعَالى: ﴿وَكَفَى بِاللهِ ﴾ (7) فَلَفْظُ الجَلالةِ فاعِلّ

<sup>1-</sup> الكوفيون في النحو والصرف: 94

<sup>2-</sup> الاقتراح: 59

<sup>3-</sup> الدر المصون: 6/85

<sup>4-</sup> الذَر المصون : 53/2 . ينظر : 1/ 79 ، 368 ، 399 ، 368 ، 79 . ينظر : . 53/2 . ينظر : . 372 ، 65 ، 39 ، 22/6 . 542 ، 513 ، 126/5 . 209/4 . 330 ، 37 ، 35 ، 33/3 . 449 ، 217

<sup>5-</sup> سورة الأنبياء: 104

<sup>6-</sup> ينظر : الدر المصون : 5/115

<sup>7-</sup> سورة النساء: 6

لكَفَى ، تقديره : كفَى اللهُ(١)

وربَّمَا يَجعلُهُ بعبارة (وهُو الفَصيحُ)، ومنْ ذلكَ:

1- اقترانُ جَوابِ (لَوْ) المُثبت باللام كقولِهِ تعَالى: ﴿وَلَوْ نَزَّانْنَا عَلَيْكَ كَتَابَاً فِي قَرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيْهِمْ لَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلاَّ سِحْرٌ مُبِينٌ ﴾(2) إذْ اقترنت (لَقَالَ) باللام، وهي جوابُ لَوْ(3).

2- فَصِلُ اسمِ الجَمْعِ في بَابِ العَددِ بـ (مِنْ) كقولِهِ تعَالى: ﴿فَـخُـدْ أَرْبَـعَةً مِنَ الطَّيْرِ ﴾ (4)"، والطَّيْرِ ﴾ (4)"، والطَّيْرُ اسمُ جَمْعٍ كركُب، وجَاءَ جَرَّهُ بـ (مِنْ) بَعْدَ العددِ على أفصحِ الاستعمال (5).

وقَدْ يَرْفضُ عَدَداً مِنَ المَسائلِ النَّحْويَّةِ، أو الصَّرْفيَّة؛ لأنَّها جاءَت على غير قياسٍ، إذْ يَرْفضُ أَنْ تُحْمَلَ (أَفْعل) على التَّشبيه بالصِّفة المُشبَّهة باسم الفاعلِ قياساً على مَا نَصَّ عليه النَّحويونَ في كَونِ (أَفْعل مِنْ) لا تُؤنثُ، ولا تَسُسنه الما الفاعل (6).

## 1-3-1 القياس على المسموع من الكلام العربيِّ

وَلْتَبِدُو صَورة قياسه بِو صَورة على المَسْمُوعِ من كلام العرب: نظمه، و نثره رأيت أنْ أوردَ المَسائلَ التَّالية:

#### 1- زيادة الباء في الخبر (7):

فقدْ حمَلَ قولَهُ تعَالى: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾(8) بِزِيادَةِ البَاءِ في الخَبَرِ (بِمِثْلُهَا) على قَوْلِ الشَّاعرِ:

فَلَا تَطْمَعُ أَبَيْتَ اللَّعْنَ فِيهَا وَمَنْعُكَهَا بشَّيْءٍ يُسْتَطَاعُ(9)

<sup>1-</sup> ينظر : الدر المصون: 51/1

<sup>2-</sup> سورة الأنعام: 7

<sup>3-</sup> ينظر : الدّر المصون : 14/3 . 30/3 . 14/3 . 14/3

<sup>4-</sup> سورة البقرة: 260

<sup>5-</sup> ينظر : الدّر المصون : 631/1

<sup>6-</sup> ينظر : الدر المصون : 27/3

<sup>7-</sup> ينظر: الدر المصون: 24/4

<sup>8-</sup> سورة يونس: 27

<sup>9-</sup> ينظر الدر المصون: 24/4. مغنى اللبيب: 149

إِذْ زِيْدَت البَاءُ في (بشَيْء يُسْتَطَاعُ)، وهي الخَبر، كمَا زِيْدَت كذلك في قوله: فَإِنْ تَلَنْ عَنْهَا حَقْبَةً لا تَلْقِهَا فَإِنْ تَلَاقِهَا فَإِنْ مِمَّا أَحْدَثَتَ بِالمُجَرِّبِ(١) حَيْثُ زَادَ البَاءَ الجَارَّةَ فِي خَبَرِ إِنَّ (بِالمُجَرِّبِ)

### 2-عَطْفُ المَصدر المُؤول على المُصرّح به(2):

ومِنْ ذلكَ قولُهُ تعَالَى: ﴿لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ المُحْسنِيْنَ ﴾(3)، فعطف المصدر المؤول (فَأَكُونَ) على المصدر المصرح به (كَرَّةً) قِيَاساً على قولِه: وَلَــُ عَيْني أَحَبُ إلَــَيَّ مِــنْ لَــبُس الشَّفُوف (4)

## 3-جَوَازُ الابتداءِ بالنَّكرةِ لأنَّهُ مَوْضِعُ تَفْصِيل(٥):

وَمِن ذلكَ قِرَاءَةُ: ﴿وَرَجُلٌ سَالِمٌ لِرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلاً ﴾(6) بِرَفْعِ (رَجُلٌ سَالِمٌ) إِذْ جَازَ الابتداء بالنَّكرةِ (رَجُلٌ)، و (سَالِمٌ) خبرُهُ؛ لأنَّه موضع تفصيلٍ قياساً على قول المرئ القيس:

إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انْصَرَفَتْ لَهُ بِشِقً وشِقٌ عِنْدنا لَمْ يُحَوَّلِ(7) فَ (شَيِقٌ ) نَكِرَةٌ جَازَ الابتداءُ بهَا؛ لأنَّها في مَوْضعِ تفصيل، كمَا جَازَ الابتداءُ كَلَابِتَداءُ كَلَابِتَداءُ كَذَلَكَ بقولِ العربِ: النَّاسُ رَجُلانِ: رَجُلٌ أَكْرَمْتُ، وَرَجُلٌ أَهنْتُ(8).

## 4-حَذْفُ الفَاء في جَواب الشَّرط(و):

حمل السَّمين هذه المسألة على قول الشَّاعر:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا والشَّرِ الشَّرِ عِنْدَ اللهِ مِـثْلَنِ (١٥) فَحَذَفَ الفَاءَ في جَوابِ الشَّرِطِ (يَشْكُرُهَا)

<sup>1-</sup> ينظر ديوان امرئ القيس: 65. شرح الكافية: 193/1. الدّر المصون: 24/4. أوضح المسالك: 212/1

<sup>2-</sup> ينظر: الدر المصون: 6/20

<sup>3-</sup> سورة الزمر: 58

<sup>4-</sup> ينظر شرح الكافية : 133/2 . الدر المصون: 20/6 . أوضح المسالك : 181/3

<sup>5-</sup> ينظر: التر المصون: 6/15

<sup>6-</sup> سورة الزمر : 29

<sup>7-</sup> ينظر: شرح المعلقات السبع: 18. الدر المصون: 6/15

<sup>8-</sup> ينظر: الدر المصون: 6/15

<sup>9-</sup> ينظر: الدر المصون: 6/71

<sup>10-</sup> ينظر: المسائل المشكلة: 458. الدّر المصون: 104/1. 71/6 أوضح المسالك: 193/3

5- حَمَلَ السَّمِينُ إضافة (مَالِكِ) إلى الظَّرف في قولِهِ تعَالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّيْنِ ﴾(١) على إضافة (طَبَّاخ) إلى (سَاعَاتِ) في قول الشَّاعر:

رُبَّ ابْن عَمِّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلٌ طَبَّاخِ ساعَاتِ الْكَرى زَادَ الْكَسِلْ(2)

### 1-3-1 القياسُ النَّحويّ

"للقِيَاسِ أَرْبَعَةُ أَرْكَانٍ: أصل وهُو المَقِيسُ عَليهِ، وفَرْع وهو المَقيس، وحُكْم، وعلَّة جَامِعَة"(3)

وإذًا مَا نظر ْنَا في الدُّر المَصون نَرَى أنَّ السَّمينَ يَبْنِي أصولَهُ النَّحويةَ والصَّرفيَّةَ على القياسِ، سَواء أكانَ مِنْ بابِ حملِ الفَرعِ على الأصلِ، أو حملِ الأصل على الفَرع، أو النَّظيرِ على نظيرِه، أو الضدّ على ضدّه، ومِن ذلكَ:

## 1-دخولُ الفاع في خبر الموصول(4):

قاسَ السّمينُ هذه المسألة على اسْمِ الشّرطِ الَّذِي تَدْخلُهُ الفَاءُ في جَوابِهِ كَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتّعُهُ ﴾ (5) على أنَّ (مَنْ) اسم موصول دَخَلَتْ الفَاءُ في خبرهِ (فَأُمَتّعُهُ)، وذلك لأنَّ (فَأُمَتّعُهُ) شَبِية بالجَزاء، فكما أنَّ الجَزاء لا يُفسِّرُ عَامِلاً، فما أشْبَهَهُ أُولِي بِذَلك، ومنْهُ أَيْضًا قُولُهُ تَعَالَى: ﴿ مَنْ آمَنَ بالله واليَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحاً فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ (6)، فدَخَلَتْ الفَاءُ على خَبَر المَوْصُولِ (مَنْ).

### 2\_ نصب مميز كائن (7):

قاسَ السَّمِينُ مُمَيِّزَ (كَائِنْ) في هَذِهِ المَسألةِ على مُمَيِّزِ (كَمْ) الاسْتِفْهَاميَّةِ كقولِ الشَّاعر:

أُطْرُدِ الْسِيَأْسَ بِالرَّجَاءِ فَكَائِنْ السَما حُمَّ يُسْرِهُ بَعْدَ عُسْرِ (8)

<sup>1-</sup> سورة الفاتحة: 4

<sup>2-</sup> ينظر: ديوان الشماخ: 109. الدر المصون: 71/1

<sup>3-</sup> الاقتراح: 60

<sup>4-</sup> ينظر : الدّر المصون: 367/1

<sup>5-</sup> سورة البقرة : 126

<sup>6-</sup> سورة المائدة :69

<sup>7-</sup> ينظر : الدّر المصون: 607/1 .

<sup>8-</sup> ينظر : الذر المصون: 607/1 . أوضح المسالك : 229/3 . مغني اللبيب : 247 . همع الهوامع : 84/4

#### وقال آخر:

وَكَائِنْ لَنَا فَضِلْاً عَلَيْكُمْ ورَحْمةً قديماً ولا تَدْرُونَ ما مَنْ مُنْعِمِ(١) فَجَاءَتْ (آلماً)، و (فضلاً) تمييزاً مَنْصُوباً لــ(كَائنْ)

#### 3- تكرير (بين) توكيداً (2):

قاسَ السَّمِينُ تِكْرَارَ (بَيْنَ) تَوْكِيداً كَقُولِهِ: المَالُ بَيْنِي وَبَيْنَ فُلاَنٍ، عَلَى تِكرَارِ (أَيِّ)، و(أَظْلُم) إذ إنَّه لمَّا أَضَافَ (بَيْنَ) إلى اليَاءِ وحدَهَا احْتَاجَ إلى تكريرِ ذلكَ المُضَاف كِقُول الشَّاعر:

فَأَيِّ عِ مَا وَأَيُّكَ كَانَ شَرَّا فَسِيقَ إلى المَقَامَةِ لا يَرَاهَا(3) وقوله:

يا رَبَّ مُوسَى أَظْلَمِي وأَظْلَمُهُ فأصنبُ عَلَيْهِ مَلَكًا لا يَرْحَمُهُ (4) 4-اسمُ (لا) المُفْرد النَّكرة مَنْصوب (5):

قاسَ السَّمِينُ (لا) في هذه المسألة على نقيضتها (إنَّ) مِنْ بَابِ حَمَّلِ الشيء على ضدِّه كَوْلَهِ تعَالى: ﴿لاَ رَيْبَ فيهِ ﴾(6)، فكما أنَّ (إنَّ) تَنصبُ الاسْم، وترفعُ الخَبر، فكذلك (لا) قدْ نصبتْ اسمها (رَيْب)، وخَبرُها الجارُّ والمجرورُ (فيه) في محلِّ رَفْع.

### 5- إجَازة تقديم معمول (غير) عليها (7):

قاسَ السَّمينُ (غَيْرَ) في هذه المسألة على (لا) إذْ قدْ يُرَادُ بـ(غَيْر) النَّفِي كـ(لا)، تَقولُ: أَنَا زَيْداً غَيْرُ ضارب، فقدَّمَ (زَيْداً)، وهُوَ مَعمُولُ (ضارب) مَع إضافة (غَيْر) اليه، والتَّقدير: غَيْرُ ضارب زَيْداً، لأَنَّهَا فِي مَعْنى: أَنَا زَيْداً لاَ أَضِرْبُ، ومِنْهُ قُولُ الشَّاعر:

<sup>1-</sup> ينظر : ديوان الأعشى : 204 . الدّر المصون: 2/229 . همع الهوامع : 84/4 .

<sup>2-</sup> ينظر: الدر المصون: 27/3

<sup>3-</sup> ينظر: المقرب: 233. الدّر المصون: 27/3

<sup>4-</sup> ينظر: المقرب: 233. الدر المصون: 27/3

<sup>5-</sup> ينظر: الدّر المصون: 89/1

<sup>6-</sup> سورة البقرة : 2

<sup>7-</sup> ينظر:: الدر المصون: 1/83

إِنَّ اهْرَأً خَصَّنِي عَـمْدَاً مَوَدَّتَـهُ على التَّنَائِي لَعِنْدي غَيْرُ مَكْفُورِ (١) فقدَّمَ (عَنْدي) وهو معمول (مَكْفُورِ) مع إضافة (غَيْرُ) إليه؛ لأنَّها بمَنْزلِة (لا) الدَّالة على نفْى.

# 6- إجازَةُ العَطْفِ على الضَّميرِ المجرور مُطْلقاً (2):

احْتَجَ السَّمِينُ في هذه المسألة بالنَّقل، والقياس، على أنَّ القياس يَكْمُنُ في أنَّ العطف تابعٌ مِنَ التَّوابعِ الخمسة، فكما يُؤكَّد الضَّميرُ المَجرورُ، ويُبدل منْه، فكذلك يُعْطَفُ عَلَيْهُ، كَقِراءَةِ: ﴿وَكُفرٌ بِهُ وَالْمَسْجَدِ الْحَرَامِ ﴾(3)، كما مَرَّ في الفَصل السَّابق.

#### 7- جواز توكيد الفعل المنفي بإحدى نوني التوكيد بعد (لن)(4):

حَمَلَ السَّمِينُ هذه الإجازةَ على (لا)، و(لَمْ) النَّافيتينِ، أَمَّا (لا) فقدْ قالَ الشَّاعرُ:
فَلا الجَارَةُ الدُّنْيَا بِهَا تَلْحَيَـنَّ على (لا)، و (لا الضَّيْفُ فيهَا إنْ أَنَاخَ مُحَوَّلُ(٥)
فَأَكَّدَ الفَعَلَ (تَلْحَيَـنَّهَا) بَعْدَ النَّفِي بـ(لا)، وأمَّا (لَمْ) فحَمَلَ عَلَيْهَا قُولَ الشَّاعرِ:

يَحْسَبُه الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعِهِلَمَا شَيْخَا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا (6) أَرَادَ (يَعْلَمَنْ) فَابْدَلَ الْخَفِيْفَةَ أَلْفاً بَعْدَ فَتْحَة كالتَّنوينِ، فكمَا يُؤكَّدُ الْفِعْلُ الْمَنْفِيُّ بَعْدَ (لمْ) و(لا)، فإنَّهُ يُؤكَّدُ بعدَ (لنْ) كقراءة مَن قرأ: ﴿إَنْ يُصِيبَنَّا ﴾ (7)

#### 8- أنْ يتْبَعَ عَطْفُ البيان متبوعه في التعريف والتنكير (8):

قاسَ السَّمِينُ هذهِ المَسألةَ على النَّعتِ إذْ يُشْترطُ في النَّعتِ، والمَنْعُوتِ التَّوافقُ كقوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَـقَيْمَ﴾(9) فَنَعَتَ (الصِّرَاطَ) بـ (المُسْتَـقَيْمَ)، وقدْ تَبِعَهُ في أَرْبَعَةٍ منْ عَشْرَةٍ، فإذَا كانَ هذا في النَّعتِ فليكُنْ فيمَا هوَ شبية بهِ، كقِرَاءَةِ

<sup>1-</sup> ينظر : الإنصاف : 376/1 . شرح الكافية : 445/1 . : الذر المصون : 626/2 . مغنى اللبيب : 885

<sup>2-</sup> ينظر : : الدّر المصون : 1/531

<sup>3-</sup> سورة البقرة : 217

<sup>4-</sup> ينظر: : الذر المصنون: 471/3

<sup>5-</sup> ينظر : شرح الكافية : 53/2 . : الدّر المصون : 411/3 . مغنى اللبيب : 325

<sup>6-</sup> ينظر : المقرب : 429 . : الدّر المصُّون : 471/3. أوضح المسالك : 143/3

<sup>7-</sup> سورة التوبة : 51

<sup>8-</sup> ينظر: : الدّر المصون: 2/635

<sup>9-</sup> سورة الفاتحة: 6

الجَمهور: ﴿ فَآخَرَ انِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتُحِقَّ عَلَيْهِمِ الأُولْلَيَانِ ﴾ (١) برفع (الأُولْلَيَانِ) على أنَّهَا عَطْفُ بَيَانٍ لـ (آخَرَ انِ)؛ لأنَّها لمَّا تخصَّصَتْ بالوَصْفِ قربُتْ مَنَ المَعْرِفَة.

# 9- حَذْفُ ألفِ (مَا) الخبريَّة(2):

قاسَ السَّمِينُ (مَا) في هذه المَسألةِ عَلى (مَا) الاسْتَفْهَاميَّةِ مِنْ حَيْثُ حَذفُ أَلفها إِنْ دَخَلَ حَرْفُ الخَفْض عَلَيْهَا كقولهمْ: اصْنَعْ بِمَ شَئْتَ.

# 10- دُخُولُ نُونِ الوقايةِ على (لدُنْ) لِتقيها مِنَ الكَسْرِ (3):

قاسَ السَّمِينُ نُونَ (لدُنْ) على نُونِ (مِنْ)، و (عَنْ)، فأَلحِقَتْ بِهِمَا نونُ الوقايةِ لتقيهما من الكسِرِ مُحَافظةً على سكونِ نونيهما، إذْ يقُولُونَ: (مِنِّي، وعَنِّي) بتشديد النُّونِ، لِذَا أُلحقتْ نونُ الوقايةِ بـ (لدُنْ) كقوله تعَالى: ﴿مَنْ لَدُنِّي﴾ (4)

# 11- زيادةُ اللَّم في المَفعولِ تَأْكِيداً (٥):

قاسَ السَّمِينُ (اللام) في هذه المسألةِ على (الباء) الَّتِي قَدْ تُزادُ في المَفعولِ تَأكيداً كقولِهِ تَعَالى: ﴿وَلاَ تَلُقُوهِ اللَّهِ عَلَى (الباء) الَّتِي قَدْ تُزادُ في المَفعولِ تَأكيداً كقولِهِ تَعَالى: ﴿وَلاَ تَلُقُوهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّالَاللَّالِي الللللَّا اللللّلْمُلْلِي الللللَّامُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّهُ

#### 1-4 الإجماع

والمُرَادُ بِهِ إِجْمَاعُ نُحَاةِ البَلَدَينِ: البَصْرَة، والكُوفَة (8)، ويَظْهَرُ لِي أَنَّ السَّمينَ قَدْ بَغض أَصُولِهِ النَّحويَّة، والصَّرفيَّة على هَذَا الأصل مِنْ أَصُولِ الصِّنَاعَة، ولكنَّهُ قَلِيلٌ بالإضَافَة إلى اعْتَمَادِه على السَّمَاع، والقِياس؛ لأنَّ السَّمَاع، والقِياس أكثرُ اتساعاً في تلك البيئة اللغويَّة الَّتي نَشَأ فيها .

ومِمًّا يَدلُّ على اعْتِدَادِهِ بهَذَا الأصل مَا يُطَالِعُنَا مِنْ إشَّارِاتٍ، وإيمَاءاتٍ تُنْبِئُ عنْ

<sup>1-</sup> سورة المائدة : 107

<sup>2-</sup> ينظر: : الدّر المصون: 1/304

<sup>3-</sup> ينظر: : الدر المصون: 474/4

<sup>4-</sup> سورة الكهف: 76

<sup>5-</sup> ينظر: : الدر المصون: 326/5

<sup>6-</sup> سورة البقرة : 195

<sup>7-</sup> سورة النمك : 72

<sup>8-</sup> ينظر: الاقتراح: 55

ذلكَ، ومِنْ ذلكَ قولُهُ: "وهَذَا هُوَ الَّذي لا يَعْرِفُ النَّحَاةُ غَيْرَهُ"(١)، و"لَمْ يَذْكَرْ أَحَدٌ مِنَ النَّحويِّينَ ....."(2)، و"النَّحويِّينَ كلِّهم"(3)، و"اتَّفاقاً مِن البصريّين، والكوفيّينَ (٤)، و"نَصَّ أَهْلُ العلم على ذلكَ"(5)، ومَا أَشْبَهُ ذلكَ.

وقدْ يُصرِّحُ أَحْيَاناً بِأَنَّ مَا يَحْتَجَ بِهِ هُوَ من إِجْمَاعِ النَّحويِّينَ كقولِه: "القولُ في (آمين): ليْسَتْ مِنَ القُر آنِ إِجْمَاعاً (6)، وأَنَّ فِي قولِهِ تعَالى: ﴿أَنْ تُبْسَلَ ﴾(7) وَجُهينِ: المَشْهُور: الإجْماع على أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجِّلَهِ، على أَنَّ التَّقديرَ: مَخافَةَ أَن تُبسَلَ، أَوْ كراهة أَنْ تُبسلَ، أو ألا تُبسلَ (8).

وبناءً على هَذًا، نَجِدهُ يُطالِعُنَا بعبارات تنبئ باعتداده بالإجماع كَتَرجيحِ الإِثباتِ على النَّفِي (9)، وعدم جَوازِ زِيَادةِ الكَاف (10)، وأنَّ (جَعَلَ) تتعدّى لمفعول واحد (11)، وتقدَّرُ (أمْ) المنقطعة بـ (بـل)، والهمزة (12)، وجَوازِ وقوع الجُمْلَة صفة، أوْ حَالاً (13)، وأنَّ المُضمر لا يُؤكِّدُ المظهر (14)، كما أنَّ الرَّابطَ بَيْنَ المُبتدأ والخَبر قد يُحْذَفُ (15)، و (هَلُمَّ) اسمُ فعل (16)، والجُمْلَةُ الحَاليَّةُ إذا دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفُ عَطْف امْتنعَ دُخُولُ وَاوِ الحَالِ عليْهَا؛ لأنَّ واوَ الحَالِ في الأصل عَاطْفة زيادة على وُجودِ يُخولُ وَاوِ الحَالِ عليْهَا؛ لأنَّ واوَ الحَالِ في الأصل عَاطْفة زيادة على وُجودِ

<sup>1-</sup> الدر المصون: 27/3

<sup>2-</sup> الدر المصون: 6/11

<sup>3-</sup> الذر المصون: 3/121

<sup>4-</sup> الدّر المصون: 515/1

<sup>5-</sup> الذر المصون: 3/8

<sup>6-</sup> الذر المصون: 1/86

<sup>7-</sup> سورة الأنعام : 70

<sup>8-</sup> ينظر : الدّر المصون: 91/3

<sup>9-</sup> ينظر : التر المصون: 3/193

<sup>105/3 :</sup> الدّر المصون: 3/105

<sup>11-</sup> ينظر: الدّر المصون: 3/3

<sup>12-</sup> ينظر : الدّر المصون: 324/5

<sup>13-</sup> ينظر : الدر المصون: 6/129

<sup>14-</sup> ينظر: الدر المصون: 3/466

<sup>15-</sup> ينظر: الدر المصون: 3 /261

<sup>16-</sup> ينظر: الدر المصون: 212/3

المُشَابَهَةِ اللفظيَّةِ بَيْنَهُمَا(١)، و(إلى) حرف لا يُصمِّنُ أَنْ تكونَ اسْمَاً كـ(عَنْ)، و(على)(2)، و(ليْسَ) لا حَدَثَ لهَا(3)، وواو (مَع) ليْسَتْ اسْمَاً (4)، وغير ذلك.

وزيادة على ما مراً، فإنه يأخذ الإجماع دليلاً كافياً في الراد على ما ذهب إليه بعضه م، فقد أنْكر ما قاله الزَّمخشري في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إلى السَّمَاء فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَات ﴾ (5) إذْ قال : ﴿ هُنَّ ) ضَمِيرٌ مُبْهَمٌ، و ﴿ سَبْعَ سَمَاوَات ﴾ يفسر ه، فيرد عليه بأن هذا ليس من المواضع التي يفسر فيها الضمير بما بعده ، فقد حصرها النَّحويُونَ في سَبْعة مواضع: ضمير الشَّان، والمَجْرُور بـ (رُبُّ)، والمَرفوع بـ (نِعْمَ، وبئس)، وما جَرَى مجراهما، وبأول المتنازعين، والمفسر بخبره، وبالمُبْدَل منه (6).

كمَا أَنْكَرَ عَلَى أَبِي حَيّانِ أَنْ يَكُونَ (الّذي) في قولِه تعَالَى: ﴿ وَبَلَغْنَا الَّذِي النَّا اللّذِي الْمُطَابَقَةَ (8) ، كمَا أَنْكَرَ على ابْنِ كيسان أَجَلْتَ لَنَا ﴾ (7) بَدَلاً ، فقد اشْتُرطَ النَّحَاةُ في البَدَلِ المُطَابَقَةَ (8) ، كمَا أَنْكَرَ على ابْنِ كيسان أَنْ يَكُونَ الاخْتصاصُ بأسماءِ الإشارة ، إذْ نَصَّ النَّحويُّونَ على أَنَّ المَنْصُوبَ على النَّدوتَ الاخْتصاصِ: إمّا (أيُّ) نَحْوَ: " اللّهمَّ اغفر لنا أَيَّتُها العصابة "، أو مُعَرَّف بـ (أل) نحو: الاخْتصاصِ: إمّا (أيُّ) نحو: (أنحْنُ مَعَاشَرَ الأنبياء لا نُورْرَثُ) (9) ، وقد يَأتي عَلَماً كقول الشَّاعر:

راحت وراح كعصا السبساب بنا تميماً يُكْشَفُ الصبابُ(١٥)

ومِنَ المَسائلِ الَّتِي بَنَى أَصِولَها على الإجماع زيادة على مَا مَرَّ:

## 1- جَوازُ الاتساع في الظُّرف بإعْطَائِهِ حُكم الأسماء الصَّريحة (١١):

<sup>1-</sup> ينظر: الدر المصون: 243/3

<sup>2-</sup> ينظر: الدر المصون: 500/4

<sup>3-</sup> ينظر : الدّر المصون: 2/656

<sup>4-</sup> ينظر : الدر المصون: 414/4

<sup>5-</sup> سورة البقرة : 29

<sup>6-</sup> ينظر : الدر المصون: 172/1

<sup>7-</sup> سورة الأنعام: 128

<sup>8-</sup> الدر المصون: 178/3. جاء في همع الهوامع: " لا تجب موافقة البدل لمتبوعه في التعريف، والإظهار، وطندهما ، فتبدل النكرة من المعرفة ، والمضمر من المظهر ، والمفرد من غيره ، وبالعكوس " 217/5

<sup>9-</sup> فتح الباري : كتاب النفقات : 502/9 . مسند أحمد : 463/2

<sup>31/3</sup> : همع الهوامع : 1/2 . همع الهوامع : 1/2 . همع الهوامع : 1/2 .

<sup>11-</sup> ينظر: الدر المصون: 283/3

حَمَلَ السَّمينُ هذه الإجَازَةَ على قول النُّحاةِ: إنّ قريباً منْك زَيْدٌ، مِنْ حَيْثُ إنَّ (قريباً) اسْمُ (إنّ)، و (زَيْدٌ) خَبرُها، وذلكَ على الاتساع.

### -2 (مَهْمَا) اسْمٌ، وليْسنتُ ظَرْفَاً(1):

أَجْمَعَ النَّحويُّونَ على كونِ (مَهْمَا) مثل (مَنْ) في لُزومِ التَّجرِّدِ عن الظَّرفيَّة، وفي هَذَا دَلِيلٌ عنْدَ السَّمينِ على ضعف القول بظر فيتها، فهي اسم لا حرف بدليل عود الضَّمير علَيْهَا، ولا يَعُودُ الضَّميرُ على حَرفُ كَقولِهِ تعَالى: ﴿مَهْمَا تَاتَّنِنَا بِهِ ﴾ (2)، فالهَاءُ في (به) تَعودُ على (مَهْمَا).

3- حَذْفُ الْعَائِدِ المنصوبِ إذا كان المبتدأ (كلاً)، أو مَا أَشْبَهَها فِي الافتقارِ والعموم(3):

اتَّفَقَ البَصَرِيُّونَ، والكوفيُّونَ على جَوازِ حَذْف عَائد المُبتدَأ المَنصوبِ إِذَا كَانَ لَفظُ (كَلاً)، أو مَا أَشبَهَهَا، وفي هذا أصل يَبْنِي عَلَيْهِ السَّمينُ أصولَهُ النَّحويَّة، والصَّرفيَّة، ومنهُ قرَاءَةُ نَافع: ﴿وكل وَعَدَ اللهُ الحُسْنَى ﴾(4).

## 4- وُجوبُ اشْتراكِ العَاملينِ في التّنازعِ(٥):

<sup>1-</sup> ينظر: ااتر المصون: 3/329

<sup>2-</sup> سورة الأعراف : 132

<sup>3-</sup> ينظر: الدر المصون: 515/1

<sup>4-</sup> سورة النساء : 95

<sup>5-</sup> ينظر : الدر المصون: 1/628

<sup>6-</sup> ينظر : أوضح المسالك : 21/2 . شرح التصريح : 315/1 .

<sup>7-</sup> سورة الكهف : 96

<sup>8-</sup> سورة الحاقة: 19

جَاءَ قَتَلْتُ زَيْدًا، ولا: إِذَا جَاءَ قَتَلْتُ زَيْدًا؛ لِعَدم الاشْتِر اكِ بَيْنَ العَامِلَيْن.

# 5- المصدر في محل نصب إذا وقع موقع المفعول لَهُ(١):

حَمَلَ السَّمِينُ هَذه المَسْأَلَةَ عَلَى مَا ذَهَبَ إليهِ النَّحويُّونَ في كَوْنِ (أَنْ ومَا بَعْدَهَا) في مَحلَّ نَصنْبِ إِذَا وَقَعَتْ مَوْقِعَ المَفعولِ لَهُ، كقولِهِ تعَالَى: ﴿ وَلاَ يَحِلُّ لَكُم أَنْ تَأْخُذُوا مَمَّا الْتَيْتُمُوهُنَ شَيْئًا إِلاَّ أَنْ يَخَافَا اللَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ (2) فالمَصدَرُ (أَنْ يَخَافَا) في محل نصب على أنَّهُ مَفْعولٌ منْ أَجْله.

## 6- جَوازُ إضافة (أيّ) مِنْ أسماء الاستفهام(3):

حَمَلَ السَّمينُ هَذه الإجَازَةَ على مَا أَجْمَعَ عليْهِ النَّحويُّونَ بأنَّهُ لا يُضافُ مِن أَسماءِ الاستفهامِ إلاَّ (أيّ) كقولِهِ تعَالى: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴾(4) فأضاف (أيّ) إلى (حَديث)، وقوله: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذه إِيْمَانَا ﴾(5).

#### 1-5 استصحاب الحال

يُعدُّ استصحابُ الحالِ مِنْ أضعف الأدلَّةِ المعتبرةِ عندَ الأصوليينَ، والنَّحويينَ والنَّحويينَ المُعتبرةِ المُعتبرةِ عندَ الأصلِ"(6)، وقدْ استدلَّ بهِ السَّمينُ في مَواضِعَ كثيرة مِنْ كتابِهِ (الدُّر المَصون)، فَنَرَاهُ يَبْنِي عَلَيْهِ كَثِيراً مِنْ أَصُولِهِ النَّحْويَّة، والصَّرفيَّة زِيَادَةً على اعْتدادهِ بالسَّماع، والقياس، والإجْماع كما مرً، أصولِهِ النَّحْويَّة، والصَّرفيَّة زِيَادَةً على اعْتدادهِ بالسَّماع، والقياس، والإجْماع كما مرً، ف—(إلاً) في الأصل خَرْفُ اسْتثناء(7)، و(هُنَاكَ) في الأصل ظرف مكان(8)، والأصل في الصَّفة، والحال أنْ يكونا مُفْردين(9)، والمَفْعُولُ التَّانِي خَبَرٌ في الأصل (10)، وما إلى ذلك.

<sup>1-</sup> ينظر: الدر المصون: 559/1

<sup>2-</sup> سورة البقرة : 229

<sup>3-</sup> ينظر : الدّر المصون: 245/2

<sup>4-</sup> سورة الأعراف : 185

<sup>5-</sup> سورة التوبة : 124

<sup>6-</sup> ارتقاء السيادة : 97

<sup>7-</sup> ينظر: الدر المصون: 1/15

<sup>8-</sup> ينظر : الدّر المصون: 64/6

<sup>9-</sup> ينظر : الدّر المصون: 137/1

<sup>10-</sup> ينظر : الدر المصون: 1/133

وهُوَ في اسْتُدلاًلهِ هَذَا نَرَاهُ يُصرِّحُ أَحْيَاناً بِأَنَّ مَا يَذْكُرُهُ اسْتَصْحَابُ حَال، أو اسْتَصْحَابُ أَصل كَقُولَهِ فِي (إِذَا): "وهَلْ هِي حَيْنَذَ بَاقِيَة عَلَى زَمَانِيَّتِهَا، أو صَارَتْ ظَرْفَ مَكَانٍ أو حَرْفاً ؟ ثلاثة أقْوَالٍ، أصحَّهَا الأُوَّلُ اسْتَصْحَاباً للحَالِ"(١) كمَا أَنَّهُ مَنَعَ ظَرْفَ مَكَانٍ أو حَرْفاً ؟ ثلاثة أقوالٍ، أصحَّها الأُوَّلُ اسْتَصْحَاباً للحَالِ"(١) كمَا أَنَّهُ مَنَعَ أَنْ يَتَقَدَّمَ خَبَرُ (كانَ) عَلَى اسْمِهَا إذا كان خَبَراً للمُبْتَدأ؛ لِنَلا يَلتبسَ بِبَابِ الفَاعلِ" ووَجْهُ المَنْعِ اسْتَصْحَابُ الأصل (2)

وقدْ يَدلُّ عَن اسْتدلالهِ باسْتصْحَابِ الحَالِ بِلفْظَةِ (الأصل) كقولِه: "إنَّ الكلامَ إذَا كانَ نَفْياً، أو شبهه جَازَ فِي المُسْتَتنى الإِتباعُ بَدَلاً، وهُوَ المُخْتَارُ، والنَّصْبُ على أصل الاستثناءِ"(3)، وقولِه: "الأصل فِي (ثُمَّ ) المُهلة فِي الزَّمانِ، وقد تَأْتِي للمُهلة في الإِخْبَارِ"(4)

وَمِنَ المَسَائِلِ الَّتِي بَنَى أَصُولَهَا عَلَى اسْتِصِدْ الحَالِ زِيَادَةً على مَا مَرَّ: 1- صِفَةُ النَّكرة إِذَا قُدِّمتْ عَلَيْهَا نُصِبَتْ حَالاً (5):

اسْتَدَلَّ السَّمِينُ في هَذهِ المَسْأَلةِ بقولهِ تعَالى: ﴿لِـتَـكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ الْمَالِ مَنْ (آيَـة)، وهي نكرة وهي نكرة وهي الأصل صفة لها، ومنْه قولُه: ﴿كَـانـوُ اللَّهُ في الأصل صفة لها، ومنْه قولُه: ﴿كَـانـوُ اللَّهُ مَا الْصل صفة نكرة مُبِينًا ﴾(7)، فو اللّه مُتَعَلِّقُ بِمَحْدُوف؛ لأنّه حَالٌ مِنْ (عَدُواً)، فإنّه في الأصل صفة نكرة مُ قُدّمَ عَلَيْهَا، وقوالُهُ تعَالى: ﴿أَفَ عَلَى المَالِ وَمَنْ لَكُورَة اللهِ الْبِسَتَعِيمِ حَكَما ﴾(8)، فو الأصل وصف له.

### 2 النَّصنبُ على إسْقاط حَرْف الجَرِّ (و):

ذَهَبَ السَّمِينُ إلى أنَّ حَرْفَ الجَرِّ إذَا حُذِفَ نُصِبَ مَا بَعْدَهُ مُسْتَدِلاً بالأصل على

<sup>1-</sup> الدر المصون: 1/8/1

<sup>2-</sup> الدر المصون: 3/50

<sup>3-</sup> الدر المصون: 2/425

<sup>4-</sup> الدر المصون: 219/3

<sup>5-</sup> ينظر: الدّر المصون: 422/2، 164/3، 486

<sup>6-</sup> سورة يونس : 92

<sup>7-</sup> سورة النساء : 101

<sup>8-</sup> سورة الأنعام: 114

<sup>9-</sup> ينظر : الدر المصون: 1/115، 78/3، 29/4

ذَلكَ كَقول الشَّاعر:

تمُرُّونَ الدِّيَارَ ولَــَـمْ تعـُوجُوا كَـلَامـكُمْ عَـلَــيَّ إِذَا حَـرَامُ(١) فَنَصَبَ (الدِّيَارَ)، والأصلُ: تمُرُّونَ بِالدِّيَارِ، كمَا حَمَل عَدَدَاً مِنَ القِرَاءاتِ القرآنيَّةِ عَلى هَذَا الأصل، وَمَنْهَا:

أَ قَرَاءَةُ سَعِيدِ بن جُبَير، ومُجَاهِد: ﴿ يَقْضِي الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ ﴾ (2) إذْ حَمَلَ نَصْبَ (الْحَقَّ) عَلَى أَرْبَعَةِ أُوْجِهُ مِنْهَا: إسْقَاطُ حَرْفِ الْجَرِّ، والأصلُ: يَقْضِي بالحَقِّ، فَلَمَّا حُذَفَ الْجَرِّ، والأصلُ: يَقْضِي بالحَقِّ، فَلَمَّا حُذَفَ الْجَارُ (الباء) انْتَصبَ مَجَرُورُهُ.

ب- قراءه ﴿ وَمَا يُخْدَعُونَ إِلاَّ أَنْفُسَهُم ﴾ (3) مَبْنيًا للمَفْعُول، ونصب (أَنْفُسَهُم)، وتَخْرِيْجُهَا على أَنَّ الأصل : ومَا يُخْدَعُونَ إِلاَّ عَنْ أَنْفُسِهِم، فلمَّا حُذِف الجارُ انتصب المجرور .

3 حَذْفُ المُبْتَدأُ وُجُوباً إِذَا أُخْبِرَ عَنْهُ بِمَصْدَرِ جِيءَ بِهِ بَدَلاً مِن اللفظِ بفعله (4)

اسْتَدَلَّ السَّمِينُ على هَذَا الأصل النَّحْوِيِّ بِقُولِهِ تَعَالَى: ﴿طُلَالَا عَلَى هَذُا الأصل النَّحْوِيِّ بِقُولِهِ تَعَالَى: ﴿طُلَالَا عَلَى أَنَهَا خَبَرٌ لَمُبِتَدَأً مَحْذُوفَ تَقْدِيرُهُ: أَمْرُنَا طَاعَةٌ، أَو المَطْلُوبُ طَاعَةٌ، وقولِهِ: ﴿فَصَبَرٌ جَمِيلٌ ﴾ (6)، فحُذِفَ المُبْتَدَأُ وُجُوباً، وبَقِيَ الخَبَرُ (صَبَرٌ)، وهُو مَصَدْرٌ في الأصل بَدَلاً من اللفظ بفعله.

# 4 مَجِيءُ تَمْييز النّسبةِ مُحوَّلاً عن فاعل (7):

اسْتَدَلَّ السَّمِينُ عَلَى هَذَا الأصلِ النَّحُويِّ بقولِهِ تعَالَى: ﴿ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً ﴾(8)، فجُمْلَةُ (ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً هُوَ الَّذِي أَزَالَ فجُمْلَةُ (ضَرَبَ اللهُ) تُقدِّمُ لنَا مَعْنَى مَبْهَمَا مُجْمَلاً، والتَّمْييزُ: مَثَلاً هُوَ الَّذِي أَزَالَ الإبهَامَ، والغُموضَ عن مَعْنى الجُمْلَةِ، وهَذَا النَّوعُ يُسمِّيه السَّمِينُ تمييزاً مَنْقُولاً مِن الفَاعِليَّةِ، إذْ الأصلُ: هَلْ يَسْتَوي مَثْلُهما، ومِثَالُهُ قُولُه تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأُسُ

<sup>1-</sup> ينظر : المقرب : 127 . الدّر المصون: 106/1 . مغني اللبيب : 138 . همع الهوامع : 20/5

<sup>2-</sup> سورة الأنعام : 57

<sup>3-</sup> سورة البقرة : 9

<sup>4-</sup> ينظر : الدّر المصون: 164/4 ، 230/5

<sup>5-</sup> سورة النور: 53

<sup>6-</sup> سورة يوسف :18

<sup>7-</sup> ينظر: الدر المصون: 491/4 ، 6/15

<sup>8-</sup> سورة الزمر : 29

شَـيْـبَاً ﴾(1)، فالأصلُ: اشْتَعَلَ شَيْبُ الرَّأسِ، وقوله: ﴿ ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرَاً ﴾(2)، فالأصلُ: ثُمَّ ازْدَادَ كُفْرُهُمْ.

### 5 نيابَة الجارِّ والمَجْرُورِ عن الفاعلِ المَحْدُوفِ(3):

اسْتَدَلَّ السَّمِينُ في هَذهِ المَسْأَلَةِ بقولِهِ تعَالى: ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الكتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللهِ يُكْفَرُ بِهَا ﴾ (4)، والأصل: يَكْفُرُ بِهَا أُحَدٌ، فلمَّا حُذِفَ الفَاعلُ قامَ الجَارُ والمُجرورُ (بِهَا) مقامَهُ، فيكون في محلِّ رَفع، كمَا حُذِفَ الفَاعلُ مِنْ قولِهِ تعَالى: ﴿ وَلَمُجرورُ وَلَى النَّاعِلُ مِنْ قولِهِ تعَالى: ﴿ وَلَمُجرورُ وَلَمُ النَّاعِلُ مَنْ قَولِهِ تعَالى: ﴿ وَلَمُجرورُ وَلَى الْدِيهِمْ ﴾ (5)، فقامَ الجَارُ والمجرورُ (في أيْديهمْ) مقامَهُ.

#### 6 النَّصنبُ على المصدر (6):

ذَهَبَ السَّمِينُ إلى أَنَّهُ إِذَا قُدِّمَ وَصْفُ المَصْدرِ، وأُضِيفَ إليهِ نُصِبَ كقولِهِ تَعَالى: ﴿ يَتْلُونَهُ حَقَّ اللَّهِ الْوَصْفُ (حَقَّ)، تَعَالى: ﴿ يَتْلُونَهُ حَقَّ اللَّهِ الْوَصْفُ (حَقَّ)، وَالأَصِلُ: تِلاوَةً حَقَّا، ثُمَّ قُدِّمَ الوَصْفُ (حَقَّ)، وأضيف إلى المصدر (تِلاَوَتِهِ)، فنُصِبَ نَصْبَهُ.

# 7- الأصل ُ في اسم الفاعلِ أنْ يَعملَ فيما بَعْدَهُ إِذَا كانَ للحَالِ أو الاستقبال(8):

خرَّجَ السَّمِينُ على هذا الأصل قراءة أبي عَمرو: ﴿ هَلْ هُنَّ كَاشْفَاتٌ ضُرَّهُ ﴾ (9)، حَيْثُ أَعْمَلَ اسْمَ الفاعلِ، وهُوَ قولُه (كَاشْفَاتٌ) إعمالَ فعله؛ فنصَبَ بِهِ المفعولَ بِه، وهو (ضُرَّهُ).

# 8- الأصلُ في العَطْف بالواو المُطَابِقةُ (10):

ذَهَبَ السَّمِينُ إلى أَنَّ الأصلَّ أَنْ يُطَابِقَ المَعْطُوفُ بِالوَاوِ المَعْطُوفَ عَلَيْهِ كَقُولِهِ تَعَالى: ﴿ لاَ يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّررِ والمُجَاهِدُونَ تَعَالى: ﴿ لاَ يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّررِ والمُجَاهِدُونَ

<sup>1-</sup> سورة مريم: 4

<sup>2-</sup> سورة آل عمران: 90

<sup>344/3 ، 444/2 :</sup> الدّر المصون: 344/3

<sup>4-</sup> سورة النساء : 140

<sup>5-</sup> سورة الأعراف : 149

<sup>6-</sup> ينظر: الدر المصون: 1/358

<sup>7-</sup> سورة البقرة : 121

<sup>8-</sup> ينظر : الدر المصون: 6/18

<sup>9-</sup> سورة الزمر : 38

<sup>10-</sup> ينظر : الدر المصون: 3/478

في سببيل الله (١)، فَعَطَف (المُجَاهِدُونَ) على (القَاعِدُونَ) إذْ وَافقهُ في الرَّفع، والجَمْع، والتَّذكير، والتَّعريف في حين قَدْ يَأْتِي العَطف بالوَاو بِغَيْر الأصل، كقوله تعَالى: ﴿واللهُ ورَسُولُهُ أَحدَق أَنْ يُرْضُوهُ (٤)، فأفْرَدَ الضَّميرَ في (يُرْضُوهُ)، وإنْ كانَ يَعودُ إلى اثْنينِ (اللهُ ورسُولُهُ)؛ لغرض بَلاغيّ.

1- سورة النساء: 95

2- سورة التوبة : 62

#### الفصل الثاني

### السَّمين الحَلبي ومسائل النَّحو

لقد اتَّضنحَ ممَّا مَرَّ أَنَّ السَّمينَ قد تَوصلَّ إلى أصولِهِ النَّحويَّة، والصَّرفيَّة باعتداده بالشَّاهد القُرآني وقراءاته، والحديث النَّبويِّ الشَّريف، وكلام العرب: نَظْمه ونثْره، زيادة على اهتمامه يالقياس، والإجْماع، واستصَّحاب الحَالِ من خِلال عرضه، وآراء النَّحويينَ.

فمن الطّبيعيّ أنْ تَدُورَ آراءُ السّمينِ النّحويَّةِ في فَلكِ آراءِ المَذَاهبِ النّحويَّةِ المختلفة، إذْ إنَّ مَجِيئهُ كانَ في فَترة مُتأخّرة، وهي فترة كان فيها النّحو قد استوى واكْتمَل ؛ لذَا نَراه يُؤيّد مَذْهَباً في مَسْأَلة ما، ومَذْهَبا مُخالفاً في مَسْأَلة أخْرى؛ فقد أخَذَ ينبوعه النّحويّ من شتات الكتب، ولعل أهم ما يُمكن عده من هذه المسئالة في فكره النّحويّ ما يأتي:

#### 1- غلبة المذهب البصري:

لمْ يَلْتَزِم السَّمِينُ مَذْهباً وَاحداً، فلا نَسْتطيعُ أَنْ نَقولَ إِنَّهُ بصريٌّ مُطْلقاً أو كُوفيٌّ مُطلقاً فهُو وإنْ كانَ بصريٌّ المَذْهَب إلاَّ أَنَّنَا وَجدنَاهُ يتبع الكوفيِّينَ في قليلٍ من المَسائل ولا سيَّمَا الَّتي هَجَرَتُ التَّأُويلَ، والتَّقديرَ، كمَا سَيأتي.

#### 2- المسائل النّحويّة:

جَاءَت المَسائلُ النَّحويَّةُ عِنْدَ السَّمينِ مُتَناثِرةً هُنا وهُناكَ بَيْنَ ثنايَا كتابِهِ (الدُّر المَصُون)، فَهُوَ لَمْ يَشْرَحْ تِلْكَ المَسائلَ في أَبْوَابِ مُتَكاملة، ولاَ فِي أَجزاءٍ مُعَيَّنةٍ حَيْثُ نَستطيعُ أَنْ نَتبيَّنَ أَصُولَهُ و آراءَهُ النَّحويَّة، ومنْ ذلك:

# أ- جَوازُ مَجيء الحَال من المُضاف إليه في ثلاثة مواضع (١):

1-أنْ يَكُونَ المُضافُ عَاملاً عَمَل الفعل نحو: (اعْتكَافي صائماً لي)

2- أَنْ يكونَ المُضافُ جُزْءًا مِن المُضافِ إليهِ كقولِهِ تعَالى: ﴿ونَزعْنا ما في صُدُورِهِم مِنْ غِلِّ إِخْوَاناً ﴾(2)

3- أَنْ يَكُونَ المُضَافُ كَالْجُزْءِ كَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿ يَتَفَيَّؤُا ظِلالُهُ عَنِ الْيَمِينِ و الشَّمائلِ

<sup>1-</sup> ينظر : الدّر المصون: 1/383

<sup>2-</sup> سورة الحجر: 47

سُجَّداً للهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ ﴾(١) فجُمْلةُ (وَهُمْ دَاخِرُونَ) حَالٌ مِن الهَاءِ في (ظِلالُهُ)؛ لأنَّ الظلَّ كالجُزْء، إذْ هُوَ نَاشئ عنْهُ.

ب- وُقوعُ الحَالِ من النّكرة بمسوّعات كتخصيصها بالصّفة كقراءة ابن أبي عبلة: ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُم كَتَابٌ مِنْ عند الله مصدّقاً لِمَا مَعَهُم ﴾ (2)، فنصب (مصدّقاً) على أنّه حالٌ من (كتابٌ)، وهي نكرة قربت من المُعْرَفة لتخصيصها بالصّفة، وهي (من عند الله) (3)

ج- لا يَقَعُ مُمَيِّزُ أَلْفَاظِ الْمِئَةِ مُفْرِدًا مَنْصُوبَا إلاَّ ضَرورةً كقولِ الشَّاعِرِ:

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَانَتَيْنَ عَامًا فَقَدْ ذَهِبَ اللَّذَاذَةُ وَالْفَتَاءُ(4)

د- يَجُوزُ حَذْفُ التَّمييزِ إِنْ دَلَّ عليْهِ دَليلٌ، كَحَذْفِهِ بِدَلالةِ المُضافِ إليهِ عليه في قولهِ تعَالى: ﴿فَتَبَارِكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالَقِينَ ﴾ (5) على أنَّ التَّقديرَ: أَحْسَنُ الْخَالِقينَ خَلْقاً (6) كَمَا حُذِف لدلالةِ الْجَواب عليهِ في قولِهِ تعَالى: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَم لَبِثْتُم قَالُوا لَبِثْنَا يَوماً أو بعض يَوم ﴾ (7) تقديره: كمْ يَوْماً (8).

هـ- يَجِبُ نَصبُ مَا بَعْدَ أَفعلِ التَّفضيلِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ جنسِ مَا قبله نَحْوَ: زَيْدٌ أَحْسَنُ وَجْهَا (9).

و- في المُنادَى المُضاف إلى ياء المتكلِّم ستُّ لُغات (10) أفصحها:

أَ حَذَٰفُ اليَاء مُجْتَزِأً منْهَا بِالْكُسرَة وَهِيَ لَغَةُ القُرآن

ب ــ ثبوت الياء ساكنةً

ج ــ ثبوت اليّاء مَفتوحَةً

<sup>1-</sup> سورة النحل: 48

<sup>2-</sup> سورة البقرة: 89

<sup>297/1:</sup> الدّر المصون : 297/1

<sup>4-</sup> ينظر : شرح التسهيل : 394/2 . الذر المصون : 447/4 . أوضح المسالك :220/3

<sup>5-</sup> سورة المؤمنين : 14

<sup>6-</sup> ينظر : الدر المصون : 177/5

<sup>7-</sup> سورة الكهف : 19

<sup>8-</sup> ينظر: الدر المصون: 443/4

<sup>9-</sup> ينظر : الذر المصون : 15/4 . 323/2 . 499/1

<sup>10-</sup> ينظر : الدّر المصون : 225/1 \_226

د \_ قلبُ الياء ألفاً

هـ \_ حَذْف هذه الألف والاجتزاء عنها بالفتحة

و \_ بِنَاءْ المُضَافِ إليهَا على الضّمِّ تشبيهاً بالمُفْرَدِ كقراءةِ مَنْ قَرَأ: ﴿قَالَ رَبّيُ احْكُم بِالْحَقِّ ﴾(1)

#### ز- جواز اجتماع ياء الغيبة والنداء(2):

أَجَازَ السَّمينُ أَنْ يُنادِي الإنْسَانُ شَخْصاً ويُخبِرَ عن آخر فيقول: يَا زَيْدٌ ليَفعل عَمرو . عَمرو كَيْتَ وكَيْتَ، فخَاطَبَ زَيْداً، وأخبر عن عَمرو.

#### ح- المفعول لأجله، ومن مسائله:

1- يَجُوزُ تقديمُ المَفعولِ من أجلِهِ على عَاملِهِ اهْتَمَامَاً بِهِ(3) كقولِهِ تعَالى: ﴿ أَئِفْكَا آلهةً دُونَ اللهِ تُريدُونَ ﴾ (4) فقدَّمَ المَفعولَ من أجلِهِ (أَئِفْكاً) على عَاملِهِ (تُريدُون) تقديره: أتريدُونَ آلهةً دُونَ الله إفْكاً.

2- يقلُّ نصبُ المَفعولِ من أجلهِ إنْ كانَ مُعرَّفاً بـ(أل) كقوله:

لا أَقْعَدُ الجِبُنْ عن الهَيْجَاءِ ولو تَوَالَتُ زُمُرُ الأعداءِ(٥)

ف (الجُبْنَ) مَصدرٌ مَنْصُوبٌ وَاقِعٌ مَفْعُولاً من أجله.

ويكثر نصب إنْ كانَ مُجرَّداً مِنْ (أل) كقولنا: جننت رغبة في العلم، ويستوي النَّصب والجَرُ إنْ كانَ مُضافاً كقول حاتم الطَّائي:

وأغْفِرُ عَوْرِاءَ الكريم ادِّخاره وأعرض عن شَتْم اللئيم تكرُّما(6)

ف (الدّخارِه) مَنْصُوبٌ على المَفعولِ من أجله، وهُوَ مُضافٌ إلى الهَاء، ومثلُهُ (تكرّما) إلا أنّه نكرة، ومِن الجرّ قولُهُ تعَالى: ﴿ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللّهِ ﴾ (7).

<sup>1-</sup>1- سورة الأنبياء: 112

<sup>2-</sup> ينظر: الدر المصون: 4/370

<sup>3-</sup> ينظر : الذر المصون: 3/205 . 5/508

<sup>4−</sup> سورة الصافات : 86

<sup>5-</sup> ينظر : شرح التسهيل : 198/2 . الذر المصون :138/1 .أوضح المسالك : 46/2. همع الهوامع : 134/3

<sup>6-</sup> ينظر : شرح التسهيل : 198/2 . الدّر المصون :138/1

<sup>7-</sup> سورة البقرة : 74

3- الأصل في المفعول من أجله النَّصنب، وأمَّا الجَرُّ فناشئ عنْهُ(١).

4- إذا فَقَدَ المَفْعُولُ مِن أَجِلِهِ شَرْطاً مِن شروطِهِ فَإِنَّهُ يُجِرُّ بِحَرْفِ التَّعليلِ كَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿ كُلَّمَا أُرادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْها مِنْ غَمِّ ﴾ (2)، فَجُرَّ (مِن غَمِّ) بَحْرَفِ السَّبُ الْعَلَى عَمِّ النَّارِ، والخَرُوجَ مِنْ غَيْرِ فَاعِلِ الْغَمِّ لأَنَّ الْغَمَّ مِن النَّارِ، والخَرُوجَ مِن الكَفَّارِ (3).

وغيرها مِنْ مسائلَ في شتَّى أَبْوَابِ النَّحوِ، إذ إنَّهُ يَتضحُ لنَا أَنَّ السَّمينَ قد أَغْفَلَ عَدَدًا مِن المَسائلِ النَّحويَّةِ ولا سيَّمَا الَّتي ظَهَر فيهَا خلافٌ بَيْنَ البصريِّينَ والكُوفيِّينَ؛ ولعَلَّ هَذَا رَاجعٌ إلى قلَّة ورُوده في كتَابِ الله - عزَّ وجلَّ - ومن ذلكَ:

أ- نداءُ الاسمِ المحلَّى بـ (أل)، فالكوفيُّون على إجازته، والبصريُّونَ على منعه (4) ب- وُجوبُ نصبِ التَّمييز عندَ البصريِّينَ، أو جرِّه عندَ الكوفيِّينَ إذا فُصلَ بينَه وبيْنَ (كم) الخبريّة بالظّرف أو حرف الجَرِّرة).

#### 3- قلّة تفريداته:

لَعَلَّ نَشْأَةُ السَّمينِ في فترة مُتَأخرة كانسَتْ فيهَا قواعدُ النَّحوِ، ونظرياتُهُ قد أخذَتْ بالاسْتقرارِ، والثَّبوتِ هي الَّتي كَانَتْ ورَاء قلَّة تفرُّداتِ السَّمينِ، فمِن المَحذورِ أَنْ يكونَ الفَاعلُ مَنْصُوباً، أو المَفعولُ مَرفوعاً وقد جُمعت شواهدُ كلِّ باب.

زيادَةً على ذلكَ، فإنَّ افْتِنانَ السَّمين بمَنْ سَبَقَهُ كأبي حيَّانُ، وأبي البقاء، وابنِ عطيّة، والزَّمخْشري جعلَهُ يَدُورُ في دائرتِهِمْ؛ إذ إنَّهُ لمْ يَخْرجْ في الغَالبِ – عن تلكَ الآراءِ.

ولكي أُبيِّنَ إسْهَامَ السَّمينِ الحَلبِي في مَسائلِ النَّحوِ، رَأَيْتُ أَنْ أَتحدَّث عمَّا يَلي:

أ- المرفوعات

ب- المنصوبات

ج-المجرورات

د- التُّوابع

<sup>1-</sup> ينظر: الدر المصون: 138/6

<sup>2-</sup> سورة الحج : 22

<sup>3-</sup> ينظر: الدر المصون: 136/5

<sup>4-</sup> ينظر: الإنصاف: 312/1-316

<sup>5-</sup> ينظر : الدّر المصون : 287-282/1

#### 1-2 المرفوعات

#### 2-1-1 المُبْتدأ والخبرُ

1- مَا وافقَ فيه كثيرًا من النَّحويِّينَ

### أ- زيادة الفاء في خَبر المبتدأ المنسلوخ(١):

أَجَازَ السَّمِينُ والجمهورُ بقاءَ الفاء في خَبرِ المُبْتَدا إذا دَخَلَ عليه النَّاسِخُ (إنَّ أو أَنَّ أَو لكنَّ) كقولِه تعَالى: ﴿إِنَّ الَّذِينِ فَتَوا المُؤْمِنِينَ والمُؤمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُم عَذَابُ جَهَنَّمَ ﴾(2)، حَيْثُ زِيدَتِ الفاءُ في الخَبرِ (فَلَهُم) مَع وُجودِ النَّاسِخِ (إنَّ)، وقولِه: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ مَا غَنِمُتُ مَنْ شَيءٍ فَانَ شَه خُمُسَهُ ﴾(3) فالفَاءُ مَزيدةٌ في الخَبرِ (فَائَمُوا أَنَّ مَا غَنِمُتُ مَنْ شَيءٍ فَانَ شَه خُمُسَهُ ﴾(3) فالفَاءُ مَزيدةٌ في الخَبرِ (فَانَّ شَه)؛ لأنَّ المُبتدأ ضُمَنَ مَعْنَدَى الشَّرطِ ولا يَضر دُخولُ النَّاسِخِ عليه؛ لأنَّ المُبتدأ ضُمَنَ مَعْنَدَى الشَّرطِ ولا يَضر دُخولُ النَّاسِخِ عليه؛ لأنَّهُ لَمْ يُغَيِّر مَعْنَاهُ، وكقول الشَّاعر:

فَوَ اللهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِياً لَكُمْ وَلَكِنَ مَا يُقَضَى فَسَوْفَ يَكُونُ (٤)

فرون الفاء بعد (إن ) خبر (لكن ) دخلت عليه الفاء خلافاً للأخفس (5)، الذي منع دخول الفاء مطلقاً نحو: زيد فمنطلق، دخول الفاء مطلقاً نحو: زيد فمنطلق، فإجازة بقاء الفاء في خبر مُبتدأ يُشبه أداة الشرط أفضل وأولى زيادة على ما مر من شواهد.

## ب- جَوازُ تعدد الخَبر (6):

تَبِعَ السَّمينُ الحَلبي الجَمْهورَ في هذه المَسألةِ نحْو: زَيْدٌ فَاضِلٌ شَاعِرٌ فقية عَالِمٌ وقوله تعَالى: ﴿وهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ، ذُو العَرشِ المَجِيدُ، فعَّالٌ لِمَا يُريدُ ﴾(7)، وفيه احْتِرَامٌ لظَاهرِ اللغةِ، وهُوَ المَذْهبُ الصَّحِيحُ، وذَهَبَ بَعْضُ النَّحويِّينَ (8) إلى أنْ

<sup>41 /3 51/2:</sup> الدّر المصون : 51/2 6/ 14

<sup>2-</sup> سورة البروج : 10

<sup>3−</sup> سورة الأنفال : 41

<sup>4-</sup> ينظر : شرح الكافية : 162/1 الدر المصون :51/2 . أوضح المسالك : 249/1. همع الهوامع : 60/2

<sup>5-</sup> ينظر: الأخفش: 68/1

<sup>6-</sup> ينظر : الدر المصون : 384/2

<sup>7-</sup> سورة البروج : 14- 16

<sup>8-</sup> ينظر: المقرب: 92-93

يكونَ الأولُ مِنْ ذلكَ خَبَراً، والبَاقي صفِةً لهَذَا الخبرِ، ومنْهُم مَنْ يَجِعلهُ خَبَرَ مُبتدأ مُقدَّر (١).

# ج- وقوع جُملة القَسم خَبراً (2):

احْتَجَ السَّمينُ في هذه المَسألة بقوله تعالى: ﴿ والَّذِينَ هاجَرُوا في سبيل الله ثُمَّ قُتلُوا أو مَاتُوا لَيَرِ رُزُقَنَّهُمُ اللهُ رِزْقاً حَسَناً ﴾ (ق) في (لَيَرِ رُوَقَنَّهُمُ جَوَابُ قَسمٍ مَحْدُوف على قُتلُوا أو مَاتُوا لَيَرِ رُوَقَنَّهُم، وجُمْلَةُ القسم، وجَوابُهَا خَبرُ المُبتدأ (والَّذِينَ هاجَرُوا)، ومثله قولُهُ تعالى: ﴿ فَالَّذِينَ هاجَرُوا وأُخرِجُوا مِن دِيَارِهِم وأُوذُوا في سَبِيلي وقَاتلُوا وقُتلُوا لأَكَفَرَنَ عَنْهُم سيِّنَاتِهِم ﴾ (4)، على أنَّ (لأُكفَرنَ ) جوابُ قسمٍ مَحْدُوف، والتَقديرُ: والله لأكفرنَ ، وجُملةُ القسم، وجوابُها خَبرُ المُبتدأ (الَّذِين هاجَرُوا) وزعَمَ تعلبُ (5) أنَّ جُملةَ القسَم لا تَقَعُ خَبراً، وهذَا مُرْدُودٌ بِمَا مَرَّ مِنْ شَوَاهِدَ .

2- مَا وَافْقَ فَيهِ قَلِيلاً مِنِ النَّحُويِّينَ

### أ- جَوازُ ؛ لابتداء بالنَّكرة إذا كانت أفعلَ تفضيل(6):

#### ب- جَوازُ حَذف عَائد المُبتدأ المنصوب(و):

اعْتَدَّ السَّمينُ في هذهِ الإجَازةِ بقراءةِ ابْنِ وثاب (ومَنْ مَعَهُ): ﴿أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةِ لِبَنْغُونَ ﴾ (10) برَفْع (حُكْمُ)، على أنَّ التَّقديرَ: يَبْغُونَهُ، فَحُذَفَ عائدُ المُبتدأ (أَفْحَكُمُ)،

<sup>1-</sup> ينظر : همع الهوامع : 53/2

<sup>2-</sup> ينظر: الذر المصون: 161/5-162

<sup>3-</sup> سورة الحج : 58

<sup>4-</sup> سورة آل عمران : 195

<sup>5-</sup> ينظر : مغني اللبيب : 529

<sup>6-</sup> ينظر : الدر المصون : 451/3

<sup>7-</sup> سورة التوبة : 13.

<sup>8-</sup> ينظر: الكتاب: 330/1

<sup>9-</sup> ينظر : الذر المصون : 515/1 . 541/2 . 6741/2

<sup>10-</sup> سورة المائدة : 50

## وقولِ الشَّاعرِ:

ونقلَ ابْنُ مالك "إجْمَاعَ النَّحويِّينَ: بصريِّينَ وكوفيِّينَ على جَوازِ حَذْفِ العَائدِ إِنْ كَانَ المُبتدأ (كلاً) أو شبهَهُ"(3) كقراءَةِ ابْنِ عامر: ﴿وكلُّ وعَدَ الله الحسنسَى ﴾(4)، على أنَّ التَّقديرَ: وكلُّ وعَدَهُ الله الحسنى.

3- مَا وَافقَ فيه البصريينَ

#### أ- رَافعُ المُبتدأرة):

ذَهَبَ السَّمينُ إلى أَنَّ المُبتدأ يَرتَفِعُ بالابتداء، كقولِه تعَالى: ﴿ أُولَّنِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوا الضَّلالَةَ بِالهُدَى ﴾ (6)، حَيْثُ رَفَعَ (أُولَـئِكَ) بالابتداء، وقولِه تعَالَى: ﴿ مَنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ ﴾ (7)، فرفَعَ (آيَاتٌ) بالابتداء، وهُوَ مَذْهَبُ البصريّينَ، وذَهَبَ الكوفيّونَ إلى أَنَّ المُبتدأ والخَبر يَترَافعان (8).

# ب- يُبْتدأُ بالنَّكرة إِذَا سُبِقَتْ بِنَفي أَو اسْتِفهام (9):

ذَهَبَ السَّمينُ إلى أنَّ (قِتالٌ) في قراءة من قرأ: ﴿يَسْأَلْـ ونَكَ عن الشَّهْـ رِ الْحَرَامِ قِتَالٌ فيه ﴾(10) مُبتدأ مَرفوعٌ مَع أنَّهُ نَكِرَةٌ؛ لأنَّهُ على نيّةٍ هَمْزَةِ الاسْتفهامِ تقديره: أَقِتَالٌ فيه، وأنَّ (رَفَتٌ) في قراءة ابن كثير، وأبي عمرو: ﴿فَلَا

<sup>196 :</sup> شرح الكافية : 149/1 . الدر المصون : 515/1 . 274/6 . مغنى اللبيب : 796

<sup>2-</sup> ينظر: همع الهوامع: 16/2

<sup>3-</sup> شرح الكافية : 147/1

<sup>4-</sup> سورة النساء: 95

<sup>5-</sup> ينظر : الدّر المصون : 347/126/1 / 13/2

<sup>6-</sup> سورة البقرة : 16

<sup>7-</sup> سورة آل عمران :7

<sup>8-</sup> ينظر: الإنصاف 1/49-54

<sup>9-</sup> ينظر : الدر المصون : 528/490/1

<sup>10-</sup> سورة البقرة : 217

رَفَتٌ وَلا فُسُوق﴾(1) مُبتدأ، و(لا) الثّانية مُلغاة جَازَ الابتداءَ بالنَّكرةِ تقدّمُ النَّفي عليهَا، وهُوَ مَذْهَبُ البصريّينَ نحو:

خَليلَيَّ مَا وَافَ بِعَهدي أنتُما إذَا لمْ تكُونا لِي علَى مَن أَقاطعُ(2) في وَافَ بِعَهدي أَنْ النَّفي (مَا) خلافاً للأخفش(3)، والكوفيينَ(4).

# ج- جَوازُ تقديم الخَبر على المُبتدأرة):

اعْتَدَّ السَّمينُ في هذهِ الإجَازَةِ بقولِهِ تعَالى: ﴿وهو مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُم﴾(6)، فـ (مُحَرَّمٌ) خَبَرٌ مُقدَّمٌ، و (إِخْراجُهُم) مُبتداً مُؤخّرٌ، ومثلُهُ قَوْلُ الشَّاعر:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَاءُ الرِّجَالَ الْأَباعد(7)

ف (بَن نو أَبْن الله الْمُبْتدأ قُدِّمَ عليه الخَبرُ (بَنُونَا)؛ لأنَّهُ مَحَطُّ الْفائدة، فالمَعْنى على تشبيه أو لاد الأبْناء بالأبْنَاء، لا أنَّ بَنيناً مثلُ بَني أبنائنا، ومثلُهُ قولُ الآخر:

قَبِيلَةٌ أَلأَمُ الأَحْياء أَكُرمُها وأَعْدَرُ النَّاسِ بالجيرانِ وَافِيهَا(8) فَرَا لأَمُ الأَحْياء) خَبَرٌ قُدِّمَ على المُبتدأ (أَكْرمُها)، وكَذَا (أَعْدَرُ النَّاسِ) قُدِّمَ على (وَافِيهَا)؛ لأنَّ المَعْنَى يَقْتَضِي ذلكَ، وإليه ذَهَبَ البصريُّونَ، وهُوَ مَا أَراهُ، وهِي مَسألةٌ لمْ يُجزْهَا الكوفيّونَ؛ لئلا يَتقدَّمَ ضَميرُ الاسمْ على ظاهره(9).

4- مَا يُمْكنُ أَنْ يكونَ قد تفرَّدَ به

#### ج- جَوازُ وقوع الخَبر بلفظ المُبتدأ (١٥):

اعْتَدَّ السَّمينُ في هذهِ الإجَازةِ بقولِهِ تعَالى: ﴿ والَّذين يُؤْمِنُون بِالآخرةِ يُؤْمِنُون بِهِ ﴾ (١١)

<sup>1-</sup> سورة البقرة : 197

<sup>2-</sup> ينظر : الدّر المصون : 528/490/1 . مغنى اللبيب : 723 . همع الهوامع : 6/2

<sup>25/1:</sup> الأخفش : 25/1

<sup>4-</sup> ينظر: أوضح المسالك: 135/1

<sup>5-</sup> ينظر : الدّر المصون : 1/69/ 287 . 590/2

<sup>6-</sup> سورة البقرة: 85

<sup>7-</sup> ينظر : الإنصاف : 69/1 . شرح الكافية : 157/1 . الدر المصون : 590/2 . أوضح المسالك : 145/1

<sup>8-</sup> ينظر: الدّر المصون: 590/2. همع الهوامع: 32/2

<sup>9-</sup> ينظر: الإنصاف: 68/1.

<sup>10-</sup> ينظر : الدّر المصون: 3/121

<sup>11-</sup> سورة الأنعام : 92

ف (الَّذين يُوْمِنُون) مَرْفُوعٌ بالابتداءِ خبرُهُ (يُؤْمِنُونَ)، ولمْ يَتَحدِ المُبتدأُ والخَبرُ لتغايرِ مُتعلقيهما؛ لذلك جَازَ أنْ يَقعَ الخبرُ بلفظِ المُبتدأ، وإلاَّ فيُمتنعَ أنْ يُقَالَ: الَّذي يَقُومُ يَقومُ، والَّذينَ يُؤمِنُونَ يُؤمِنُونَ، وعلى هَذا فَذِكْرُ الفَضِلَةِ هنَا وَاجِبٌ.

#### 2-1-2 الفاعل ونائبة

1- مَا وَافقَ فيه كثيرًا من النَّحويِّينَ

#### أ- قياسُ حَذَّف عامل الفاعل لعدم اللبس(١):

تَبِعَ السَّمينُ الجَمْهُورَ في هذه المَسألة، كقراءة ابْنِ عامر: ﴿ يُسَبَّحُ لَه فيها بالغُدُوّ وَالآصال رِجَالٌ ﴾ (2)، فـ (رِجَالٌ) فاعِلُ (يسبِّحُه) مُقدَّراً إذْ التَّقديرُ: يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ، وقول الشَّاعر:

لِيُبِكَ يَزِيدٌ ضَارِع لِخُصُومَةٍ وَمُخَتَبِطٌ مَمِمًا تُطَيِعُ الطَّوَائِحُ(3) فَصَارِع) فَاعلُ (يَبْكِيه) مُقدَّراً إِذَ التَّقدير: يَبْكِيه ضَارِعٌ، وهِي مَسْأَلَةٌ أَجَازَهَا بَعْضُ النَّحويِّينَ كَابْن جَنِّي(4)، وابْن مَالك(5)، حَيْثُ لَمْ يَلْتِبسْ الفاعلُ بِالنَّائِبِ عَنْهُ.

#### ب- إقامة المفعول التَّاني مقام الفاعل(6):

اعْتَدَّ السَّمينُ بالمَشْهُورِ عِنْدَ الجَمْهُورِ في هَذهِ المَسَالَةِ، إِذْ أَجَازَهَا إِذَا أُمِنَ اللبسُ نحو: أَعْطِيَ درهم زيداً، وكُسِيَ جبَّة عمراً، وقوله تعالى: ﴿وَأَحْضِرَتِ الأَنْفُسُ الشَّحَ ﴾(7)، حَيْثُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ المَفعولُ الأولُ (الأَنْفُسُ) هُوَ القَائمُ مقام الفاعل؛ لأنّهُ الفاعلُ في الأصل على أنَّ التقدير: حضرت الأنفسُ الشَّحَ، وهو المشهورُ، كمَا يَجُوزُ أَنْ يكونَ المَفعولُ الثّانِي (الشَّحَ ) هو القائمُ مقام الفاعل ، ومَنعَ هذه المسألة إذا لمْ يُؤْمَن اللبسُ ويكون المفعولُ الأولُ هو القائمُ مقام الفاعل نحو: أعْطي زيدٌ عمراً،

<sup>1-</sup> ينظر: الدر المصون: 221/5

<sup>2-</sup> سورة النور : 36-37

<sup>3-</sup> ينظر : الكتاب : 288/1 / 366/ 398 . شرح الكافية : 264/1 . الدّر المصون: 2/221 . أوضح المسالك: 342/1 . همع الهوامع : 258/2

<sup>4-</sup> ينظر: الخصائص: 355/2

<sup>5-</sup> ينظر: شرح التسهيل: 118/2-119

<sup>6-</sup> ينظر: الدر المصون:437/2

<sup>7-</sup> سورة النساء : 128

وهي مسألةٌ لمْ يُجزها بَعْضُ النَّحويِّينَ (١).

ج- الأفْصحَ في الفِعْلِ إذا أُسنْدَ إلى الفَاعِلِ الظّاهرِ تجريدُهُ من علامةِ التَّثنيةِ والجَمْع(2):

وَمِنْ ذَلكَ : قَامَ المُحمدانِ ، وقامَ المُحمدونَ ، وقامَت الهِنْدَاتُ ، وإليهِ نحَا السَّمينُ والجَمْهُورُ على أَنَّ مِن العربِ مَنْ يُلْحقُهُ علامة تثنية ، أو جَمْعٍ تدلُّ عليه كما تدلُّ تاءُ التأنيث على تـَأنيث الفاعلِ ، وأنَّهَا ليست بضمائر سَمَّاهَا النَّحويُونَ بلغة (أكلُونِي البَراغيث) كقول الشَّاعر:

تَولَّلَى قَــِتَــالَ المــارِقِينَ بنفســهِ وقَدْ أسْـلَمَاهُ مُـبْعَدٌ وحَمـيـمٌ(3) فألْحَقَ (أسْلَمَاهُ) الألفَ عَلامةَ التَّتنية، ومنْهُ قولُهُ تعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمَّوا كَثِيرٌ مَنْهُمْ ﴾ (4)، فالوَاوُ في (عَمُوا، وصَمَّوا) علامَةُ جَمْع الفَاعِل.

وكذلك حديث النَّبِي - عليه الصَّلاة والسَّلام - ((يَتَعَاقَبُونَ فِيكُم مَلائِكةٌ))(5) إذْ الْحَقَ بِ (مَلائِكةٌ)، وذَهَبَ بَعْضُ الْحَقَ بِ (مَلائِكةٌ)، وذَهَبَ بَعْضُ النَّحويينَ إلى أنْ "جَعَلُوا هذه العَلامَة ضميراً، على أنَّ مَا بَعْدَهَا بَدَلّ، أو مُبتدأ، والجُمْلَةُ السَّابِقةُ خَبَرٌ"(6).

#### د - حَذْفُ الفاعل(7):

قالَ صَاحِبُ (شَرْحِ التَّصريحِ على التَّوضيحِ): "إِنَّ الفَاعلَ يطَّردُ حذفُهُ في أَرْبَعَةِ مَواضعَ: في بَابِ نَائبِ الفَاعلِ نَحو: قُضييَ الأَمْرُ، وفي الاستثناء المُفرَّغِ نحو: مَا قامَ إلاَّ هِنْدُ، وفي (أَفْعِلْ) بكسر العينِ في التَّعجُّبِ إذا دَلَّ عليهِ مُتقدَّمٌ كقولِهِ تعالى: ﴿ أَلْ هِنْدُ، وفي رَأُفُعِلْ) بكسر العينِ في التَّعجُّبِ إذا دَلَّ عليهِ مُتقدَّمٌ كقولِهِ تعالى: ﴿ أَلُو الطّعَامُ في يَوْمٍ ذِي الْمُصدرِ كقولِهِ تعالى: ﴿ أَوْ الطّعَامُ في يَوْمٍ ذِي

<sup>1-</sup> ينظر : همع الهوامع : 263/2

<sup>2-</sup> ينظر: الدر المصون:580/189/2

<sup>-3</sup> الدّر المصون: -3 . ال

<sup>4-</sup> سورة المائدة: 71

<sup>5-</sup> صحيح مسلم : كتاب المساجد : باب 37

<sup>6-</sup> همع الهوامع : 257/2

<sup>7-</sup> ينظر: الدر المصون: 1/38/1 279/4

<sup>8-</sup> سورة مريم: 38

مَسْغَبَةِ يَتِيماً ذَا مَقْرَبَة ﴾(١).

وقالَ الزرقاني: بقي عليه موضع خامس، وهُوَ فاعلُ فعل الجَماعة المؤكّد بالنّون، وقالَ الشّيخُ يسس الحمصي: بقي بالنّون، وفاعلُ فعل المُخاطبة المؤكّد بالنّون، وقالَ الشّيخُ يسس الحمصي: بقي مَوضع سادس، وهُوَ إذا قامَ مُقامَةُ حَالانِ نحو: فَتَلَقَفَهَا رَجُل رَجُل، والأصلُ: فَتَلَقَفُهَا النّاسُ رَجُلاً رَجُلاً، فَحُذفَ الفاعلُ، وأقيمَ الحالانِ مُقامَة، وصارا كالشّيءِ الواحد، وسابع وهُوَ نحو: مَا قامَ وقعدَ إلاَّ زيْد، لأنّهُ من الحَذف لا من التَنازعِ لأنَّ الإضمارَ في أحدهما يُفسدُ المَعْنى؛ لاقتضائِه نفي الفعلِ عنْه، وإنّما هُوَ مَنفي عن غيره مُثبت لَهُ"(2).

وقد أشارَ السّمينُ إلى ثلاثة من هذه المواضع (3) هي باب نائب الفاعل، والمصدر، وفي (أَفْعِلْ) في التّعجب، ومَا عَدَا هذه المواضع لا يَجوزُ عندَ السّمينِ عندَ السّمينِ عندَ الفاعلِ وحْدَهُ، وأمّا قولُهُم: مَا قامَ إلا هندُ، فقد افتقرَ فيه مَا قبلَ (إلاً) لمَا بعددها، وأمّا فاعلُ فعلِ الجَماعة المؤكّد بالنّونِ كقوله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَ ﴾ (4) فإنّ هذه الواو هي واو الضّمير لا واو لام الكلمة الّتِي حُذفت لأمر تصريفي على أنّ الأصلُ: لتُبلّووُنن (5)، وأمّا: مَا قامَ وقعدَ إلا زيد، فهو من التّنازع لا من الحذف.

وعَدا هَذا فإنَّ السَّمينَ يَرَى أنَّ الفَاعلَ مُقدَّرٌ في كلِّ مَوضعِ ادُّعيَ فيهِ الحَذفُ وفاقاً للبصريّينَ، فقولُه تعَالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُم كَيفَ فَعَلْنَا بِهِم ﴾(6)، فإنَّ فاعل (تبيَّنَ) مضمر؛ لدلالة الكلام عليه، ومثاله فاعل (يهدي) في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ ﴾(7)، وهذا الحذف إنَّما يجوز عند الكسائي إذا دلَّ عليه دليل(8)، والذي يظهر لي أنَّ الفاعل كالمبتدأ جاز حذفه متى دلَّ عليه دليل.

<sup>1-</sup> سورة البلد: 14-15

<sup>2-</sup> شرح التصريح على التوضيح: 272/1

<sup>3-</sup> ينظر : الذر المصون: 138/1 . 279/4

<sup>4-</sup> سورة آل عمران : 186

<sup>5-</sup> ينظر: الدر المصون: 278/2

<sup>6-</sup> سورة إبراهيم : 45

<sup>7-</sup> سورة ط : 128

<sup>8-</sup> ينظر: شرح الكافية: 268/1

#### 2- مَا وَافقَ فيه البصريّينَ

### أ- إقامَةُ غَيْر المَفعولِ به مع وجوده(١):

أَجَازَ الكوفيُّونَ(2)، والأَخْفَشُ(3) هذه المَسألة لورودها كقراءة أبي جَعْفر: (ليُجزَى قَلَوُمُ الكوفيُّونَ(2)، والأَخْفَشُ(3) هذه المَسألة لورودها كقراءة أبي جَعْفر: المَدلول قلوماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ (4)، على أنَّ القَائِمَ مقام الفاعلِ ضميرُ المَصدرِ المَدلول عليه بالفعل، أي: ليُجزَى الجَزَاءُ، وقول الشَّاعر:

لَمْ يُحِنْ بَالعَلْيَاءِ إِلاَّ سَيِّداً ولا شَفَى ذَا الغسَيِّ إِلاَّ ذُو هُدَى (5) إِذْ نَابَ الْجَارُ والْمَجرورُ (بالعَلْيَاءِ) عن الفَاعلِ مَع وجودِ المَفعولِ بِهِ (سَيَّداً)، وهي مَسْأَلَةٌ لَمْ يُجزْهَا السَّمينُ والبصريُّونَ؛ لأنَّ المَفعولَ بِهِ شَريكُ الفَاعلِ إِذْ يَرَى أَنَّ قولَهُ: (أَنَّهُ اسْتَمَعَ) في قولِه تعَالى: ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِ ﴾ (6) هُوَ القائمُ مقام الفاعل؛ لأنَّهُ المَفعولُ الصَّرِيحُ، أمَّا الكوفيُّونَ، والأَخْفشُ فَإِنَّهُمْ يُجِيزُونَ أَنْ يكونَ القَائمُ مقام الفاعل؛ لأنَّهُ المَفعولُ الصَّرِيحُ، أمَّا الكوفيُّونَ، والأَخْفشُ فَإِنَّهُمْ يُجِيزُونَ أَنْ يكونَ القَائمُ مقام الفاعلِ الجَارِ والمجرور (إليَّ)، وإنْ كنْتُ أَرَى أَنَّهُ لا ضَيْرَ في جَوازِ إِلَى المَعْمولُ مَع وُجودِهِ ولا سيَّمَا قربُهُ مِن الفعل ، فإنْ كانَ البصريونَ أَعْمَلُوا العَامِلَ الثَّاني في المَعْمول لقُربِه، فكَذَا هَاهُنا تكونُ الأهميةُ للأقرَب.

3- مَا وَ افقَ فيه الكوفيّينَ

# أ- تقومُ الجُملةُ مقامَ الفَاعِلِ أو نَائِبهِ (٦):

أَجَازَ السَّمينُ، والكوفيّونَ هذه المَسألةَ كقوله تَعَالى: ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ)، ومنه قولُه رَاقٍ ﴾(8)، فالقَائِمُ مقام نائبِ فاعلِ (قيل) هُوَ الجُملةُ الاسْميَّة (مَنْ رَاق)، ومنه قولُه تعَالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِنْ بَعْدِ مَا رَأُوا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾(9) على أَنَّ (لَيَسْجُنُنَهُ)

<sup>1-</sup> ينظر : أندر المصون : 6/388 /127

<sup>2-</sup> ينظر: الكسائي: 231

<sup>3-</sup> ينظر: الأخفش: 118/1

<sup>4-</sup> سورة الجاثية : 14

<sup>5-</sup> ينظر : الدّر المصون :6/128 . أوضح المسالك : 380/1 . همع الهوامع : 266/2

<sup>6-</sup> سورة الجن : 1

<sup>7-</sup> ينظر: الدر المصون: 181/4. 432/6

<sup>8-</sup> سورة القيامة : 27

<sup>9-</sup> سورة يوسف :35

جُملةٌ فعليةٌ حلَّتْ مَحلَّ فاعل (بَدَا)، وهِي مَسْأَلةٌ لَمْ يُجزها البصريّونَ(١).

4- مَا يُمْكنُ أَنْ يَكُونَ قَد تَفرَّدَ بِهِ

### أ- مَجِيءُ الفَاعل من لَفظ الفعْلِ(2):

اَعْتَدَّ السَّمِينُ في هذه المَسألة بقوله تعَالى: ﴿وشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا ﴾(3)؛ حَيْثُ جَاءَ الفَاعِلُ (شَاهِدٌ) مِنْ لَفْظِ الفعلِ (شَهِدَ)؛ لأنَّهُ وُصِيفَ بـ (مِنْ أَهْلِهَا) إذْ لا يَجُوزُ أَنْ يُقالَ: قَامَ القائمُ، ولا قعدَ القَاعِدُ؛ لعَدم الفَائِدَةِ.

#### 2-1-2 اسم كان، وأخواتها

1- مَا وَافقَ فيه كثيرًا مِن النَّحويِّينَ

### أ- (وَنَى) لَيْسَتْ من أخوات كان (4):

مَنَعَ السَّمينُ، وأغْلبُ النَّحويِّينَ أَنْ تكونَ (وَنَى) فِعْلاً لازِمَا لا يَتَعدَّى على أَنَّهُ من أَخُوات (زَالَ) عنْدَ ابْن مَالك(5) مُسْتُدلاً بقول الشَّاعرِ:

لا يني الحُبُّ شيمة الْحِبِّ مَا دَا مَ فَلا تَحْسَبَنَّهُ ذَا ارْعِ وَاءِ(6) في الحُبُّ الله (وَنَى)، و (شيمة الْحبِّ) خبرُها، والمَعْنَى: لا يَزَالُ الحُبُّ شيمة الحبِّ،

ف (الحب) اسم (وني)، و (شيمه الحب) حبرها، والمعنى: لا يران الحب سيمه الحب، وحُمِلَ على حَذْف حَرْف الجَرِّ، على أنَّ التَّقديرَ: لا يَنِي عن شيمة الحِبِّ.

## ب- جَعْلُ المَعْرِفَة خَبَراً لـ (كانَ)، والنَّكرةُ اسْماً لَهَا (7):

عَدَّ السَّمينُ هذهِ المسألةَ مِن بابِ الضَّرورةِ الَّتي لا تَجُوزُ إلاَّ في الشِّعرِ وهُوَ مَذْهَبُ الجَمْهُور، كقول الشَّاعر:

كأنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ(8) فَ (عَسَلٌ) اسْمُهَا، وهُوَ نَكِرَةٌ، و (عَسَلٌ) اسْمُهَا، وهُوَ نَكِرَةٌ،

<sup>1-</sup> ينظر: البحر المحيط: 6/289

<sup>2-</sup> ينظر: الدر المصون: 171/4

<sup>3-</sup> سورة يوسف: 26

<sup>4-</sup> ينظر : الدّر المصون : 22/5

<sup>5-</sup> ينظر: شرح التسهيل: 334/1

<sup>6-</sup> ينظر : الدر المصون :22/5 . همع الهوامع : 67/2

<sup>7-</sup> ينظر: الدر المصون: 643/2

<sup>8-</sup> ينظر : ديوان حسان بن ثابت : 8 . الكتاب : 49/1 . الذر المصون : 417/3 . مغني اللبيب : 591 .

و أَجَازَ ابْنُ مَالِك العَكْسَ اخْتيَارَا بشرط الفَائدَة (١).

2- مَا وَافقُ فيه البَصريّينَ

أ- زيادة كان (2):

أَجَازَ السَّمِينُ، والبصريّونَ هذه المَسْأَلةَ عَلى أَنْ تَكُونَ بِلْفَظِ المَاضِي مُتُوسِطةً بَيْنَ مُسْنَد ومُسْنِد إليه نحو: مَا – كانَ – أَحْسَن زَيْدًا، وأمَّا قولُهم: مَا أَصْبَح أَبْرَدَهَا، وما أَمْسَى أَدْفَأَهَا(٤)، فَحَمَلُوه على الشُّذوذ، وإنْ كانَ فيه حُجّةٌ للكوفيّينَ(٤)على صحة مَا ذهَبُوا إليه، إذْ أَجَازُوا زِيادةَ بَعْضِ الأَفعالِ مُطْلقاً كُ (أَمْسَى)، و(أَصْبَح)، و(قَعَد) في قولهم: قعدَ فلانٌ يتهكم بي، و(قامَ) في قول الشَّاعر:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُني لَئِيمٌ كَذِيْرٍ تِـمَـرَّغَ في رَمَـادِ(٥)

# ب- عَامِلُ الرَّفع في اسم (كان)(6):

ذَهَبَ البصريّونَ إلى أَنَّ (كانَ) تَرْفَعُ المُبْتدأ، ويُسمَّى اسْمُهَا، وإليهِ نحَا السَّمينُ كقولِهِ تعَالى: ﴿وكانَ اللهُ غَفُوراً رَحِيماً ﴾(7)، على أنَّ التَّقديرَ: اللهُ غَفُور رَحِيمً، وَذَهَبَ الكوفيّونَ إلى أنَّهَا لمْ تَعْمَلْ في المُبْتَدأ شَيْئًا، وأنَّهُ بَاق على رَفْعه(8).

# 2-1-4 اسم أفعال المقاربة

1- مَا وَافقَ فيه كثيرًا من النَّحويِّينَ

### أ- مَجِيءُ (عَسنَى) تَامَّة (9):

ذَهَبَ السَّمِينُ إلى أَنَّ (عَسَى) فِي قولِهِ تعَالى: ﴿وعَسَى أَنْ تَكرَهُوا شَيئاً ﴾(١٥) تامّةٌ؛ لأنَّهَا أُسنْدِدَتْ إلى (أَنْ)، ونَظِيرُ هَذَا قُولُهُ تعَالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً

<sup>1-</sup> ينظر: شرح التسهيل 356/1

<sup>2-</sup> ينظر : الدر المصون : 649/2 641/6

<sup>3-</sup> ينظر : همع الهوامع : 2/100

<sup>4-</sup> ينظر: المصدر السابق: 99/2.

<sup>394 .</sup> معنى اللبيب 394 . وينظر : ديوان حسان بن ثابت : 79 . الذر المصون : 411/6 . 649/2 . مغنى اللبيب

<sup>6-</sup> ينظر : الدر المصون : 2/223

<sup>7-</sup> سورة الفرقان : 70

<sup>8-</sup> ينظر : همع الهوامع : 63/2

<sup>9-</sup> ينظر : الدّر المصون : 526/1 545/2 -9

<sup>10-</sup> سورة البقرة: 216

مَحْمُوداً ﴾(١)، ومثلُهَا في ذلك (أوشلك)، و (اخْلُولُق) كقولِ الشَّاعِرِ:

سَيُوشِكُ أَنْ تُنِيخَ إِلَى كَرِيم يَنالُك بِالنَّدى قَبْلِ السُّوَالِ(2)

ف (يُوشْكُ) تامَّة؛ لإسْنَادهَا إلى (أنْ)، وقول مَنْ يَقُولُ: اخلولقَ أنْ تمطرَ السَّماءُ(3)، وهُوَ مَذْهَبُ أكثر النَّحويِّينَ على أنَّ ابْنَ مَالك(4) جَعَلَ (عَسَى) نَاقصنَةً أبَدَأ.

#### ب- مَجِيءُ (كَادَ) زَائِدَة(٥):

اعْتَدَّ بَعْضُ النَّحويِّينَ (6) في هذه المَسْأَلة بقوله تعَالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكُ الْ وُفِي المَعْنَى أَخْفِيهَا ﴾ (7) على أنَّ التَّقديرَ: هي آتِيةٌ، فجَاءَتْ (كَادَ) زَائِدَةً لا دُخُولَ لها في المَعْنَى بلُ المُرَاد الإِخْبار بأنَّ السَّاعَة آتِيةٌ، وأنَّ الله تعَالى يُخْفِي إتيانَهَا، وهي مَسْأَلةٌ لمْ يُجزْهَا السَّمينُ، وكثيرٌ من النَّحويِّينَ (8)؛ إذْ لجَأُوا إلى تأويل الآية على أنَّ التَّقديرَ: أكَادُ أُخْفِيهَا، فلا أَظهرُها البتة، وليسَ (هي آتيةٌ)، كما أولوا قولَ الشَّاعر:

و ألاًّ ألــومُ النفسَ ممَّا أصابَنِي وَ ألاًّ أكـادُ بالَّـذِي قـلَتُ أنجحُ (9)

وإنْ كانَ في تأويلِهِمْ تكلُّفٌ، وتَقدير لا حاجَةَ لَهُ مَع ظَاهرِ النَّصِّ، وإدِّعاءِ زيادتهَا.

# 2-1-2 اسم ما ألْحِق بـ (لَيْس) في العَمَلِ

1- مَا وَافقَ فيه كثيرَا من النَّحويِّينَ

أ- إعْمَالُ (لا) عَمل (ليس) (10):

أَجَازَ السَّمينُ هذه المسألة وفاقاً للجَمْهُورِ، كقولِهِ:

<sup>1-</sup> سورة الإمراء: 79

<sup>2-</sup> ينظر : همع الهوامع : 145/2

<sup>3-</sup> ينظر: المصدر السابق: 145/2

<sup>4-</sup> ينظر : شرح التسهيل : 394/1

<sup>5-</sup> ينظر : الدر المصون : 5/11

<sup>6-</sup> ينظر: شرح التسهيل: 400/1. همع الهوامع: 137/2

<sup>7-</sup> سورة طه: 15

<sup>8-</sup> ينظر : شرح التسهيل : 400/1 . همع الهوامع : 137/2

<sup>9-</sup> ينظر: البحر المحيط: 2/219. الذر المصون: 11/5

<sup>10-</sup> ينظر: الدر المصون: 490/1

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأرضِ بَاقِيَا ولا وزَرِ مِمَّا قَصَضَى اللهُ وَاقِيَا وقولِ حَيْثُ أَعْمَلَ (لا) عَمَلَ (لَيْسَ)، فرَفَعَ الاسْمَ (شَيْءٌ)، ونصنبَ الخَبرَ (بَاقِياً)، وقولِ الآخر:

مَنْ صدَّ عَـنْ نـيـرَانـهِ لل مَرْافُو عَ، وخبرُهَا مَحْذُوفٌ على أنَّ التَّقديرَ: لا بَراحُ لي، ومَنَعَهَا أبو الحسن(3)، وخَصَّصنَهَا الزَّجَّاجُ(4) في رَفع الاسْم خاصيَّة.

### ب- إعْمَالُ (لا) في المَعرفة(5):

مَنَعَ السَّمينُ، وجمهورُ النَّحويِّينَ هذه المَسْأَلةَ إِذْ اشْتَرطُوا إعْمَالهَا في نكرنينِ نحو: لا رَجُلٌ قائماً، وكقولِه تعَالى: ﴿فَلا خَوفٌ عَلَيهِم ﴾(6)، فـ(خَوفٌ) اسْمُ (لا)، و(عَلَيهِم) في محلِّ نصب خبرها، وأمَّا قولُ الشَّاعِرِ:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لا أَنَا بَاغِلْيَا سُواهَا وَلا فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا(٢) فتأوَّلَهُ الْجَمْهُورُ على أَنَّ التَّقديرَ: لاَ أَرَى بَاغِيًا، فحُذف الفعل، وانْفصل الضَّمير، ونُصب (بَاغِيًا) على الحَالِ، وقد استدلَّ بهذا البَيْتِ ابْنُ مَالكُ(8)، وغيرُهُ(9) في جَوَازِ إعْمَالها في المَعَارف.

# ج- جَوَازُ إعْمالِ (إنْ) النَّافِيةِ (١٥):

اعْتَدَّ السَّمينُ في هَذه الإِجَازَةِ بقراءَةِ سَعيد بْنِ جُبير: ﴿إِن الَّذِين تَدعُون مِنْ دُونِ اللهِ عباداً أَمثالَكُم﴾ (11)، فـ (عِبَاداً) خَبَرٌ مَنْصُوبٌ لـ (إِنْ) النَّافيَةِ العَامِلَة عَمَلَ

<sup>1-</sup> ينظر : شرح الكافية : 194/1 . الدّر المصون :490/1 . أوضح المسالك :204/1 شرح ابن عقبل 313/1

<sup>2-</sup> ينظر : الكتاب : 58/1 . الإنصاف : 342/1 . الدّر المصون : 490/1 . أوضح المسالك : 203/1

<sup>3-</sup> ينظر: همع الهوامع: 119/2

<sup>4-</sup> ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 270/1

<sup>5-</sup> ينظر: الدر المصون: 1/199-200

<sup>6-</sup> سورة البقرة: 38

<sup>7-</sup> ينظر : ديوان النابغة الجعدي : 171 . شرح الكافية : 195/1. الدّر المصون : 200/1 .

<sup>8-</sup> ينظر: شرح التسهيل: 377/1

<sup>9-</sup> ينظر : مغني اللبيب : 316 . همع الهوامع : 20/2

<sup>10-</sup> ينظر: الدر المصون: 384/3-385

<sup>11-</sup> سورة الأعراف : 194

مَا الحجَازيَّة، ومثلُهُ قولُ الشَّاعر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدِ إِلاَّ عَلَى أَضَعِ فِ المَجَانِينِ(١) حَيْثُ أَعْمَلَ (إِنْ) النَّافِيَة فرَفَعَ بِهَا اللسْمَ (هُوَ)، ونصنبَ الخَبرَ (مُسْتَولِياً) وهُوَ مَذْهَبُ أَكْثر النَّحويِّينَ(2)، ولمْ تَعْمَلْ عندَ سيبويه(3)، والمُبرِّد(4).

# د- جَوَازُ إَعْمَالَ (لاتَ)(٥):

اعْتَدَّ السَّمينُ في هَذه الإجَازَةِ بقولِهِ تعَالى: ﴿ولاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾(6) على أنَّ التَّقديرَ: لاتَ الحيْنُ حينَ مَنَاص، وقولِ الشَّاعِرِ:

نَدِمَ البُغَاةُ ولاتَ سَاعَةَ مَنْ ــــدَم وَالْبَغْيُ مَرْتَ ــَـعُ مُبْ تَغِيهِ وَخِيمُ(7) فأعْمَلَ (لاتَ) في (سَاعَة)، وهُوَ مَذْهَبُ سِيبويه (8)، والجَمْهُور (9)، وفيه حينَئذ لا بُدَّ من حَذْف أكثرُ حَذْف الاسْم، وذَهَبَ آخَرُونَ كَالأَخْفْسِ (10)، والسَّير افي (11) إلى عَدَم جَوَاز إعْمَالها.

2- مَا وَافقَ فيه قليلاً من النَّحويِّينَ

أ- إعْمَالُ (لاتَ) فِي (هَنَّا)(12):

أَجَازَ الشَّلُوبِين (13)، وابْنُ عَصفور (14) هذه المَسْأَلةَ مُسْتَدلَّين بقَول الشَّاعر:

<sup>1-</sup> ينظر : المقرب : 116 . الدر المصون :385/3 . أوضح المسالك : 208/1 . شرح ابن عقيل : 317/1

<sup>2-</sup> ينظر: الكسائي: 150. شرح الأبيات المشكلة الإعراب: 93. سر صناعة الإعراب: 377/1

شرح التسهيل: 1/374–376.

<sup>3-</sup> ينظر: الكتاب: 152/3

<sup>4-</sup> ينظر: المقتضب: 50/1

<sup>5-</sup> ينظر: الدر المصون:5/520-521

<sup>6-</sup> سورة ص: 3

<sup>7-</sup> ينظر : شرح الكافية : 196/1 . الدر المصون : 521/5. شرح ابن عقيل :320/1. همع الهوامع :122/2

<sup>8-</sup> ينظر: الكتاب: 57/1

<sup>9-</sup> ينظر: شرح النسهيل: 377/1

<sup>10-</sup> ينظر: الأخفش: 492/1

<sup>11-</sup> ينظر : همع الهوامع :2/22

<sup>12-</sup> ينظر: الدّر المصون: 521/5

<sup>123/2:</sup> همع الهوامع: 23/21

<sup>115 -</sup> ينظر : المقرب : 115

حَـنَّـتْ نَوَارُ وَلات هَـنَّا حَنَّتِ وَبَدَا الَّـذِي كَـاَنَتْ نَـوَارُ أَجَنَّتِ(١) على أَنَّ التَّقديرَ: ليْسَ هَذَا أُوَانَ حَنين، وهي مَسْأَلَةٌ مَنَعَهَا السَّمينُ؛ لأَنَّ (هَـنَّا) مِن ظروف الأمكنة، وأمَّا البَيْتُ ففيه شُذُوذٌ منْ ثَلاثة أوجُه:

1-عملها في اسم الإشارة، وهُو مَعْرِفَة، ولا تَعْمَلُ إلا في النَّكراتِ

2-كون (هَنَّا) لا يَتَصرَّفُ

3- كون (هَنًا) غير زمان، وهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ مَالك (2)

2-1-6 خبر (إنَّ)، وأخواتها إ

1- مَا وَافقَ فيهِ كَثِيرَاً مِن النَّحويِّينَ

أ- وُقُوعُ خَبر (إنَّ) جُمْلَةً طلبيةً، أو جُمْلة نَهْي (3):

منَع السَّمينُ هَذه المسئالة وفاقاً للجَمْهُورِ، أمَّا مَا وَرَدَ مَا يُوهِم ذلكَ، فيؤوَّلُ على إضمار القول كقول الشَّاعِرِ:

ولَو أَصِابَتْ لَقَالَتْ وَهْيَ صَادَقَةٌ إِنَّ الرِّيَاضَةَ لا تَـنْصِبْكَ للشَّيبِ(4)

وقول الآخر:

إِنَّ الَّذِينَ قَـتَلَـتُمْ أَمْسِ سيِّدَهُمْ لا تحْسَبُوا لَيْلَهُم عَنْ لَيْلِكُم نَـامَا(٥) وأَجَازَهَا ابْنُ عَصِفور (6) في جُمْلَةِ النَّهِي مُستدلاً بالبَيْتِ السَّابِقِ.

ب- الأصلُ في (أنْ) عَدمُ الزِّيادَة(٢):

ذَهَبَ السَّمينُ إلى أنَّ الأصلَّ فِي (أنْ) عَدَمُ الزِّيَادةِ، فَلا يُصنَارُ إلى هذه الزِّيادةِ دُونْ ضَرورة، أمَّا قولُهُ تعَالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلا نُقَاتِلَ﴾(8)، فَإنَّهَا عَلَى حَذْف حَرْف الجَرِّ،

 <sup>1-</sup> ينظر : شرح الكافية : 196/1 . تذكرة النحاة :734 . الدر المصون : 521/5 . مغني اللبيب : 771 .
 همع الهوامع 2/123

<sup>2-</sup> ينظر: شرح التسهيل 378/1-379

<sup>3-</sup> ينظر : الدر المصون : 4/4

<sup>4-</sup> ينظر : سر صناعة الإعراب : 388/1 . الدر المصون: 4/4 5/211

<sup>5-</sup> ينظر : الدّر المصون : 4/4 211/5 مغني اللبيب : 762 همع الهوامع :157/2

<sup>6-</sup> ينظر : همع الهوامع : 157/2 . قال في المقرب : " وما كان خبراً للمبتدأ فإنَّه يكون خبراً لها \_ يعني إنَّ وأخواتها \_ إلاّ الجمل غير المحتملة الصدق والكذب ، وأسماء الاستفهام ، وكم الخبرية " 117

<sup>7-</sup> ينظر: الدر المصون: 599/1

<sup>8-</sup> سورة البقرة : 246

والتَّقدير: ومَا لَنَا في أَنْ لا نُقَاتِلَ، أي: في ترك القتال، على أنَّ (في) مع (أنْ)، أمَّا الأَخْفَشُ، فقد ذَهَبَ إلى أنَّ (أنْ) زَائِدَة، ولا يَضِرُّ عملُهَا مَع زيادتِهَا، كمَا لا يَضِرُّ ذلكَ في حُرُوفِ الجَرِّ الزَائِدَةِ(١)، والسَّمينُ يَرَى هذا المَذْهَبَ - مَذْهَب الأخفش - ضَعيفاً؛ لأنَّ الأصل عدمُ الزِّيادة.

# ج- يَبْطلُ عملُ (إنَّ)، وأخواتها إذا وليتها (ما) الزَّائدةُ (2):

ذَهَبَ السَّمينُ وفاقاً للجَمْهُورِ إلى أنَّ (إنَّ) في قولِهِ تعَالى: ﴿إنَّمَا نَحن مُصلِّحون﴾(3) حَرَّفٌ مَكفوفٌ بـ (مَا) الزَّائِدَة عن العَمَل، فـ (نَحْنُ) مُبتدا، و (مُصلِّحونَ) خبرُهُ، وكَذا سَائر أَخُواتِها؛ لأنَّ اخْتصاصلَها بالأسْمَاءِ مَفْقُودٌ مَع (مَا) مَاعَدَا (لَيْتَ)، فإنَّهُ يَجُوزُ فيهَا الوَجْهان سَمَاعاً كقول النَّابِغَة:

قَالَتْ: أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامِ لَنَا الْمَعَامِ لَنَا الْمَعَامِ لَنَا الْمَعَامِ لَنَا الْمَعَامُ)، وبنصبه، فأمَّا الرَّفعُ فعلى إبطالِ عمل (لَيْتَ) حَمْلاً على الْخُواتها، و (ما) كافّة لها عن نصب الاسم، وأمَّا النّصب فعلى إعمالِها عمل (إنَّ) بنصب الاسم، ورفع الخبر.

وَنَقَلَ ابْنُ مَالِكَ مَا حَكَاهُ ابْنُ برهان: "أَنَّ الأخفشَ رَوَى عنِ العربِ: إنَّمَا زَيْدَاً قَائِمٌ، فأعْمَلَ (إنَّ) مَع زيادة (مَا)"(5)، كمَا أَجَازَ الزَّجَّاجي الإعْمالَ في الجَميعِ نقلاً عن السيوطي(6).

# د- جَوازُ إعْمال (أنْ) المُخفَّفة (٦):

جَازَ السَّمينُ إعْمَالَ (أَنْ) المُخفَّفةِ في مُضمَر مَحْذُوف فقط وفَاقاً للجَمْهُورِ كَوْرَ اللهُمْ وَاقاً للجَمْهُورِ كَقراءَةِ مَنْ قَرَأً: ﴿وحَسِبُوا أَنْ لا تكونُ فتنةٌ ﴾(8)، فاسمُ (أَنْ) ضميرُ الأَمْرِ

<sup>1-</sup> ينظر : المُخفش : 1/194 1- ينظر

<sup>2-</sup> ينظر: الدر المصون: 1/19/1\_120

<sup>3-</sup> سورة البقرة : 11

<sup>4-</sup> ينظر : ديوان النابغة الذبياني : 16 . شرح الكافية :13/11 . تذكرة النحاة : 353 الدر المصون :120/1

<sup>5-</sup> شرح الكافية: 213/1

<sup>6-</sup> ينظر : همع الهوامع : 191/2 . قالَ الزَّجَّاجي في الجمل : " تقولُ : إنَّ زيداً قائمٌ ، ثُمَّ تقولُ : إنَّما زيْدٌ قائمٌ، فتكفّ \_ يعني ( ما ) \_ إنَّ عن العمل " كتاب الجمل في النحو : 322 .

<sup>7-</sup> ينظر : الدّر المصون : 578/88/2 . 48/5

<sup>8-</sup> سورة المائدة : 71

والشَّأنِ مَحْذُوف على أنَّ التَّقديرَ: أنَّهُ لا تَكونُ فِتنةٌ، و(لا) نَافِيةٌ، و(تكونُ) تامَّة فاعلُهَا (فِتنةٌ)، والجُمْلَةُ خبرُ (أنْ)، ومثلُهُ قولُهُ تعَالى: ﴿أَفَلا يَسرونُ ألاَّ يَسرْجِعُ ﴾(١) على أنَّ التَّقديرَ: أنَّه لا يَرْجِعُ، وذَهَبَ سيبويه (2)، والكوفيُّونَ (3) إلى أنَّهَا لا تَعْمَلُ شَيْئًا لا في ظاهر ولا في مُضمر وتكونُ حَرْفًا مصدريًا مُهْمَلاً كَسَائرِ الحُرُوفِ المصدرية 2- مَا وَافقُ فيه قليلاً مِن النَّحوييِّنَ

# أ- مَجِيءُ (إنَّ) حَرْفُ جَوابِ بِمَعْنَى نَعم (4):

مَنَعَ السَّمينُ هَذه المَسْأَلَةُ؛ لأنَّهُ مِمَّا لمْ يُسْمَعْ في كلامِ العرب، وأمَّا قولُ الشَّاعِرِ: ويَقلُن شَيْبٌ قَدْ عَلِل فَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقَلْتُ : إنَّهُ (5)

فإنَّ (الهَاء) اسمُهَا، والخَبر مَحْذُوفٌ؛ لِفَهمِ المَعْنى على أنَّ التَّقدير: إنَّهُ كذلكَ، وأمَّا قولُ ابْنِ الزّبير لِمَن قال لَهُ: لَعَنَ اللهُ ناقة حَمَلَتْنِي إليْكَ: إنَّ وصاحبَهَا، فإنَّ التَّقدير: إنَّه وصاحبَهَا مَلعونانِ، فحُذِفَ المَعْطُوفُ عليْه، وبقي المَعْطوفُ دَالاً على المَحْذُوف، وإليْه نَحَا أبو عُبيدة (6)، وفي المَنْع تكلّفٌ لا يخْفَى.

عَلَى أَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّحويِّينَ (7) أَثْبَتَ هَذه المَسْأَلةَ مُسْتَدلاً بقراءَةِ نافعٍ، وابنِ عامر، وحمزة، والكسائي: ﴿إِنَّ هذان لَسَاحران﴾(8).

3- مَا وَافقَ فيه البَصريّينَ

# أ- جَوازُ إعْمَالِ ( إنْ ) المُخفَّفة (9):

تَبِعَ السَّمينُ البَصريينَ في أنَّ (إنْ) المُخفَّفة إنْ دَخَلَتْ عَلى الجُمْلَةِ الاسْميَّةِ جَازَ أَنْ تُعمَلَ، وأنْ تُهمَلَ خِلافاً للكوفيينَ الَّذينَ يُوجِبونَ إهْمَالَهَا (10) ويَحْتَجُّ السَّمينُ على هذه

<sup>1-</sup> سورة طه : 89

<sup>2-</sup> ينظر: الكتاب: 3/165

<sup>3-</sup> ينظر: مغني اللبيب: 47

<sup>4-</sup> ينظر: الدّر المصون: 573/2 5/35

<sup>5-</sup> ينظر: اللمع : 95 . المسائل المشكلة : 429. شرح التسهيل :33/2 . الدّر المصون : 573/2 . 555

<sup>6-</sup> ينظر : همع الهوامع : 180/2

<sup>7-</sup> ينظر : الكتاب : 151/3 . المقتضب : 361/2. المسائل المشكلة : 429 . اللمع : 95

<sup>8-</sup> سورة طه: 63

<sup>9-</sup> ينظر : الدّر المصون : 135/4 264/1 -135

<sup>10-</sup> ينظر: الكسائي: 165

المَسألة بانسَّماع، كقراءة الحَرميَّين: ابن كثير المكيّ، ونافع المَّدني: ﴿وَإِنْ كُلاً لمَّا لَيُوَفِّينَّهُمْ ﴾(١) على أنَّ (إنْ) مُخفَّفة، وقد عَملتْ فِيمَا بَعْدَهَا، إذْ نصبتْ اسمَهَا (كُلاً).

وَمِمًّا حَكَاهُ سيبويهِ شَاهِداً على ذلك: إنْ عَمْراً لمُنطلقٌ(2)، كمَا ذَهَبَ السّمينُ إلى أنَّ قراءَة مَن قَراً: ﴿ وَإِنْ مِنْهَا لَمَا يَشَقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ المَاءُ وإنْ مِنها لَمَا يَهْبِطُ مِن خَشْيةِ الله ﴾ (3) تَحتملُ أنْ تكونَ (مَا) فِيهَا في محلِّ رَفْع، وهُو المشهورُ، وأنْ تكونَ في محلِّ نصبُ؛ لأنَّ (إنْ) المُخَفَّفة سُمِع فيهَا الإعْمالُ، والإهمالُ، أمَّا إنْ دَخَلَتْ (إنْ) المُخَفَّفة على الفعل فَتُهمَل، كقوله تعالى: ﴿ وإنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِين ﴾ (4)، وقوله: ﴿ وإنْ كانت لَكَبيرةً ﴾ (5).

# ج- زِيادَةُ لام الابتداءِ في خبر (لَكِنَّ)(6):

أَجَازَ الكوفيُّونَ دُخُولَ اللَّمِ في خَبرِ (لَكِنَّ) مُستدلينَ بقولِ الشَّاعِرِ:

يلومونني في حبّ ليلى عواذلي ولكنتني من حُبيت من حُبيت الكن الكن الكن الكن الكن على حَيثُ زيدَت الأمُ الابتداء في خَبر لكن الكم وهُمْ في هذا يَحملُون (لكن على النوسريون)، فكما تَدخل اللام في (إن )، فكذا هاهنا، وهي مسئلة لم يُجزها البصريون، والسمّين؛ النتقاض المعنى مع (لكن )، أمنا بَيْت الشّعر، فحملُوه على الشّذوذ، والقلّة، وأنّه ممّا الا يكاد يُعرف له نظير في كلام العرب، فلا يُقاس عليه.

# د- تَعْمَلُ (إنَّ) في رَفْع الخَبر (8):

ذَهَبَ السَّمِينُ إلى أَنَّ (إِنَّ) حَرْفُ تَوكيد يَنْصِبُ الاسْمَ، ويَرْفَعُ الخبرَ كقولِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ ﴾ (9)، على أَنَّ (كَيدِي) اسْمُ (إِنَّ)، و(مَتِينٌ ) خبرُهَا، وهُوَ مَذْهَبُ الصَّدِيحُ مَذْهَبُ البصريّينَ، وهُوَ المَذْهَبُ الصَّحِيحُ

<sup>1-</sup> سورة هود: 111

<sup>2-</sup> ينظر: الكتاب: 140/2

<sup>3-</sup> سورة البقرة : 74

<sup>4-</sup> سورة الأعراف: 102

<sup>5-</sup> سورة البقرة : 143

<sup>6-</sup> ينظر: الإنصاف: 193/1-200. الدّر المصون: 457/4

<sup>7-</sup> ينظر : الإنصاف : 193/1 . شرح الكافية : 218/1 . الدّر المصون :457/4 . مغنى اللبيب :307

<sup>8-</sup> ينظر : الدر المصون : 103/1

<sup>9-</sup> سورة الأعراف :-183

خِلافاً للكوفيينَ ؛ بأنَّ رَفْعَ خبر (إنَّ) بما كانَ قبلَ دُخولِهَا (١).

### هـ- جَوازُ حَذْف خبر (إنَّ)(2):

اعْتدَّ السَّمينُ في هذه الإجَازَة بقوله تعَالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفرُوا بِالذِّكْرِ لَـمَّا جَاءَهُمْ ﴾(3)، فحُذف خبر (إِنَّ) لفَهْمِ المَعْنى على أنَّ تقديرَهُ: مُعَذَّبون، أوْ مُهْلَكُون، أو مُعَاندُون، وقول الشَّاعر:

إَنَّ مَصَلًّا وَإِنَّ مُرْتَكُلاً وإِنَّ مُرْتَكُلاً وإِنَّ في السَّفْر مَا مَضَى مَهَلا(4)

على أنَّ التَّقدير: إنَّ لَنا في الدُّنيا مَحلاً، وإنَّ لَنَا عَنهَا مُرْتَحلاً، وهِيَ مَسْأَلةٌ لمْ يُجزْهَا الكوفيُّونَ إلاَّ إذَا كانَ الاسْمُ نَكرَةً(5).

### 7-1-2 خبر (لا) النّافية للجنس

1- ما وافقَ فيه كثيراً من النَّحويِّين

أ- يبطلُ عملُ (لا) إذا فُصلَ بينَهَا وبيننَ اسمها بالظَّرف وحَرثف الجَرِّ (٥):

اعْتَدَّ السَّمينُ في هذه المَسألةِ بقولِهِ تعالى: ﴿لا فِيها غَوَّلٌ ﴾(7)، إذْ فُصِلَ بَيْنَ (لا)، واسمِهَا (غَوَّلٌ) بالجَارِّ (فِيها)، فبَطَلَ عَملُهَا، وتَعيَّنَ الرَّفْعُ، بخِلافِ (إنَّ) إذْ تَعْمَلُ في الاسْم مع الفصل بَيْنَهَا وبَيْنَ الاسْم بالظَّرف وحَرْف الجَرِّ.

وأَجَازَ الرُّمَّاني بَقَاءَ النَّصبِ، حَكَى: لا - كذلك - رَجُلَ، ولا - كزيد - رَجُلَ، ولا - كزيد - رَجُلَ، ولا - كالعشية - زائر (8).

# ب- وُجوبُ تكرارِ (لا) إذا وَقعَتْ قَبْلَ خَبرٍ، أو نَعْتٍ، أو حَالٍ (٥):

ومِنْ ذلكَ: زَيْدٌ لا قَائِمٌ ولا قَاعِدٌ، ف (قَائِمٌ) خبر المُبتدأ (زَيْدٌ)، فوجَبَ تكرارُها، ومِنْهُ: مَرَرُتُ بِهِ لا ضَاحِكاً ولا بَاكِياً، ف (ضَاحِكاً) حَالٌ مَنْصُوبٌ للضَّميرِ في (بِهِ)،

<sup>1-</sup> ينظر: الإنصاف: 167/1-174

<sup>68/6</sup> 35/5 269/4 : الذر المصون المصون - 2

<sup>3-</sup> سورة فصلت : 41

<sup>4-</sup> ينظر : ديوان الأعشى : 137 . المقرب : 121 . الذر المصون:4/269 مغني اللبيب : 114 / 315

<sup>5-</sup> ينظر: الكسائي: 225

<sup>6-</sup> ينظر: الإنصاف: 344/1. الذر المصون: 501/5

<sup>7-</sup> سورة الصافات: 47

<sup>8-</sup> ينظر : همع الهوامع : 198/2

<sup>9-</sup> ينظر: الدر المصون: 254/1

ومنه: مَرَرْتُ بِرَجُلِ لا قَائمٍ ولا قاعد، ف (قائمٍ) نَعْتٌ مَجْرُورٌ ل (رَجُل)، وهُوَ مَذْهَبُ الجَمْهُورِ والسَّمينِ خلافاً للمُبرِّد(۱)، وابْنِ كيسان(2) إِذْ أَجازا عدمَ التّكرارِ كقولِه: وأَنْتُ امْرُورٌ مِنَّا خُلُقْتَ لِغَيْ رَبَا حَيَاتُ لَكَ لا نَفْعٌ ، وَمَوْتُكَ فَاجِعُ(3) فَ الْمُبتدأ، وعلى الرَّغمِ مِنْ ذلك لمْ تُكرَّرْ (لا)، وقولِ الآخر: فقرنتُ العِدَا لا مُسْتَعِيناً بِعُصْبَة وَلَكَ نُ بِأَنْواعِ الْخَدَائِعِ وَالْمَكْرِ (٤) فقر مَنْ فلك مَنْ تُكرَّرْ (لا)، وهذا مِن ضرورة الشّعرِ. فق (مُسْتَعِيناً بعصْبة في (قَهَرْتُ)، ولمْ تُكرَّرْ (لا)، وهذا مِن ضرورة الشّعرِ. 2- مَا وافق فيه البصريّين

أ- عملُ (لا) النَّافية للجنس في المَعْرفة(5):

مَنَعَ السَّمينُ، والبصريُّونَ هذه المَسأَلةَ أَيًّا كَانَ نَوْعُ المَعْرِفة؛ "لأَنَّ عُمومَ النَّفي لا يُتصوَّر فيهَا"(6) مُتناسينَ مَا في اللغةِ مِن شَواهدَ تُعزِّز ذلكَ؛ إذْ حَمَلُوهَا على التَّأُويل، كقول الشَّاعر:

تُبَكِّي عَلَى زَيْدٍ وَلا زَيْدَ مِثْلُهُ فَ بَرِيءٌ مِنَ الْحُمَّى سَلِيمُ الجَوَانِحِ(٦) فَ (زَيْدَ) اسمُ لا النَّافيةِ للجِنْسِ، وهُوَ مَعرفة؛ لأنَّهُ عَلَمٌ، وقولِ الآخرِ:

أرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبِ نَكِدْنَ وَلا أُميَيَّةَ فِي البِلدِ(8) إِذْ دَخَلَتْ (لا) النَّافية للجِنْسِ على معرفة، وهُوَ (أُمييَّةَ)، وقول الآخر:

لا هَي شُمَ السلسَّ النّافية للجنس، وهُو مَعرفة؛ لأنّه عَلَم، وقوله -عليه الصّلاة والسّلام -: فـ (لا قُرَيْشَ بَعْدَ اليَوْمِ إِذَا هَلَك كسْرَى فلا كسْرَى بَعْدَهُ))(10) على أنّ (كسْرَى) اسمُ (لا) النّافية للجنس، وهُو مَعْرفة، وهي مَسْألة أَجَازَهَا الكوفيّونَ.

<sup>1-</sup> ينظر: المقتضب: 360/4

<sup>2-</sup> ينظر : شرح التسهيل : 66/2

<sup>3-</sup> ينظر: شرح الكافية: 1/239. الذر المصون: 254/1. همع الهوامع: 207/2

<sup>4-</sup> ينظر: شرح الكافية: 240/1. الدر المصون: 255/1. همع الهوامع: 208/2

<sup>5-</sup> ينظر : الدّر المصون : 90/1

<sup>6-</sup> همع الهوامع : 194/2

<sup>7-</sup> ينظر : شرح الكافية : 236/1 . تذكرة النحاة : 529 .الدر المصون :90/1 . همع الهوامع :196/2

<sup>8-</sup> ينظر : الكتاب : 297/2. شرح الكافية : 235/1. التر المصون :90/1 . همع الهوامع : 195/2

<sup>9-</sup> ينظر : الكتاب : 296/2 . الذر المصون : 90/1. همع الهوامع :195/2

<sup>10-</sup>ينظر: فتح الباري: كتاب الجهاد: 157/6

#### 2-2 المَنْصُوبات

#### 2-2-1 خبر كان ، وأخواتها

1- مَا وَافقَ فيه كثيرًا منَ النَّحويِّينَ

#### أ- تَعدُّدُ خبر كانَ(١):

أَجَازَ السَّمينُ هذه المَسْأَلةَ وِفَاقاً للجَمْهُورِ كَقراءَةِ ابْنِ كَثير، ونَافع، وأبي عمرو: ﴿ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَلِّمَ عَنْ وَعِندَ رَبِّكَ مَكْرُوها ﴾ (2)، ف (سَلِّمَ اللَّهَ عَنْ أُولًا للهَ عَنْ النَّحويينَ كَابْنِ درستويه، وابْنِ أبي للرَّبيع إلى مَنْعِ تَعدُّد خَبَرِهَا(3)، وهَذَا لا يُقْبَلُ؛ فإنْ جَازَ تعدُّدُهُ مَعَ العَامِلِ الأَضْعَف، وهُوَ عاملُ الابتداء، أَفَلا يَجُوزُ مَعَ الأقوَى، بَلْ يكونُ أُولِى مِنْ تعدُّد خَبَرِ المُبتدأ، إنَّ الأصل في خَبرِ كانَ أَنْ يكونَ خَبرَ مُبتدأ، كما أَنَّ الأصل في اسْمِهَا أَنْ يكونَ مُبتدأً، كما أَنَّ الأصل في اسْمِهَا أَنْ يكونَ مُبتدأً.

2- مَا وَافْقَ فَيْهِ قَلِيلاً مِنَ النَّحُويِّينَ

# أ- جَوازُ تَقديمِ خَبَرِ كانَ على اسمِهَا إنْ كانَ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً (4:

اعْتَدَّ السَّمينُ في هَذه الإجَازَة بالشَّواهدِ في القُرْآنِ الكريم، والشَّعْرِ العربي، فمن القُرآنِ الكريم، والشَّعْرِ العربي، فمن القُرآنِ قولُهُ تعَالى: ﴿مَا كَانَ يَصننَعُ فَرْعَونُ ﴾(5)، عَلى أَنَّ ( فَرْعَونُ ) اسْمُ كان، و (يَصننَعُ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، والتَّقدير: ودَمَّرْنَا الَّذي كَانَ فرْعَونُ يَصننَعُهُ، وقولُهُ تعَالى: ﴿كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا ﴾(6)ف (سَفيهُنَا ﴾(6)ف (سَفيهُنَا ﴾(6)ف (سَفيهُنَا ﴾(6)ف (سَفيهُنَا ) اسْمُ كان، و (يَقُولُ ) الخَبرُ، وقولُ الشَّاعر:

وَإِنْ تَكُ قَدْ سَاءَتْكِ مِنِّي خَلِيقَةٌ فَسُلِّي ثِيَابِكِ تَنْسُلِ (7)

ف (خَلِيقَةٌ) اسمُ كانَ، و (سَاءَتْكِ) الخبرُ.

وَكُلُّ هَذه الشُّواهدِ وغَيْرِهَا تُنْبِئُ عَنْ صِحَّةٍ جَوَازِ مِثْل هَذَا التَّقديمِ وِفاقاً لابْنِ

<sup>1-</sup> ينظر : الدّر المصون: 392/4

<sup>2-</sup> سورة الإسراء: 38

<sup>3-</sup> ينظر : الأشباه والنظائر : 196/2

<sup>4-</sup> ينظر : الدر المصون: 333/50/3 51/5 451/6

<sup>5-</sup> سورة الأعراف : 137

<sup>6-</sup> سورة الجن: 4

<sup>7-</sup> ينظر : ديوان امرئ القيس : 37 . الدّر المصون: 3/ 50

السَّرَّاجِ(١)، ولَكِنْ ثَمَّةَ إِشْكَالَ فِي هَذَا، فَفِي جَعْلِ (يَصِنْعُ) خَبَراً لـ(كانَ) في الآية لُبسٌ بِبَابِ الفَاعلِ؛ لأنَّ (يَصِنْعُ) يَصِحُّ أَنْ يَتَسَلَّطَ عَلى (فَرْعَونُ) فيَرْفَعهُ فَاعِلاً، فَلا يُقدَّرُ تَأْخيرُهُ كَمَا لا يُقدَّرُ تأخيرُ الفِعْلِ في نَحو: قَامَ زَيْدٌ، فأَجَابَ السَّمينُ عن هَذَا الإِشْكَالِ: إِنَّهُ في بَابِ (كَانَ) يُؤْمَنُ هَذَا اللبسُ، وفِي غيرِهِ لا يَجز مثِل هَذَا التقديمِ.

وَذَهَبَ بَعْضُ النَّحويينَ إلى مَنْعِ هذه المَسْأَلةِ سَواء كانَ الخَبرُ جُمْلَةً اسْميّةً، أم فعْليّةً (2)، وَذَهَبَ آخَرُونَ إلى مَنْعِهَا في الفعْليّةِ الرَّافعة لضمير الاسْم، والجَواز في غَيْرِهَا(3)، والجَوازُ أحَبُّ إلي؛ فَالإنْسَانُ يَلجَأُ كَثِيراً إلى تقديم المُهمِّ، وجَعْلِهِ صَاحبَ المَركز الأوَّل، وهذا إنَّمَا يَتَمَاشَى وطبيعةَ المُجْتَمَع، وعاداته.

3- مَا وَافقُ فيه البَصريّينَ

# أ- خَبَرُ كَانَ مَحْدُوفٌ في قوله تعَالى: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ ليُضيعَ ﴾ (٤)(٥):

ذَهَبَ السَّمِينُ، والبصريّونَ في هذه الآية إلى أنَّ اللامَ في (لِـيُضِيعَ) لامُ الجُحود يَنْتصبُ الفِعْلُ بَعْدَهَا بإضْمَارِ (أَنْ) وُجُوبَاً، فينسَبك منْهَا وَمِن الفِعْلِ مَصدْرٌ مُنْجَرٌ بَهذهِ اللام، وتتعلَّقُ هذه اللامُ بِخَبر كانَ المَحْذوف على أنَّ التَّقدير: ومَا كَانَ اللهُ مُريداً لإضاعة أعْمَالِكم، ومثلُهُ قولُهُ تعالى: ﴿ومَا كانَ اللهُ لِـيُـطْ لِـعَ كُـمْ ﴾(6)، وقولُهُ تعالى: ﴿ومَا كانَ اللهُ لِيذَرَ ﴾(7)، واحْتَجُوا على هذا بالتَّصريحِ بالخبرِ المَحْذوفِ في قوله:

سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ)، وذَهَبَ الكوفيُّونَ إلى أنَّ اللام، ومَا بَعْدَهَا في محلِّ الخَبرِ، ولا يُقدِّرونَ شَيْئًا مَحْدُوفاً، وهَذه اللامُ للتَّأْكِيدِ، وإنَّمَا نصبَ الفعْلُ بَعْدَ

<sup>1-</sup> ينظر : همع الهوامع : 91/2

<sup>2-</sup> ينظر: همع الهوامع: 91/2

<sup>3-</sup> ينظر: المصدر السابق: 91/2

<sup>4-</sup> سورة البقرة : 143

<sup>5-</sup> ينظر: الدر المصون: 396/1

<sup>6-</sup> سورة آل عمران : 179

<sup>7-</sup> سورة آل عمران : 179

<sup>8-</sup> ينظر: الدر المصون: 396/1. همع الهوامع: 110/4

(اللام) بِنَفْسِهَا لا بإضْمَارِ (أَنْ)(١)، ولَعَلَّ هَذَا أُولِى ممَّا ذَهَبَ إليهِ البصريُّونَ؛ لأنَّ فيهِ احْترَاماً لظاهر اللغة، وبُعْداً عن التَّكلّف، والتَّقدير، والتَّأويل.

#### ب- توسيط أخبار ها(2):

قَاسَ السَّمينُ، والبصريّونَ هذه الإجازة على جَوازِ تقديمِ الخَبرِ على المُبتدأ كقولِهِ تعَالى: ﴿وَكَانَ حَقَّا عَلَينَا نَصْرُ المُؤْمنينَ ﴾(3)، حَيْثُ قُدِّمَ خَبرُ كَانَ (حَقَّا) على السُمْهَا (نَصْرُ المُؤْمنينَ)، ومثلُهُ قراءة حَمْزة، وحفص عن عاصم: ﴿ليسَ البِرَّ أَنْ تُولُّوا ﴾(4)، بنصنب (البرَّ) إذْ قُدِّمَ خَبرُ لَيْسَ (البرَّ) على اسْمَهَا، وهُوَ المَصندرُ المُؤوّلُ من (أَنْ تُولُّوا) على أَنَّ التقديرَ: لَيْسَ توليتُكُم البرَّ، ومنْهُ قولُ الشَّاعر:

أَلَيْسَ عَظِيماً أَنْ تَلُمَّ مُلِمَّةٌ وَلَيْسَ عَلَيْنَا في الخُطُوبِ مُعَوَّلُ (5)

ف (عَظِيماً) خَبَرُ لَيْسَ قُدِّمَ على اسْمِهَا (أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ) المَصدر المؤول، ومثلُهُ شبه الجملة (عَلَيْنَا) على أَنْ يكونَ خبراً لليس قُدِّمَ على اسْمِهَا (مُعَوَّلُ)، وقولُ الشَّاعر:

سلّي إنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ وَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمَ وَجَهُولُ (6) فـ (شَوَاءً) خبر ليس مُقَدَّم على اسمها (عَالِمَ وجَهُولُ)، وكُلُّ هَذه الشَّواهد وغيرِهَا إنَّمَا تَدلُّ على جَوَازِ تَوسُّطِ أَخْبَارِ هَذه الأَفعالِ، وهِيَ مَسْأَلةٌ لمْ يُجزْهَا الكوفيُّونَ؛ لأنَّ الخَبرَ فيه ضميرُ الاسْم، فلا يَتَقدَّمُ على مَا يَعُود عليه (7).

4- مَا وَ افقَ فيه الكوفيّينَ

# أ- جَوازُ تقديمِ مَعْمُول خَبَرِ كانَ عليْهَا(8):

اعْتدَّ السَّمِينُ في هذهِ الإجَازَةِ بِقراءَةِ أُبَيّ، وابْنِ مَسْعُودٍ: ﴿وبَاطلاً مَا كَانُوا

<sup>1-</sup> ينظر: البحر المحيط: 600/1

<sup>2-</sup> ينظر: الدّر المصون: 446/1 381/5

<sup>3-</sup> سورة الروم : 47

<sup>4-</sup> سورة البقرة :177

<sup>5-</sup> ينظر : ديوان عروة بن الورد : 131 . الدّر المصون: 446/1

<sup>6-</sup> ينظر: الدر المصون: 446/1. شرح ابن عقيل: 273/1. همع الهوامع: 87/2

<sup>7-</sup> ينظر : همع الهوامع : 87/2

<sup>8-</sup> ينظر: الدر المصور:: 374/3 85/4

يَعمَلُونَ ﴾(١)، على أنَّ (بَاطلاً) مَنْصُوبٌ بـ (يَعمَلُون)، والجُمْلَةُ مِنَ الفِعْلِ والفَاعِلِ في (يَعْمَلُونَ) خبر كانَ عليْهَا، ومثلُهُ قولُهُ لَيَعْمَلُونَ) خبر كانَ عليْهَا، ومثلُهُ قولُهُ تعالى: ﴿وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظلِمُونَ ﴾(2)، فـ (أَنْفُسَهُمْ) مَفْعُولٌ لـ (يَظلِمُونَ) قُدِّمَ على كانَ، وهذه مَسْئَلةٌ أَجَازَهَا الكوفيُّونَ، واحْتَجُّوا بقولِ الشَّاعِرِ:

قَـنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَولَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيِّاهُمْ عَطَيَّةُ عَـوَدَا(3) فَقَدَّمَ (إِيًّاهُمْ)، و هُوَ مَعْمُولُ خَبَرِ كَانَ على اسْمِهَا (عَطَيَّةُ) مَع تأخيرِ الْخَبَرِ، و هُوَ جُمْلَةُ (عَوَّدَا) عنِ الاسْمِ أَيْضَاً، أمَّا البصريُّونَ فإنَّهُمْ يَأْبَونَ ذلكَ؛ ولذلكَ حَمَلُوا مَا اسْتَشْهَدَ بِهِ الكوفيُّونَ منْ شُوَاهدَ على زيادة (كانَ)، أو إضْمَار اسْمها(4).

### 2-2-2 خَبَرُ أفعال المُقَاربَة

1- مَا وَافقَ فيهِ قليلاً منَ النَّحويّينَ

# أ- وُقُوعُ خَبَر (جَعَلَ ) جُمْلَةً اسْميّةً (٥):

أَجَازَ السَّمينُ هذهِ المسالة كقولِ الشَّاعِرِ:

وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِي سُهَيلِ مِنَ الأَكُوارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ(6) حَيْثُ جَاءَ خَبَرُ (جَعَلَ) جُمْلَةً اسْمُيِّةً (مَرْتَعَهُا قَرَيبُ)، وإنْ كَانَ المَشْهورُ مَجِيءَ خَبَرِهَا جُمْلَةً فِعليّةً فعلها مضارع.

وعَدَّ ابْنُ هِشَام (7)، وغَيْرُهُ مِنَ النَّحويينَ (8) هَذَا البَيْتَ مِنَ الشَّذوذِ الَّذي لا يُقَاسُ عَلَيْه، وهُوَ المَذْهَبُ الصَّحيحُ؛ إذْ لَمْ يَذْكر السَّمينُ غَيْرَهُ.

### 2-2-3 خَبَرُ مَا أُلْحِقَ بِ (لَيْسَ) في العَمَل

1- مَا وَافَقَ فيه كَثيرَاً من النَّحويّينَ

<sup>1-</sup> سورة هود: 16

<sup>2-</sup> سورة الأعراف: 177

<sup>3-</sup> ينظر : ديوان الفرزدق : 214 . شرح الكافية : 175/173/1 أوضح المسالك : 175/1

<sup>4-</sup> ينظر : شرح الكافية : 173/1 أوضح المسالك : 174/1-175

<sup>5-</sup> ينظر : الدر المصون: 250/3

<sup>6-</sup> ينظر : شرح الكافية : 200/1 . الذر المصون: 250/3 . أوضح المسالك : 218/1 . مغني اللبيب : 310

<sup>7-</sup> ينظر: أوضح المسالك: 218/1

<sup>8-</sup> ينظر : همع الهوامع : 141/2

# أ- زيادة الباء في خَبر (ما) التَّميميّة(١):

اعْتدَّ السَّمينُ في هذهِ المَسْأَلةِ بقولِ الفَرزدَقِ، وهُوَ تَميميّ:

لَعَمْرِكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكَ حَقَّهِ وَلا مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ(2) إِذْ زِيْدَت البَاءُ في خَبر (مَا) التَّميميّة (بتارك)، وقول الآخر:

لَعَ مْرِكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكَ بَعْدَهَا (إِنْ) زِيْدَتُ فِيهِ البَاءُ، ويُحْمَلُ على هَذَا قُولُهُ فَ (بِسَوَاهِ) خَبَرُ (مَا) الوَاقِع بَعْدَهَا (إِنْ) زِيْدَتُ البَاءُ في خَبَرِ مَا (بمُ عجرزينَ) مَع تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنتُم بِمُ عجرزينَ ﴾(٤)، إذْ زِيْدَتُ البَاءُ في خَبَرِ مَا (بمُ عجرزينَ) مَع أَنَّ (مَا) قد تَكُونُ تَميميّةً؛ لِخَفَاء النَّصْب، أو الرَّفع في الخَبَر، وقولُهُ تِعَالَى: ﴿وَمَا هُم بِمُ عَمِرُهُا تَوْكُدُ صِحَةً مَا ذَهَبَ إليهِ السَّمينُ، وأصحابُهُ.

وَمَنَعَ أَبُو عَلَي الْفَارِسي(6)، والزَّمخْشري(7) زيادة البَاءِ في التّميميّة، ولا في الحجَازِيّةِ إِذَا مَنَعَ منْ عَمَلهَا مَانعٌ، كُوتُوع (إنْ) بَعْدَهَا نَحَو: مَا إِنْ زَيْدٌ قائمٌ.

2- مَا وَافْقَ فَيهِ قَلِيلاً مِنَ النَّحويّينَ

# أ- إعْمَالُ (مَا) في الخَبرِ المُقدَّمِ إِذَا كَانَ ظرفاً، أو حَرْفَ جَرِّ(8):

أَجَازَ السَّمِينُ إعْمَالَ (مَا) في قولِه تعَالى: ﴿مَا عَلَيكَ مِن حِسَابِهِم مِن شَيءٍ ﴾(٥)، على أنَّ (عَلَيكَ) في محلِّ نَصِبْ خَبَر لَـ (مَا) مَع أنَّ الخَبرَ مُقدَّم على اسمها، ومثله قولُه تعَالى: ﴿وَمَا عَلَى الَّذِين يَتَّقُون مِنْ حسَابِهِم مِنْ شَيءٍ ﴾(١٥) فـ (على الَّذِين يَتَّقُون) في مَحَل نَصِبْ خَبَر مُقدّم لـ (مَا)، و (مِنْ شَيءٍ ﴾ اسمُهَا، وقولُه تعَالى: في مَحَل نَصِبْ خَبَر مُقدّم لـ (مَا)، و (مِنْ شَيءٍ) اسمُهَا، وقولُه تعَالى:

<sup>1-</sup> ينظر: الدّر المصون: 1/212/1 . 310/112/1

<sup>2-</sup> ينظر: ديوان الفرزدق: 384. الكتاب: 63/1. شرح الكافية: 192/1. الدّر المصون: 112/1. 63/58

<sup>3-</sup> ينظر : شرح الكافية : 192/1 . الدّر المصون: 6/285 همع الهوامع : 127/2

<sup>4-</sup> سورة يونس: 53

<sup>5-</sup> سورة البقرة: 8

<sup>−6</sup> ينظر : المسائل المشكلة : 284

<sup>7-</sup> ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 102

<sup>8-</sup> ينظر : الدر المصون: 339/1 88/69/3

<sup>9-</sup> سورة الأنعام: 52

<sup>10-</sup> سورة الأنعام: 69

﴿ وَمَا لَكُم مِن ذُونِ اللهِ مِنْ وَلِيٍّ ﴾ (١) فـ (لكُمْ) في مَحَلِّ نَصْب خَبَرٌ مُقدَّمٌ لـ (مَا). وهُو مَذْهِبُ عَدَدِ مِنَ النَّحويينَ خلافاً لآخرينَ ممَّن مَنَعُوا النَّصب (2).

3- مَا وَافقَ فيه البَصريّينَ

# أ- عَامِلُ النَّصِبِ في خَبَر (مَا) النَّافية(ن):

ذَهَبَ السَّمينُ، والبصريّونَ إلى أنَّ (مَا) في لُغة أهلِ الحجازِ تَعْمَلُ في الخَبرِ، وهُوَ مَنْصُوبٌ بِهَا؛ لأنَّها أشْبَهَتْ (لَيْسَ)؛ فوجَبَ أنْ تعملَ عَمَلَ (لَيْسَ)، وهُوَ رَفْعُ الاسْم، ونصسْبُ الخَبرِ كقولِه تعالى: ﴿مَا هذا بَشَرَاً ﴾(4) وقولِه تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم ﴾(5)، وقولِ الشَّاعِرِ:

أَبْسِنَاوُهُ الْمُتَكَنَّفُونَ أَبَاهُمُ حَنِقَوْ الصَّدُورِ ومَا هُمُ أَوْلادَهَا (6) فَصَرْأُولادَهَا) خبر (مَا) النَّافية في لُغة أهل الحجَازِ، وهُوَ المَذْهَبُ الصَّحيحُ، وذَهَبَ الكوفيّونَ إلَى أَنَّ الخبر منصوبٌ بعد حَنْفِ حَرْفِ الجَرِّ الباء الَّتِي انتقلَتُ حركتُهَا إلى الخبر لا بـ(ما)(7).

## 2-2-4 اسم (إنَّ)، وأخواتها

1- ما وَافقَ فيه قليلاً منَ النَّحويينَ

## أ- نصب الجُزأينِ بعد (إنَّ)، وأخواتها(8):

اعْتدَّ السَّمينُ في هذهِ الإجازَةِ بقولِ الشَّاعِر:

كَأْنَّ أُذْنَيْه إِذَا تَسَسَّوَّفَا قَسَدِمَةً أَوْ قَلَسَما مُحَرِرُف (و) فَنَصَبَ بِ (كَأْنَّ) الجُز أينِ، اسْمُهَا (أَذْنَيْه)، وخبرُهَا (قَادِمَةً)، ومثلُه قولُ الآخر:

<sup>1−</sup> سورة البقرة :107

<sup>2-</sup> ينظر: شرح الكافية: 187/1. همع الهوامع: 114/2

<sup>3-</sup> ينظر : الدّر المصون: 112/1 220/2-221

<sup>4-</sup> سورة يوسف: 31

<sup>5-</sup> سورة المجادلة :2

<sup>6-</sup> ينظر : الدر المصون: 1 /112 . شرح ابن عقيل : 302/1

<sup>7-</sup> ينظر: الإنصاف: 155/1

<sup>8-</sup> ينظر : الدر المصون: 43/2- 644

<sup>9-</sup> ينظر : الخصائص : 432/2 . شرح التسهيل : 9/2 . الدّر المصون: 644/2 . مغني اللبيب : 255

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافاً إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدِدا (١) فُولُ الآخر: فُولُ الآخر:

إِنَّ الْعَجُوزَ خِبَّةً جَسرُوزاً تسأكل ما في مقعدها قفي بزا(2) في (الْعَجُوزَ) اسْمُ إِنَّ منصوبٌ، وخبرُهَا (خبَّةً) منصوبٌ أَيْضناً، وإلى هذا ذَهَبَ أَبُو عُبيدة القاسمُ بْنُ سَلَم، وابْنُ الطّراوة، وابْنُ السيد(3)، وحَمَلَ الجَمْهُورُ هذه الشَّواهدَ على التَّأُويل، والتَّقدير، وفيه خُروجٌ عنْ رُوحِ اللغة، وطبيعتها.

# ب- حَذْفُ اسْمِ (إنَّ)(4):

منَعَ السَّمينُ حَذْفَ اسم هذه الأحرف إلاَّ ضرَورةً كقوله:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسةَ يَوماً يَلْقَ فِيها جَآذِراً وظباءَ(٥) على أَنَّ التقدير: (إِنَّهُ)، و(مَنْ) اسْمُ شَرْط، وهُوَ مُبتدأ خَبَرُهُ جُمَّلَةُ الشَّرط وجوابه، والمُبْتَدأ وخبرُهُ في محل رَفْعِ خَبَر (إِنَّ)، وَلا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمُ الشَّرط اسْماً للسَّرط اسْماً للسَّر وفاقاً لابْنِ عَصفور (٥)، والسّخاوي(٦)، أمَّا للبَصريّونَ فإنَّهُمْ لا يَقْصرُونَ ذلك على الضرّورة كقوله:

وَلَكِنَّ مَنْ لَا يَلْقَ أَمْرًا يَسنُوبُهُ بِعُدَّتِهِ يَنْزِلْ بِهِ وَهْسوَ أَعَزِلُ(8) وعلى هَذَا خَرَّجُوا قُولَ النَّبِيّ – عليهِ الصّلة والسّلام –: ((إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابَأَ يَوْمَ القِيامَةِ المُصورِّرونَ))(9)، فاسمُ (إنَّ) ضَمِيرُ شَأَن مَحذوف، تقديره: إنَّه.

2-2-5 اسم (لا) النّافية للجنس

1- مَا وافقَ فيه كثيراً من النَّحويّينَ

<sup>1-</sup> ينظر : شرح الكافية : 230/1 . الدر المصون: 643/2 مغنى اللبيب : 55

<sup>2-</sup> ينظر : شرح التسهيل : 9/2 ، البحر المحيط : 91/6 . الدّر المصون: 643/2 ، همع الهوامع : 156/2

<sup>3-</sup> ينظر: همع الهوامع: 156/2

<sup>4-</sup> ينظر: الدر المصون: 193/2

<sup>5-</sup> ينظر : ديوان الأخطل : 376 . الدر المصون: 193/2 مغني اللبيب : 56 /767 همع الهوامع : 164/2

<sup>6-</sup> ينظر: المقرب: 120

<sup>7-</sup> ينظر: همع الهوامع: 2/163

<sup>8-</sup> ينظر : الكتاب : 73/3 . الإنصاف : 171/1. شرح الكافية : 96/1. مغني اللبيب : 384

<sup>9-</sup> في صحيح مسلم: كتاب اللباس والزينة: باب 26: 1670/3

### أ- إعْرَابُ اسم (لا)، وتنوينهُ إذا كانَ مُطَوّلًا(١):

أَخَذَ السَّمينُ هذه المَسألةَ حُجَّةً لَهُ في مَنْعِ جَوازِ تَعلُّق الظّرف، أو الجَارِّ باسْمِ لا، إذْ يُصبْحُ مُطوَّلاً، كقولِهِ تعَالى: ﴿لا غَالِبَ لَكُمُ ﴾(2) حَيْثُ يمنتعُ تعلُّق (لَكُم) بـ (غَالبَ)، كمَا يمتنعُ تعلُّق (فيه) بـ (رَيْبَ) في قولِه تعالى: ﴿لا رِيْبَ فيه ﴾(3)، وأمثلةُ هذه المَسْألة كثيرةٌ وفاقاً للجَمْهُور.

وذَهَبَ ابْنُ كيسان إلى "جَوَازِ تَراكِ التَّنوينِ إِجْرَاءً لَهُ مجْرَى المُفْرَدِ فِي البِنَاءِ؛ لِعَدمِ الاعْتدادِ بالمفعولِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ لو أُسقطَ لصمَحَّ الكلامُ"(4).

# ب- إذا وَقَعَتْ (إلاًّ) بَعْدَ (لا) جَازَ فيمَا بَعْدَهَا الرَّفْعُ، والنَّصبُ (٥):

ذهَبَ السَّمينُ إلى أنَّ (مَا) في قوله تعالى: ﴿ لا علْهَ لَهُ لَهُ مَكلِّ رَفْعٍ على عَلَى السَّتْتْاءِ أو في مَحَلِّ رَفْعٍ على على السَّتْتْاءِ أو في مَحَلِّ رَفْعٍ على البَدَلِ مِنْ اسْمِ (لا) على المَوْضعِ ومثله قولُهُ تعالى: ﴿ لا إلهَ إلاَّ اللهُ ﴾ (7)، وهُوَ مَذْهَبُ الجَمْهُور، أمَّا الجرمي " فمنَعَ هَذَا ؟ لأنَّهُ لمْ يتمّ الكلامُ "(8).

2- مَا وافقُ فيه البصريّينَ

# أ- اسم (لا) المفرد النكرة مَبْنِيّ (و):

ذَهَبَ السَّمينُ، والبصريّونَ إلى أنَّ الأصلَ في: لا رَجُلَ في الدّارِ، هو: لا منْ رَجُلٍ في الدّارِ، الله من (مِنْ) رَجُلٍ في الدَّارِ، الله مَنْ قالَ: هلْ من رجل في الدَّارِ، المَّا حُذَفَتْ (مِنْ) الاسْتَغْرَاقيّةُ من اللفظ تَضمَّنَتْ مَعْنَاهُ؛ لذَا بُنِي اسْمُهَا المُفردُ النّكرةُ على ما كانَ يُنْصنبُ بهِ، واسْتدلَّ السَّمينُ على ذلك بظهور (مِنْ) في قول الشّاعر:

<sup>1-</sup> ينظر : الدّر المصون: 93/1 . 425/3 . 102/4

<sup>2-</sup> سورة الأنفال : 48

<sup>3-</sup> سورة البقرة : 2

<sup>4-</sup> همع الهوامع : 204/2

<sup>5-</sup> ينظر: الدر المصون: 183/1

<sup>6-</sup> سورة البقرة: 32

<sup>7-</sup> سورة الصافات: 35

<sup>8-</sup> همع الهوامع : 203/2

<sup>9-</sup> ينظر: الدر المصون: 1/89-90 /491

فَلَ : ألا لا مِنْ سَبِيلِ إِلَى هِنْدِ (١) وَقَالَ : ألا لا مِنْ سَبِيلِ إِلَى هِنْدِ (١) وَذَهَبَ الكوفيّونَ إلى أَنَّ اسْمَهَا المُفْرَدَ النّكرةَ مُعْرَبٌ مَنصوبٌ بِهَا(٤) نحو: لا رجُلَ في الدّار، وإنّما حُذِفَ التّنوينُ تخفيفاً مُستدلّينَ بالرّجوعِ إلى الأصل في قولِ الشّاعر:

ألا رَجُلاً جَلَا مَصَلَ اللهُ خَدْ اللهُ خَدْ رَاً لللهُ خَدْ اللهُ عَلَى مُحَصِلَ اللهُ تَدْ اللهُ اللهُ عَلَى مُحَصَلَ السَّمينُ هَذَا اللهُ اللهُ عَلَى أَنَّ التقديرَ: ألا ترونني رجُلاً ؟ بإضْمَارِ الفعلِ، قلْتُ: لا حاجَةَ إلى إضْمَارِ الفعلِ بخلفِ التنوينِ فإنَّهُ قدْ ظهرَ هَذَا الأصلُ أَيْضَاً في قراءَةِ مَنْ قَرَأَ: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِ نَّ الحَجَّ فَلا رَفَتَا ولا فُسُوقاً ولا جَدَالاً في الحَجِّ (4).

#### 6-2-2 المُفعول به

1- مَا وافقَ فيهِ كثيرًا مِن النَّحويّينَ

أ- النَّصْبُ بِفِعْلٍ مُضمرٍ في قولِهِ تعَالى: ﴿والَّدِينَ تَـ بَوَّءُوا السِدَّارَ والْإِيمانَ ﴾(5)(6)

ذَهَبَ السَّمينُ إلى أنَّ (الإيمَانَ) في هذه الآية منصوب بإضمار فعل لائق تقديره: واعْتقدوا الإيمَانَ، ومثلهُ قولُ الشَّاعر:

يَا لَيْتَ بَعْلَكِ في الوَغَى مُتَقَلِّر مُحَاً، وقولُ الآخر: فـ (رُمْحَاً) مَنْصوبٌ بِفُعَل مُضْمَر تقديرُهُ: ومُعْتقلاً رُمْحَاً، وقولُ الآخر: عَلَى فَتُهَا تِبِنْاً وماءً بَالرِداً حتَّى شَتَاتٌ هَمَّالةً عيناها(8) على أنَّ التقديرَ: وستقيْتُهَا مَاءً بَارداً، وقولُهُ:

<sup>1-</sup> ينظر : شرح الكافية 231/1. الدّر المصون: 89/1 أوضح المسالك : 281/1همع الهوامع : 199/2 -2- ينظر : الإنصاف : 341/1

<sup>3-</sup> ينظر: الكتاب: 308/2. شرح الكافية: 237/1. الدّر المصون: 90/1. مغني اللبيب: 97

<sup>4-</sup> سورة البقرة : 197

<sup>5-</sup> سورة الحشر: 9

<sup>6-</sup> ينظر : الدّر المصون: 101/2 54/4 296/295/6

<sup>7-</sup> ينظر : الإنصاف 131/2 . الذر المصون: 54/4 2011

<sup>-8</sup> ينظر : الذر المصون: -101/2 . أوضح المسالك : -56/2 . شرح ابن عقيل : -8

إذا مَا الغَانِياتُ بَرَزْنَ يَوْمَا وَزَجَّجْنَ الْحَواجِبَ والْعُيُونَ، ولَعَلَّ هَذا أَحْسَنُ مَا يُقال في مِثْلِ هَذه التراكيب، وإليه ذَهَبَ كَثِيرٌ مِن النَّحويينَ(2).

وَذَهَبَ ابْنُ الأنبارِي(3)، وغيرُهُ مِن النّحويّينَ(4) في مثل هذا إلى العَطْف على أنَّ الفعلِ ضُمِّنَ مَعْنى آخر صَحَّ العَطْف عليه، وهذا - كمَا أرَى فِيهِ \_ تَأوِيلٌ، وتَكلّفٌ.

وَذَهَبَ ابْنُ عَقيل إلى أَبْعَد من هَذا كلِّهِ بنصب مَا بَعْدَ الوَاوِ مَفعولاً مَعَهُ (5).

## ب- (أنَّ) ومَا في حيّزها سادّة مسدّ المَفْعُولينِ (6):

ومِنْ ذلكَ قولُهُ تعَالى: ﴿فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمِ﴾(7) حَيْثُ سَدَّ مَسَدَّ مَفعولَي (يَعْلَمُونَ) قولُهُ (أَنَّهُ الْحَقُّ)، ومثلُهُ قولُ الشَّاعر:

أَتَانِي كَلامٌ عَنْ نُصِيبٍ يَـقُولُه وَمَا خِفْتُ يَا سَلاَمُ أَنَّـكَ عَائِبِي (8) فَـ (أَنَّ) ومَا في حيزها، وهو قولُه (أَنَّكَ عَائِبِي) جُمْلَةٌ سَدَّتْ مَسدَّ مَفعولي (خفْتُ)؛ لأنَّ (خافَ) من أفعالِ التوقع، وقد يميلُ فيه الظنُّ إلى أحد الجائزيَيْنِ، وهُوَ مَذْهَبُ الجَمهورِ خلافاً للأَخْفَشِ حَيْثُ يَجْعَلُ (أَنَّ) ومَا في حيّزها تَسدُّ مَسدَّ المَفعولِ الأُولَ فقط، على أنَّ المفعولَ الثَّاني محذوف (9)، ولا حاجَةَ إلى ذلك كما أرى.

## ج- الفِعْلُ (استَغاثُ) يَتَعدَّى بنفسيه، وبالحَرْف (10):

اعْتد السَّمينُ في تعدِّي (اسْتغاث) بنفسه بقوله تعالى: ﴿إِذْ تسْتغيثُون رَبَّكم

<sup>-1</sup> ينظر : الإنصاف : 330/2. شرح التسهيل : 262/2 /252 ، 350/3 . تذكرة النحاة : 617. الدّر

المصون: 101/2. 54/4 . أوضح المسالك: 58/2 . مغنى اللبيب: 466

<sup>2-</sup> ينظر: شرح الكافية: 570/1. أوضح المسالك: 56/2 - 58

<sup>3-</sup> ينظر : الإنصاف : 131/2-132

<sup>4-</sup> ينظر: الإنصاف 131/2- 132. أوضح المسالك: 59/2 همع الهوامع: 245/3

<sup>5-</sup> ينظر: شرح ابن عقيل: 596/1

<sup>6-</sup> ينظر: الذر المصون: 561/165/1

<sup>7-</sup> سورة البقرة : 26

<sup>8-</sup> ينظر: الفراء: 146 . الدُّر المَصنُون: 561/1

<sup>9-</sup> ينظر : الدّر المصون: 165/1

<sup>10-</sup> ينظر : الدّر المصون: 3/398

فاسْتجابَ لكُم ﴾(١)، وقوله: ﴿فاسْتغاثهُ الَّذي مِن شيعتهِ على الَّذي مِن عدُوِّهِ ﴾(2) كمَا أَنْشَدَ على تعدّيه بالحَرف قولَ الشّاعر:

حَتَّى اسْتَغَاثَ بِمَاء لا رِشَاءَ لَـهُ مِـنَ الأَبَاطِحِ في حَافَاتِهِ البُـرَكُ(3) فـ (بمَاء) مَفْعُولٌ لَـ (اسْتَغَاثَ) عُدِّي بالبَاء، وقولَه:

كما اسْتَخَاتُ بِسَيْءٍ فَرُّ غَيْطَلَةً خَاتُ العُيونَ ولَمْ يُنْظَرْ بِهِ الحَشَكُ (4) حَيْثُ عُدِّي (اسْتَغَاتُ) بحَرْف البَاء إلى مفعوله (سَيْء)، وهُو مَذْهَب سيبويه (5)، وكَثير من النَّحويينَ (6) إلاَّ أنَّ ابْنَ مَالكُ أوْجَبَ هذه المَسَالة على الوجه الأوَّل - بأنْ يتعدَّى بنفسه فقط مستدلاً بالشّواهد من القرآن، كما مرَّ حتَّى نقم على النَّحويينَ قولَهُمْ: "اسْتَغَاتُ به فهُو مُسْتَغاتٌ به"ر7)

2- مَا وافقَ فيهِ قلِيلاً مِن النَّحويّينَ

### أ- حَذْفُ أحد المَفعولين اخْتصاراً (8):

عَدَّ السَّمينُ هذه المَسْأَلةَ مِنْ بَابِ الضَّرورةِ كقولِ الشَّاعِرِ:

وَلَـقَـدْ نَـزَلْتِ فَـلا تَظُننِي غَيْرَهُ وَاقِعاً مِننِي بِمَنْ رِلَـة المُحـرَبِ المُكْرَمِ(9) على أنَّ التقدير: فَلا تظني غيْرَهُ وَاقِعاً مِني، كما مَنعَ هَذه المسائلة ابن ملكون(10)، وأجازها الْجَمْهُورُ، ولَعلَّ الأَمْرُ اخْتَلَطَ على السَّمينِ إذْ ذَهَبَ إلى أنَّ حَذف أحدِ المَفعولين ضعيفٌ عند البَصريين (11).

<sup>1-</sup> سورة الأنفال : 9. . .

<sup>2-</sup> سورة القصيص: 15

<sup>398/3 :</sup> ديوان زهير : 177. البحر المحيط : 459/4 . الدّر المصون: 398/3

<sup>4-</sup> ينظر : ديوان زهير : 177 . البحر المحيط : 459/4 . الدر المصون: 398/3

<sup>5-</sup> ينظر: الكتاب: 215/2

<sup>6-</sup> ينظر: البحر المحيط: 459/4

<sup>7-</sup> شرح التسهيل: 409/3

<sup>8-</sup> ينظر: الدر المصون: 220/2 . 2/222

<sup>9-</sup> ينظر : ديوان عنترة : 187 . شرح التسهيل : 72/2 . الدّر المصون: 220/2. أوضح المسالك : 324/1

<sup>10-</sup> ينظر : أوضع المسالك : 1/324

<sup>11-</sup>ينظر: المقرب: 129

# ب- مَفعولُ (يُريدُ) مَحذوفٌ في قوله تعَالى: ﴿ يُريدُ اللهُ ليُبَيِّنَ لَكُم ﴾ (١)(2)

ذَهَبَ السَّمينُ في مثل هذا التركيب إلى أنَّ المفعولَ محذوف على أنَّ تقديرُهُ: يُرِيدُ اللهُ تَحْريمَ ما حرَّمَ، وتَحليلَ ما حلَّل، وتَشْريعَ ما تَقَدَّمَ؛ لأجل التبيين لكم، فاللامُ في (ليُبيِّنَ) للتَّعليلِ بِخِلافِ مَنْ عدَّها زَائِدَةً(3)، ومثلُهُ قولُ الشَّاعر:

أُريدُ الْأَنْ سَى ذَكْ رَها ، فكأنَّمَا تمثَّلُ لي ليلى بكل سبيلِ (4) على أنَّ التَّقديرَ: أُريدُ إرَادَتي.

وذَهَبَ الخليلُ، وسيبويه (5)، ومَنْ تابَعهُمَا (6) إلى أَنَّ الفعلَ في ذلكَ كلِّه مُقَدَرٌ بمَصدر مرفوع بالابتداء، واللامُ ومَا بَعْدَهَا خَبَرٌ على أَنَّ تقديرَهُ في الآية: إرَادَةُ اللهِ للتّبيينِ، وفي البَيْتِ: إرَادَتِي للنسيانِ، ويَظْهَرُ لِي أَنَّ في هَذا التّأويل بُعْداً عن ظاهرِ النّص، وطبيعة اللغة.

3- مَا وافقَ فيه البَصريّينَ

# أ- جَوازُ وُقُوعِ الجُمْلَةِ مَفْعُولاً بِقُولِ مُقَدّر (٦):

اعْتَدَّ السَّمينُ في هذهِ الإجَازَةِ بقراءَةِ ابْنِ أبى اسْحَاق، والأعْمش: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ إِنِّي مَغْلُوبٌ ﴾(8) بكسر الهَمْزَةِ، فهي في مَحَلَّ نصب على إضمار القول، ومثلُهُ قولُ الشَّاعر:

رَجُلانِ مِنْ ضَبَّةَ أَخْبَرَانَا إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلاً عُرْيَانَا(و) فَكَسَرَ الْهَمْزُةَ عَلى إضمار القول.

وذَهَبَ الكوفيّونَ إلى أنَّ نصسب الجملة بالفعل المَذْكور (١٥)، وهُوَ أقلُّ تَكلُّفاً مِن

<sup>1-</sup> سورة النساء: 26

<sup>2-</sup> ينظر: الدر المصون: 351/2

<sup>3-</sup> ينظر: مغنى اللبيب: 285

<sup>4-</sup> ينظر: البحر المحيط: 163/4. الدّر المصون: 351/2. مغنى اللبيب: 285

<sup>5-</sup> ينظر: الكتاب: 52/3

<sup>6-</sup> ينظر: مغني اللبيب: 285

<sup>7-</sup> ينظر: الدر المصون: 320/3

<sup>8-</sup> سورة القمر : 10

<sup>9-</sup> ينظر: الدّر المصون: 376/1 . مغنى اللبيب: 539

<sup>10-</sup> ينظر : مغني اللبيب : 539

الإضمار .

# ب- الفِعْلُ وحدَهُ عامِلُ النَّصنبِ في المَفعولِ(١):

يَتَّضخُ أَنَّ السَّمينَ تبعَ البَصريينَ في هذهِ المَسْأَلةِ إِذْ إِنَّ عَامِلَ نَصبِ لفظةِ (الصَّلاة) في قولهِ تعَالى: ﴿ويُقِيمُونَ الصَّلاةَ﴾(2) هُوَ الفِعْلُ (يُقِيمُ) وحْدَهُ وذَهَبَ الكوفيّونَ إلى أَنَّ الْعَاملَ هُوَ الفعْلُ والفاعلُ جَميعاً (3).

3- مَا يُمْكِنُ أَنْ يِكُونَ قد تفرَّدَ بِهِ

أ- مفعولا (تَحْسَبَنَ ) في قراءَة حَمزة: ﴿لا تَحْسَبَنَ الَّذين كَفرُوا مُعجِزينَ في الأَرضِ ﴾(4)(5)

خَرَّجَ السَّمينُ هذه القراءَةَ على أنَّ فاعلَ (تَحْسَبَنَّ) مُضمر يعودُ على مَا يُفْهَم مِنَ السِّياقِ على أنَّ التقديرَ: لا تَحْسَبَنَّ حاسب أو أحد، أو على الرَّسول؛ لتقدّم ذكره، و(الَّذين كَفَرُوا) مفعول أول، و(مُعْجِزِينَ في الأرْضِ) مَفعول ثَانٍ، وأعْجَبُ ممَّن يَذْهَبُ إلى غيرِ هَذَا.

فقالَ ابنُ النَّحَاسُ عن هذه القراءة: "ما عَلَمْتُ أَحَداً من أهلِ العَربيّة بصريّاً، ولا كوفيّاً إلاَّ وهُوَ يُلَحِّنُ قراءَة حمزَة، فمنْهُمْ مَنْ يقولُ: هِي لَحْنٌ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ إلاَّ مَفْعُولٌ كوفيّاً إلاَّ وهُو يُلَحِّنُ قراءة حمزَة، فمنْهُمْ مَنْ يقولُ: هِي لَحْنٌ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ إلاَّ مَفْعُولِ الثَّاني واحدٌ لـ (يَحْسَبَنَّ) "(6)، وقالَ الفرّاء: "هُوَ ضَعِيفٌ وأجَازَهُ على حَذْفِ المَفْعُولِ الثَّاني تقديرُهُ: لا يَحْسَبَنَّ الذين كفرُوا أنفستهم مُعْجِزينَ "(7)، وذَهَبَ الزَّمَخْشري إلى أنَّ "المفعولَ الأوَّلَ مَحذوفٌ والأصلُ : لا يَحْسَبَنَهم الّذينَ كفرُوا مُعْجِزينَ "(8)، ورَدَّهُ أبو حيّان بأنَّهُ لَيْسَ مِن الضّمائرِ الّذي يُفسِّرُها مَا بَعْدَهَا (9)، ونَظيرُ هذه القرَاءة قراءة حمْزة أيْضاً نُمْلي لهم خير حمْزة أيْضاً نُمْلي لهم خير حمْزة أيْضاً نُمْلي لهم خير عمْزة أيْضاً نُمْلي لهم خير عمْزة أيْضاً أيْما نُمْلي لهم خير اللهم خير المُنْ الدين كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلي لهم خير المُنْ الدين كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلي لهم خير المُنْ المُنْ المُنْ الله المَا الله المَا المُنْ المَا المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المَا المُنْ المَا المُنْ المَا المُنْ المَا المُنْ المَا المَالِي المَا المُنْ المَا المَا المُنْ المَا المَا المُنْ المَا المَا المَا المُنْ المَا المَا المَا المُنْ المَا المُنْ المَا المُا المَا المَا المَا المَا المَا المَا المَا المَا المَا المُنْ المَا الم

<sup>1-</sup> ينظر :الدر المصون: 73/1 /77

<sup>2-</sup> سورة البقرة : 3

<sup>3-</sup> ينظر: الإنصاف: 82/1

<sup>4-</sup> سورة النور : 57

<sup>5-</sup> ينظر: الدر المصون: 232/5

<sup>6-</sup> إعراب القرآن: ابن النحاس: 146/3

<sup>7-</sup> الفراء: 259/2

<sup>82/3 :</sup> الكشاف - 8

<sup>9-</sup> ينظر: البحر المحيط: 432/6

لأنفسهم ﴾(1)

#### 2-2-7 المنصوب على الاختصاص

1- مَا وَافق فيه كثيرًا مِنَ النَّحويّينَ

#### أ- مَجيءُ المَنْصوب على الاختصاص نكرة(2):

ذَهَبَ السَّمينُ إلى أنَّ الاسْمُ لا يكونُ مَنْصُوباً على الاختصاصِ إلاَّ أنْ يكونَ معرفة، كقول الشَّاعر:

راحت وراح كعصا السبساب بنا تمياً يُكشف الضّباب (العُرْبَ الْقُرَى النّاسِ فـ (تميماً) مَنْصُوبٌ على الاخْتصاص؛ لأنَّهُ عَلَمٌ، وقولهمْ: نَحْنُ العُرْبَ الْقُرَى النّاسِ الضّيْف، حَيْثُ نَصَبَ (العُرْبَ) على الاخْتصاص؛ لأَنَّهُ مُعَرّفٌ بـ (أل)، وهُو مَذْهَبُ النّحويّينَ (4)خلافاً للزّمخشري (5)؛ إذْ أَجَازَ نَصْبَ النّكرة على الاخْتصاص، وحمَلَ عليه قولَهُ تعَالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَها وَإِلَهُ آبائِكَ إبراهيمَ وإسماعيلَ وإسحاقَ إلها واحداً ونحنُ لَهُ مُسلمُونَ (6) فنصبَبَ (إلها واحداً) على الاختصاص على أنَّ التقدير: نريد بالله آبائِكَ إلها واحداً، وقولَه تعالى: ﴿للرِّجَالِ نَصِيبٌ ممَّا تَرَكَ الوالدانِ والأقربونَ ممَّا قلَّ منه أو كثر نصيباً مَفرُوضاً (7) وللنَّساء نصيبٌ ممَّا تَركَ الوالدانِ والأقربونَ ممَّا قلَّ منه أو كثر نصيباً مَفرُوضاً (7) فنصبَ (نصيباً مَفرُوضاً (5) فنصبَ (نصيباً مَفرُوضاً (6) فنصبَ (المختصاص على أنَّ التقديرَ: أعْنِي نصيباً مَفروضاً مقطوعاً وَاجباً (8).

قال أبُو حيَّان: "إنْ عنى الاختصاص المُصنطلح عليه فهو مَرْدُودٌ بكونِه نَكرة، وقدْ نصنُوا على الشَّراطِ تعريفِهِ"(9)، ولَعلَّهُ لمْ يَعْنِ ذلك، وإنَّمَا أرَادَ النَّصنب على أنَّهُ مَفْعولٌ بهِ.

<sup>1-</sup> سورة آل عمران : 178

<sup>2-</sup> ينظر: الدر المصون: 381/285/1 و26/2

<sup>31/3</sup>: همع الهوامع : 285/1 . الذر المصون: 285/1 . همع الهوامع : 31/3

<sup>4-</sup> ينظر: البحر المحيط: 574/1

<sup>5-</sup> ينظر: الكشاف: 96/1

<sup>6-</sup> سورة البقرة : 133

<sup>7-</sup> سورة النساء :7

<sup>8-</sup> ينظر: الكشاف: 249/1

<sup>9-</sup> البحر المحيط: 3/175

لفعل مَحْذُوف تقديرُهُ: أعْنِي، وهذا مِنْ بَابِ القَطْعِ الإعْرَابِيّ "لأنَّ أهْلَ البَيَانِ يُسمّونَ هَذَا النَّحو اخْتَصنَاصناً"(١).

### 2-2-8 المَفْعولُ المُطْلق

1- مَا وافقَ فيه كثيرًا من النَّحويّينَ

### أ- تقديمُ المصدر المُؤكِّد على الجُملة المؤكَّدة(2):

منع السّمين نصب (فالحقّ) في قراءة من قرأ: ﴿قَالَ فالحقّ والحقّ أَقُولُ لأَمْلأنّ المُهُلِّنّ المُصدرِ جَهَنّم ﴾(3) على أنّه مصدر مؤكّد لمضمون قوله (لأملأنّ)؛ لأنّ فيه تقديم المصدر المؤكّد (فالحقّ) على الجُملّة المؤكّدة (لأملنّ) إذْ إنّ في مضمون الجُملّة المؤكّدة تفسيراً للفعل العامل في المصدر، وهُو مَذْهَبُ كثيرٍ مِنَ النّحويين، وأجاز بعضهم تقديمة مستدلّين بقولهم: أحقاً زيدٌ مُنْطلق (4).

2- مَا وافقَ فيهِ قليلاً مِنَ النَّحويّينَ

### أ- ناصب اسم المصدر (5):

ذَهَبَ السَّمينُ إلى أَنَّ (تقاةً) في قولِهِ تعَالى: ﴿ إِلاَّ أَنْ تَـتَقُوا مِنْهُمْ اتَّقَاءَ، تُـقَاءً ﴾ (6) مَنْصُوبَةٌ على المَصْدَرِ بـ (نَتَّقُوا) على أَنَّ التقدير: أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُم اتَّقاءَ، ومثلُه قولُه. تعَالى: ﴿ أَنْبَتَكُم مِنِ الأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ (7) على أَنَّ التقدير: أَنْبَتَكُم إِنْبَاتًا، وقوله: ﴿ و إليهِ تَبْتِيلاً ﴾ (8) على أَنَّ التَّقديرَ: تَبَـتَل تبتُلاً، ومِنْهُ قولُ الشَّاعِرِ:

وقد تلط ويَّث أنط واء الحضب (9)

ف(انْطُواء) مَنْصُوبٌ على المصدر بالتَطُويْتُ) على أنَّ التَّقديرَ: تَطَوَّيْتُ تَطَوّياً،

<sup>1-</sup> الدر المصون: 26/2

<sup>2-</sup> ينظر: الدر المصون: 546/5

<sup>3-</sup> سورة ص: 84-85

<sup>4-</sup> ينظر : همع الهوامع : 125/3

<sup>5-</sup> ينظر :الدر المصون: 60/2 384/6

<sup>6-</sup> سورة آل غمران : 28

<sup>7-</sup> سورة نوح: 17

<sup>8-</sup> سورة المزمل :8

<sup>9-</sup> ينظر: إعراب القرآن: ابن النحاس: 371/1. المقرب: 491. الدر المصون: 60/2.

وإليهِ ذَهَبَ المَازني(1) خلافاً للمبرِّد(2)، وابْنِ خروف(3) حَيْثُ جَعَلا اسْمَ المَصدْرِ مَنصُوباً بفعل ذلك المَصدر مُضمْرَاً.

#### 2-2-9 المفعول له

1- مَا وافقَ فيه كثيرًا من النَّحويينَ

### أ- النَّصنبُ على المَفعول لَه (4):

قيَّدَ السَّمينُ هَذه المَسْأَلةَ بِثلاثةِ شُروط: أَنْ يَكُونَ مَصْدُراً سِيقَ للعلَّةِ، واتَّحاد الفاعلِ، والزَّمانِ، كقولهِ تعَالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللهُ إلا بُشْرَى لَكُم ﴾(5) فنصنبَ (بُشْرَى) على أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِن أَجَلَه، وقوله تعَالى: ﴿ أَلَم ترَ إلى الَّذين خرجُوا مِن ديارِهِم وهم ألوف حذر الموت ﴾(6) إذ نصنب (حذر) مَفْعُولًا مِن أَجلِهِ.

وأجَازَ يُونسُ أَنْ يكونَ (العَبِيدَ) في قولِه: أمَّا العَبِيدَ فذو عبيدٍ، على أنَّ التَّقديرَ: مَهْمَا يُذْكر شخصٌ لأجلِ العَبِيد، فالمَذكورُ ذُو عبيدٍ، وهُوَ اسْمٌ(٢)، وأنْكرَ سيبويهِ ذلكَ(8)، ولمْ يَشْتُرطْ ابْنُ خروف اتِّحادَ الفَاعلِ فأجَازَ قولَهُ: جئتُك محبتَك إيِّاي(9).

## ب- إضافة المَفْعول من أجله إضافة مَحضة (10):

ومِنْ ذلكَ قولُهُ تعَالى: ﴿ومِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَه ابْتِغَاءَ مَرضَاتِ اللهِ ﴾(١١) فَنَصَبَ (ابْتِغَاءَ) على أنَّهُ مفعولٌ من أجله على أنَّ إضافته محضة إذْ تعرَّفَ المُضافُ (ابْتِغَاءَ) بالمُضاف إليهِ (مَرضَاتِ اللهِ)؛ لأنَّهُ مَعْرِفةٌ خِلافاً للمُبرِّد، والجرمي ،

<sup>1-</sup> ينظر : همع الهوامع : 98/3

<sup>2-</sup> ينظر: المقتضب: 1/111-212

<sup>3-</sup> ينظر : همع الهوامع : 3/98

<sup>4-</sup> ينظر : الدر المصون: 593/1 535/206/2

<sup>5-</sup> سورة آل عمران : 126

<sup>6-</sup> سورة البقرة : 243

<sup>7-</sup> ينظر: الكتاب: 387/1

<sup>8-</sup> ينظر: الكتاب: 387/1

<sup>9-</sup> ينظر: أوضح المسالك: 44/2

<sup>10-</sup> ينظر :الدِّر المصون: 509/1

<sup>11-</sup> سورة البقرة: 207

والرّياشي الّذينَ اشْترطُوا فيهِ التَّنكيرَ (١).

2- ما وافقَ فيه قليلاً من النَّحوبينَ

# أ- يَجوزُ في المَفعولِ لَهُ أَنْ يَنصِبَ مَفْعولاً لَهُ آخر يكونُ علَّة فيه (2):

أَجَازَ السَّمينُ هذه المَسْأَلةَ على أَنْ تكونَ العلَّةُ مُعلَّلةً بِشَيْءٍ آخر نَحْو: ضَرَبْتُهُ تَأْدِيبًا لَهُ إِحْسَانً اللهِ، فالتَّأديبُ علَّةٌ للضَّرب، والإحْسَانُ علَّةٌ للتَّأديب، ومثلُهُ قولُه تعالى: ﴿فَاقُطَعُوا أَيديهما جزاءً بمَا كسبا نَكَالاً من اللهِ ﴿(3) فَالْجَزَاءُ علَّةٌ للقَطْعِ، والنَّكَالُ علَّةٌ للجَزَاءِ وفِاقاً للزَّمَحْشري(4)، والزَّجَّاج(5)، ومَنَعَهُ أبو حيَّان(6)، وحكى الكِسائي انتصاب (جَزاءً) على الحَالِ(7).

#### 2-2-10 المفعول فيه

1- ما وافقَ فيه كثيراً من النَّحويينَ

أ- (حَيثُ) ليستْ ظَرْفاً في قولِهِ تعَالى: ﴿اللهُ أَعْلَا مُ حَيْثُ يَجْعَلُ رَسَالَـــَـهُ ﴾(8)(9)

تبِعَ السَّمينُ الجمهورَ في هذه المَسْألةِ، فـ (حَيْثُ) في الآية مَفْعولٌ بِهِ على الاتِّساعِ عاملُهُ فعلٌ محذوفٌ دلَّ عليهِ (أعْلَمُ)، لأنَّ جَعْلَهَا ظَرْفاً يُخلُّ بالمَعْنى؛ لأنَّ التَّقديرَ يَصِيرُ: اللهُ أعلمُ في هذه المواضع، وعلمُ اللهِ لا يختلفُ باختلافِ الأمْكنة، والأزْمنة (10).

وردَّ أَبُو حَيَّان هَذَا بِأَنَّ (حَيْثُ) مِن الظّروفِ الَّتِي لا تَتَصرَّفُ، وأَنَّ الظّرفَ المُتوسّعَ فيه لا يَكونُ إلاَّ مُتَصرَّفاً؛ فَامْتَنَعَ بِذلكَ نَصْبُ (حَيْثُ ) على المَفْعولِ بهِ،

1- ينظر: همع الهوامع: 3/33

2- ينظر: الدر المصون: 524/2

38 : سورة المائدة : 38

4- ينظر: الكشاف: 632/1

5- ينظر: معانى القرآن وإعرابه: 174/2

6- ينظر: البحر المحيط: 484/3

7- ينظر: الكسائي: 124

8- سورة الأنعام : 124

9- ينظر: الدّر المصون: 172/3-173

10-ينظر : أوضح المسالك : 51/2 . همع الهوامع : 208/3

لذا فإنَّها بَاقيةٌ على ظرفيتها بطريق المَجازِ على أنْ يَضمَّنَ (أَعْلَمُ) مَعنى مَا يَتعدَّى لِذَا فإنَّها بَاقيةٌ على أنَّ التّقديرَ: اللهُ أنْفَذَ علْماً حَيْثُ يَجْعَلُ رسالتَهُ (١).

ويُرَدُّ مَا ذَهَبَ إليهِ أبو حيَّان بِأنَّ (حَيْثُ) ظَرفٌ مُتصرِّفٌ إمَّا بإضَافَةِ (لدَى) اللهَا، أو بجرِّهَا بـ(الباء)، أو (في)، وإمَّا بوقوعِهَا اسْمَاً لــ(إنَّ) كقولِ الشَّاعِرِ:

إِنَّ حَيْثُ اسْتَقَرَّ مَنْ أَنْتَ راعِيـ ـ ـ حَمِّى فيه عِـزَّةٌ وأَمـــانُ (2) فــ حَيْثُ اَسْمُ (إِنَّ) خبرُهُ (حَمِّىٰ)، كمَا أَنَّ (حَيْثُ) تُجرُّ بــ (إلَى) كقولَه: فَشَدَّ ولم يفُـزعُ بُــيُـوتــاً كَثيرَةً للى حَــيْــثُ أَلْقَتْ رحْلَها أُمُّ قَشْعَمِ (3) فَ (الله) عَرْفُنُ وَمَّ مَنْ وَ وَمَا الله وَ الله وَالله وَ الله وَ الله وَ الله وَ الله وَ الله وَ الله وَالله وَ الله وَالله و

ف (إلى) حَرْفُ جَرِّ، و (حَيْثُ) اسم مجرور، وهَذا مايتَّضحُ لي؛ لِمَا فيهِ من صِحَةٍ للمَعْني، ومن شواهد كما مرَّ.

# ب- يَصِلُ (دَخَلَ) إلى ظرف المكانِ المختصِّ دُوْنَ (في)(4):

أَجَازَ السَّمِينُ هذهِ المَسْأَلةَ وفاقاً لسيبويه (5)، والنَّحويين (6)، كقوله تعَالى: ﴿كُلَّمَا دَخُلَ عَلَيْهَا زَكَرِيًّا المَحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزِقاً ﴾ (7) فـ (المحْرَابَ) مَنْصُوبٌ على الظّرف لمَّا تقدَّمَهُ (دَخَلَ) خاصّة؛ ذلكَ لأنَّ ظرف المَكانِ المُخْتَصُ لا يَصلُ إليهِ الفعْلُ إلاَّ بواسطة (في)، فلا يُقالُ: صلَّيتُ البَيْتَ، وإنَّما: صلَّيتُ في البَيْت.

ومنْهُ أَيْضَاً قولُه تعَالى: ﴿وإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هذهِ القريةَ ﴾(8) فـ (هذهِ) مَنْصوبةٌ على الظّرف.

وذَهَبَ الأَخْفَشُ إلى نَصنبِ (المحرَابَ)، و(هذه) في الآيتينِ على المفعولِ بِهِ، لأنَّ الوَاقعَ بَعْدَ (دخلتُ) كالوَاقعِ بَعْدَ (هدَمْتُ) في قولِكَ: هدَمْتُ البَيْتَ(و)،

<sup>1-</sup> ينظر: البحر المحيط: 219/4

<sup>2-</sup> ينظر : الدّر المصون: 3/173 مغني اللبيب :177 همع الهوامع : 3/208

<sup>3-</sup> ينظر : ديوان زهير : 22 . شرح التسهيل : 232/2. الدّر المصون: 173/3 مغني اللبيب : 176

<sup>4-</sup> ينظر: الدّر المصون: 1/23 231/1

<sup>5-</sup> ينظر: الكتاب: 15/1

<sup>6-</sup> ينظر: همع الهوامع: 153/3

<sup>7-</sup> سورة آل عمران: 37

<sup>8-</sup> سورة البقرة : 58

<sup>9-</sup> ينظر: همع الهوامع: 153/3

وقال به ابنُ مَالك(1)، وردَّهُ السَّمينُ بأنَّ (دَخل) لا يَصل إلى المَفعول بِه بنفسه، فلا يُقالُ: دَخَلْتُ الأَمْرِ، وكَذا لوْ جَاءَ الظّرفُ المُختَصُّ مع غيرِ (دَخَل) تعدَى بـ (في)، وأمَّا قولُ الشّاعر:

جَزَى اللهُ رَبُّ النَّاسِ خيرَ جَزَائِهِ رَفِيقَيْنِ قالا : خَيْمَتَيْ أُمِّ مَعْبَدِ (2) فهو شَاذٌ؛ إذْ الأصلُّ: قالا: في خَيْمَتِي، وإنْ كانَ فيما ذهبَ إليهِ الأخفشُ احترامٌ لظاهر اللغة، وطبيعتها.

2- ما وافق فيه قليلاً من النَّحويينَ

أ- (أرْضناً) ظَرْف مُبْهَم في قولِهِ تعَالى : ﴿ اقْتَالَى نَا الْسَالَ وَ السَّالَ أَو السَّرَحُوه أَرْضناً ﴾ (3)(4)

ذَهَبَ السَّمينُ إلى أَنَّ (أَرْضَاً) في هذه الآية ظَرْف مُبْهَمٌ؛ لأَنَّ الظَّرف المُبْهَمَ ممَّا ليسَ لَهُ حُدُودٌ تَحْصرُهُ، ولا أقطار تَحْويه، وإليه ذَهَبَ الزّمخْشري(5)، وهُوَ مَا أَرَاه، والله أعْلَمُ.

وعدَّها ابْنُ عطيّة (6)، وأبُو حيّان (7) ظرْفاً مُخْتصّاً.

## ب- جَوازُ أَنْ يَكُونَ (خِلاف) ظَرْفَاً (8):

أَجَازَ السَّمينُ نَصنبَ (خِلاف) في قولِهِ تعَالى: ﴿ فَرِحَ المُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلافَ رَسُولِ اللهِ ﴾ (و) على الظّرف على أنَّ التقديرَ: بَعْدَ رسُولِ اللهِ ، ومنْهُ قولُ الشَّاعر: عَـقَـنَبُ اللهِ عَلَى أَنَّ التقديرَ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَيْمَا اللهُ وَاطِبُ بِيعُ خِلافَهُمْ فَكُأَنَّمَا بَسَطَ اللهُ وَاطِبُ بِيعُ خِلافَهُمْ فَكُأَنَّمَا فَكُأَنَّمَا بَسَطَ اللهُ وَاطِبُ بِيعُ خِلافَهُمْ فَكُأَنَّمَا وقولُه:

<sup>1-</sup> ينظر: شرح الكافية: 1/306

<sup>2-</sup> ينظر : ديوان حسان بن ثابت : 52 . المقرب : 164 . الدر المصون: 1/231. همع الهوامع :54/3

<sup>3-</sup> سورة يوسف: 9

<sup>4-</sup> ينظر: الدر المصون: 4/157

<sup>5-</sup> ينظر: الكشاف: 244/2

<sup>6-</sup> ينظر: المحرر الوجيز: 253/9

<sup>7-</sup> ينظر: البحر المحيط: 284/5

<sup>8-</sup> ينظر: الدر المصون: 487/3

<sup>9-</sup> سورة التوبة : 81

<sup>10-</sup> ينظر: البحر المحيط: 80/5. الذر المصون: 487/3

فَقُلْ للَّذِي يَبْقى خلافَ الَّذي مَضَى تَهَيَّأُ لأُخْرَى مـــــــــــها وكأنَّ قـــــــــــد(١)

و إلى هَذَا ذَهَبَ أَبُو عبيدة، والأخفشُ، وعيسى بْنُ عمر (2)، وهَذَا لا بَأْسَ به؛ إذْ إِنَّا نَسْتَعملُهُ في حياتنًا العامّة، فيقولُ قائلٌ: خلافَ سَاعَتين، بمَعْنى: بَعْدَ سَاعتين.

3- مَا وافقَ فيه البصريّينَ

# أ- (دُونَ) ظرْفُ مَكان لا يَتَصرَّفُ إلا بالجَرِّ بـ(مِن)(3):

ومِنْ ذلكَ قولُهُ تعَالَى: ﴿وادْعُـوا شُـهَـدَاءَكُـم مِـنْ دُونِ اللهِ إِنْ كُـنتُـم صَادِقِينَ ﴾(4) فـ(دُونَ) ظَرْفُ مَكان تَصرَّفَ بجَرِّهِ بـ(مِن)، ومَا خَرَجَ عن ذلكَ فهُوَ من باب الشَّدوذ كقول الشَّاعر:

أَلَمْ تَلَرَيا أَنِّي حَمَلْ بُلِتُ حَقِيقَتِي وباشَرْتُ حَدَّ المَوْتِ والموتُ دُونُها(5) في (دونُها) مَرْفُوعٌ على أَنَّهُ خَبَرٌ للمُبتدأ (المَوْتُ).

وَزَعَمَ الأَخْفُشُ والكوفيُّونَ تصرُّفَ في قولِهِ تعَالى: ﴿وَمَنَّا دُونَ ذَلْكَ ﴾(6) على أَنَّ (دُونَ) مُبتدأ، و(منَّا) خبرُهُ، وإنَّـمَا بُنيَ لإضافته إلى غير مُتَمكِّن(7).

ب- جَوازُ الرَّفع، والنَّصب في ظَرْف الزَّمان إنْ كانَ نكرةً مُخبراً به عن حَدَث (8):

ذَهَبَ السّمينُ والبصريُّونَ إلى إجَازَةِ هذهِ المَسْأَلَةِ مُطلقاً سَواء أكانَ الحَدَتُ مُستوعباً للظَّرف، أمْ لا، كقولِهِ تعَالى: ﴿وحَمْلُهُ وفِصالُهُ ثلاثَلُونَ شَهْراً ﴾(9) فـ (ثلاثُونَ) خَبرٌ للمُبتدأ (حَمْلُهُ) مَرْفُوعٌ، ولَوْ نُصبَ على الظَّرف الوَاقعِ مَوْقع الخَبرِ لجَازَ، ونَظيرُهُ قولُهُ تعَالى: ﴿الحَجُّ أَشْهُرٌ معْلُومَاتٌ ﴾(10) إذْ جَازَ في (أشْهُرٌ) الرَّفعُ على الخَبر، أو النَّصبُ على الظَّرف الوَاقع موقعَ الخَبر.

<sup>1-</sup> ينظر : البحر المحيط : 80/5 . الدر المصون: 487/3

<sup>2-</sup> ينظر: البحر المحيط: 80/5

<sup>393/6 153/1 :</sup> الدر المصون: 153/1

<sup>4-</sup> سورة البترة: 23

<sup>5-</sup> ينظر : الدر المصون: 153/1 . همع الهوامع : 209/3

<sup>6-</sup> سورة الجن : 11

<sup>7-</sup> ينظر: همع الهوامع: 209/3

<sup>8-</sup> ينظر : الدر المصون: 489/1-489 ( 138/6

<sup>9-</sup> سورة الأحقاف: 15

<sup>10-</sup> سورة البقرة : 197

ومَنَعَ الكوفيّونَ جَوازَ النَّصْبِ إنْ كانَ الحَدثُ مُستوعباً، فلا يُقالُ: الصَّوم يَوْماً، وإنَّما: الصَّوم يَوْمًا،

# ج- يُبْنَى الظَّرفُ إذا أُضِيفَ إلى جُملَةِ مصدَّرةِ بفعلِ ماضٍ (2):

أَجَازَ الكوفيّونَ بناءَ الظّرف وإنْ أُضيف الى جُملة فعليّة مُعربة، أو جُملة اسميّة مُستدلِّينَ بقراءَة نافع: ﴿قَالَ اللهِ هذا يـومَ ينفعُ الصَّـادِقين صِدْقُهُم ﴾(3) على نصب ليوم) من غير تنوين.

وهي مَسْأَلَةٌ قَيَّدَهَا البصريّونَ(4) بإضافة الظَّرف إلى جُمْلَةٍ مُصدَّرةٍ بفعلٍ مَاضٍ كقول النَّابغة:

علَى حينَ عاتَبْتُ الْمَشيبَ علَى الصِّبَا فَقُلْتُ: أَلَمَّا تَصِيْحُ وَالشَّيْبِ وَازِعُ (5) في حينَ عاتَبْتُ الْمَشيبَ على الفَتحِ لإضافته إلى فعل ماض، وهُوَ مَا ذَهَبَ إليه السَّمينُ، وخَرَّجَ قراءَةَ نَافع على أنَّ (يومَ) مَنصوبٌ على الظَّرف مُتعلِّقٌ بِخبرِ المُبتدأ على أنَّ التقديرَ: هذا واقعٌ أو يقعَ في يَوْم يَنْفَعُ.

3- مَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قَدْ تَفْرَّدَ بِهِ

# أ- المُختصُ مِن الأمْكنةِ لا يَصلُ إليهِ الفعلُ إلاَّ بـ(فِي)(6):

عَدَّ السَّمينُ (صِرَاطَكَ) في قولِه تعَالى: ﴿قَالَ فَيِمَا أَغُويْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ المُسْتَقِيمَ ﴾(7) مَنْصُوباً على المَنْعَزل به \_ ولَعَلَّهُ قَصدَ به النَّصب على المفعول؛ لأنَّ الفعلَ قبْلَهُ، وإنْ كانَ قاصِراً، فقدْ ضُمِّنَ مَعْنَى فعل مُتَعَدِّ على أنَّ المفعول؛ لأنَّ الفعلَ قبْلَهُ، وإنْ كانَ قاصِراً، فقدْ ضُمِّنَ مَعْنَى فعل مُتَعدً على أنَّ المقديرَ: لألزمنَّ مِنْ صراطكَ المستقيم بِقُعودي عليه، ومَنَعَ أنْ يُنصَب على الظرف التَّقديرَ: لألزمنَّ مِنْ طَرف مَكانٍ مُختص لا يصل اليه الفعل بنفسه إلا برفي)، فيقال: في المسجد.

<sup>1-</sup> بنظر : إعراب القرآن : ابن النحاس : 294/1

<sup>2-</sup> ينظر: الدر المصون: 659/2\_ 660. 34/6

<sup>3-</sup> سورة المائدة : 119

<sup>4-</sup> ينظر: إحراب القرآن: ابن النحاس: 53/2

<sup>5-</sup> ينظر: ديوان النابغة الذبياني: 44. المسائل المشكلة 337. الإنصاف: 269/1. الدر المصون: 660/2

<sup>6-</sup> ينظر: الدر المصون: 242/3

<sup>7-</sup> سورة الأعراف : 16

وشَدَّ ابنُ الطراوة(١) في أنْ جَعَلَ (الصّراط) ظرف مكانٍ مُبْهَماً، وجَعَلَ مثلَهُ (الطَّريقَ) في قول الشَّاعر:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَـ تُنبُ هُ فِيهِ كما عَسَلَ الطَّريقَ التَّعْلَبُ (2)

وقد عَدَّهُ السَّمينُ شاذًا لأنَّ الأصلَّ: كمَا عَسلَ فِي الطَّريقِ، وذَهَبَ الزَّجَّاجُ(٤)، والنَّحويُّونَ(4) إلى أنَّ (صِرَاطَكَ) في الآية منصوب على إسْقاط الخافض في حين ضعَقفه السَّمينُ من حَيْثُ إنَّ حَرْفَ الجَرِّ لا يَطَّردُ حَذْفُهُ.

#### 2-2-11 المفعول معه

لمْ يَأْخُذ المَفعولُ مَعَهُ حُقَّهُ كغَيْرِهِ مِنَ الأَبْوَابِ النَّحْوِيّةِ مِنْ مُنَاقِسَة، وبَيَانِ لَمَسائِلِهِ عِنْدَ السَّمينِ، ولَعَلَّ هَذَا رَاجِعٌ إلى قلَّةِ مَا وَرَدَ في كتاب الله – عزَّ وجلَّ – إذْ يكونُ مَحْصُورًا في مَواضعَ قليلة (5)، كمَا أَنَّهُ حَاوَلَ تَرجيحَ الْعَطْفَ على المَعيَّة في مُعْظَمِ ذلكَ ضَابِطُهُ مَتى أَمْكُنَ الْعَطْفُ مِنْ غَيْرِ ضَعْفٍ، ولا إِخْلالٍ بِمَعْنى رُجِّحَ على المَعيّة "(6)، وكأنَّهُ فرارٌ من المَفْعُول مَعَهُ، ومنْ ذلكَ:

1- قولُه تَعَالى: ﴿ هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وصَدُّوكُمْ عَنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ والْهَدْيَ مَعْكُوفَاً أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ ﴾ (7) على أَنَّ (الْهَدْيَ) مَنْصُوبٌ عَطْفًا على الضّميرِ المنصوبِ في (صدُّوكُمْ).

2- قولُه تَعَالَى: ﴿فَذَرْهُمْ ومَا يَفْتَرُونَ ﴾(8) فجُمْلَةُ (ومَا يَفْتَرُونَ) محلَّهَا النَّصبُ عَطْفاً على الضّمير المنصوب في (فَذَرْهُمْ).

3- قولُه تعَالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهُ وَأَخَاهُ ﴾ (9) فـ (أَخَاهُ) مَنْصُوبٌ عَطْفاً على الهَاءِ في

<sup>1-</sup> ينظر: همع الهوامع: 154/3

<sup>2-</sup> ينظر : المسائل المشكلة : 549 . الذر المصون: 242/3 أوضح المسائك : 16/2 مغني اللبيب : 750/681

<sup>3-</sup> ينظر: إعراب القرآن: 117/1

<sup>4-</sup> ينظر: إعراب القرآن: ابن النحاس: 117/2

<sup>5-</sup> هذه المواضع على اختلاف فيها بين النحويين ، يمكن إجمالها كما يلي : الأنعام :112 ، 137 . الأعراف : 111 . يونس : 71 . يوسف : 4 . الأنبياء : 79 . الفرقان : 17 . سبأ : 10 . الفتح : 25. الحشر : 9 .

<sup>6-</sup> الذر المصون: 3/161 /319 /54/4 153 /54/6

<sup>7-</sup> سورة الفتح: 25

<sup>8-</sup> سورة الأنعام :112

<sup>9-</sup> سورة الأعراف : 111

(أرْجِهُ).

4- قُولُهُ تَعَالَى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبَا والشَّمْسَ والْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾(١) فعَطَفَ (الشَّمْسَ) على مفعولِ رَأَيْتُ (أَحَدَ عَشَرَ)

وقد بَنَى صحة النَّصب على المفعول معه بإمكانية العَطف على ما قبلَه فإن لم يَصح عَطْفُهُ لَمْ يَقللُ اللهِ عَلْمَ اللهِ عَلْمَ اللهِ عَلْمَ اللهِ عَلْمَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِل

ومثل هذا قولُه تعالى: ﴿والَّذِين تَبَوَّأُوا الدَّارَ والإيمانَ مِن قَبْلِهِم ﴾(4) إذْ لا يَصحُّ نَصنبَ (الإيمانَ) على المَفْعُولِ مَعَهُ؛ لأنَّهُ لا يُقالُ: تبوَّأُوا الإيمانَ، بلُ اعتقدوا الإيمان.

1- مَا وَافَقُ فَيْهُ الْبَصريّينَ

### أ- عاملُ النَّصب في المَفعول مَعَهُ (5):

ذَهَبَ البَصريّونَ إلى أنَّ المَفعولَ مَعَهُ مَنْصُوبٌ بِالفعْلِ الَّذِي قبلَهُ بتوسط الوَاوِ كَقولِهم: اسْتَوى المَاء والخَشْبَة ، وإليه ذَهَبَ السَّمينُ، وذَهَبَ الكوفيُّونَ إلى أنَّ نصبَهُ على الخلف، والأخْفُشُ إلى أنَّ مَا بَعْدَ الوَاوِ يَنْتَصبُ بانْتصابِ مَع في نحو: جئتُ معه، وفي هذه المَسْألة خلافٌ مَشْهورٌ ليْسَ هَذَا مَحلَّه(6).

#### 2-2-2 النصب على الاشتغال

1- مَا وَافْقَ فَيهِ كَثِيرَاً مِنَ النَّحويِّينَ

أ- يَترجَّحُ نَصْبُ الاسم المشعولِ عَنْهُ إِنْ كَانَ بَعْدَ شَيْءٍ الْغَالَبِ أَنْ يَلْيَهُ فِعُلِّ(7):

ذَهَبَ السَّمينُ إلى أنَّ (بَشَرَاً) في قولِه تعَالى: ﴿فَقَالُوا أَبَشَرَاً منَّا وَاحداً

<sup>1-</sup> سورة يوسف: 4

<sup>2-</sup> سورة يونس: 71

<sup>3-</sup> ينظر : المقرب : 175 مغني اللبيب : 471 . شرح ابن عقيل : 596/1 . همع الهوامع : 244/3

<sup>4-</sup> سورة الحشر: 9

<sup>5-</sup> ينظر: الدّر المصون: 65/4 295/6

<sup>6-</sup> ينظر: الإنصاف: 228/1

<sup>7-</sup> ينظر: الدر المصون: 406/1. 6/22

نَتَبِعُهُ ﴾(1) مَنْصوبٌ على الاشتغالِ، وهو الرّاجحُ؛ لِتقدّم هَمْزَة الاسْتفهام هي بالفعلِ أولى، وهُوَ مُخْتَارُ سيبويه، وأنْصاره(2)، ومنْهُ قولُ الشّاعر:

أَثَعْلَبَةَ الفَوارِسِ أَمْ رِيَاحَاً عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةً وَالخِشَابَا(3) إِذْ نَصَبَ (تَعْلَبَةً) على الاشْتغال؛ لوُقوعِه بَعْدَ هَمزة الاسْتفهام.

وذَهَبَ ابْنُ الطراوة إلى التّفرقة بَيْنَ أنْ يكونَ الاستفهامُ عن الاسم كما في البَيْتِ السّابق؛ ولذا يجب نصبه (4).

2- مَا وافقَ فيهِ البصريّينَ

## أ- الاسم المَشْغُولُ عنه مَنْصُوبٌ بفعل مُقدّر (5):

ذَهَبَ السَّمينُ إلى أنَّ (زَيْداً) في قولنا: زَيْداً ضرَبْتُهُ، مَنْصُوبٌ على الاشتغالِ بفعل مقدَّرٍ يُفسِّرُهُ (ضَرَبْتُهُ) مِنْ حَيْثُ المَعْنى لا مِنْ حَيْثُ اللفظُ على أنَّ التقدير: ضرَبْتُهُ، والقولُ نفسهُ في (الظَّالمينَ) في قولِه تعالى: ﴿والظَّالمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً ﴾(6)، وهو منصوبٌ عنْدَ الكوفيينَ بالفعل الواقع على الهاء(7).

### 2-2-11 التّنازع

1- مَا وافقَ فيه كثيرًا منَ النَّحويّينَ

## أ- التَّنازع على الحَال(8):

مَنَعَ السَّمينُ هذهِ المَسْأَلةَ لأنَّ الإعْمالَ يَسْتلزمُ الإضْمَارَ، والحَالُ لا تُضمَرُ؛ لأَنَّها لا تكونُ إلا نكرةً، أو مؤوَّلةً بِهَا كقولِه تعَالى: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدَاً يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَلِيْعَبْ وَإِنَّا لَهُ لحافظُونَ ﴾ (9) فقولُهُ: (وإنَّا لَهُ لحافظُونَ ) جُمْلةٌ حَاليّة، والعَامِلُ فيهَا أحَدُ شَيئين:

<sup>1-</sup> سورة القمر : 24

<sup>2-</sup> ينظر: الكتاب: 102/1

<sup>3-</sup> ينظر : ديوان جرير : 59 . الدر المصون: 406/1 أوضح المسالك : 8/2

<sup>4-</sup> ينظر : أوضح المسالك : 8/2 همع الهوامع : 154/5

<sup>5-</sup> ينظر : الدر المصون: 452/6

<sup>6-</sup> سورة الإنسان: 31

<sup>7-</sup> ينظر: الإنصاف: 1/85

<sup>8-</sup> ينظر: الدّر المصون: 160/4\_161

<sup>9-</sup> سورة يوسف : 12

إمَّا الأمرُ (أرْسِلْهُ)، وإمَّا جوابه (يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ)، ولا يَجوزُ عدُّها من التَّنازِع لِمَا بيَّنْتُه، وهُو مَذهبُ الجمهورِ، ونقل السِّيوطي جوازَه عندَ ابْن معط(١).

# ب- التَّنازِعُ في معمولِ متقدِّم(2):

قيَّدَ السَّمينُ والجمهورُ هذه المَسألة بأنْ يَتقدَّمَ العَامِلانِ على المَعْمُولِ، نَحو: ضَرَبْتُ وشْتَمْتُ زَيْداً، وأَجَازَهَا الفارسيُّ في تأخّرِ أحد العَامِلينِ(3).

## ج- التَّنازعُ في فعْلي التَّعجُّب(4):

مَنَعَ السَّمِينُ هذه المسألة وفَاقاً للجَمْهور؛ لئلا يَلزمَ إعْمالَ عَاملِ دُوْنَ آخر؛ إذْ إِنَّ مِن شَرَطِ التَّنازِعِ صِحَّةَ تسلُّطِ كلَّ من العَاملينِ على المَعمول، وجَوَازُهُ في فعلي التَّعجُب يَلتزمُ فيه إعمالُ العَّالي الثَّاني الأَنَّه الا يُفْصلُ بَيْنَ فعل التعجُب ومعمولِه، نحو: مَا أَعْسَنَ وأَجْمَلَ عَليّاً، وهي مَسْألةً أَجَازَهَا المبرِّدُرى.

2- مَا وَافقَ فيه البَصريّينَ

# أ- إعْمالُ الفعلِ الثَّاني أولي من الأوَّل(6):

ذَهَبَ السَّمينُ والبصريّونَ إلى أنَّ العاملَ الثَّاني أولى في العَملِ من الأوَّل كقولهِ تعَالى: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَاتَا أَوْ نَهَاراً ﴾ (7) حَيْثُ تَقدَّمَ عاملانِ: (أَرَأَيْتُمْ)، وتأخَّر مَعْمُولٌ واحد لهُمَا (عَذَابُهُ) الأوَّلُ يَطلُبُهُ مَفعُولاً، والثَّاني يَطلُبُهُ فاعلً، وقد أعْملَ الثَّاني، ولو أعملَ الأوَّل؛ لأضمر في التَّاني؛ إذْ الحذف منه لا يكونُ إلاَّ ضرورة، أو في قليل من الكلام.

ومنه قولُهُ تعَالى: ﴿ آتُونِي أَفْرِغُ عَلَيْهِ قِطْراً ﴾ (8) فأعْمَلَ الفِعْلَ الثَّانِي (أَفْرِغُ)، ولو أَعْمَلَ الفِعْلَ الأولَ لقالَ: أَفْرِغُهُ عَليه، ومثلُ هَذا كَثِيرٌ في القرآنِ الكريمِ كقولِهِ

<sup>1-</sup> ينظر : همع الهوامع : 5/147

<sup>2-</sup> ينظر: الدر المصون: 514/3

<sup>3-</sup> ينظر: المسائل المشكلة: 455

<sup>4-</sup> ينظر: الدر المصون: 568/2

<sup>5-</sup> ينظر : أوضح المسالك : 23/2 همع للهوامع : 145/5

<sup>6-</sup> ينظر : الدر المصون: 4/39 /483 397/5 6

<sup>7-</sup> سورة يونس: 50

<sup>8-</sup> سورة الكهف : 96

تعَالَى: ﴿فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُم لِقَاءَ يَوْمِكُم هذا﴾(١) وقولِهِ: ﴿هَاؤُمُ اقْرَأُوا كِتَابِيَه﴾(2).

وذَهَبَ الكوفيُّونَ إلى أنَّ إعْمَالَ الفِعْلِ الأوَّلِ أُولَى نَحو: أَكْرَمَنِي و أَكْرَمْتُ زَيْداً (3)

#### 2-2-1 المستثنى

1- ما وافق فيه كثيرًا من النَّحويِّينَ

أ- (إلاً) لا تكونُ زَائدَةً(4):

لَمْ يَقُلِ السَّمِينُ بزيادَةِ (إلاً)، وأمَّا قولُه تعَالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لا يَسْمَعُ إلا دُعَاءً ونِدَاءً ﴾(5) فهذا استثناءٌ مُفرَّغٌ افْتقرَ فيه مَا قَبْل (إلاَّ) لَمَا بَعْدَهُ، ونَظِيرُهُ قولُه تعَالى: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إلا أَنْفُسَهُمْ ﴾(6)، وقولُهُ: ﴿لاَ تَعْبُدُونَ إلاَّ اللهِ ﴾(7).

ومنه قولُ الشَّاعر:

حَرَاجِيهِ مَا تَنْفُكُ إِلا مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدَا قَفْر ا(8) وقدْ عدَّهَا الأصمْمَعي، و ابن جنّى زَائدة (9).

ب- (إلاً) صفِةٌ بِمَنْزِلةِ (غَيْرَ) في قولِهِ تعَالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاَّ اللهُ لَفُسَدَتَا ﴾(10)(11)

ذهبَ السَّمينُ إلى أنَّ (إلاَّ) في هذهِ الآيَةِ صِفَةٌ للنَّكرةِ (آلِهَةٌ) بمنزلةِ (غيرَ) إذْ يَجوزُ الوَصْفُ بــ(إلاَّ) بشروط منْهَا:

1 ـ تَنكيرُ الموصوف أو قُربه من النّكرة بأنْ يكُونَ مُتعرّفاً بـ (أل) الجنسية كقوله:

<sup>1-</sup> سورة السجدة :14

<sup>2-</sup> سورة الحاقة :19

<sup>3-</sup> ينظر: الإنصاف: 87/1

<sup>4-</sup> ينظر : اندر المصون: 115/115/1

<sup>5-</sup> سورة البقرة : 171

<sup>6-</sup> سورة البقرة : 9

<sup>7-</sup> سورة البقرة : 83

<sup>8-</sup> ينظر : ديوان ذي الرمة :1419 . الإنصاف : 148/1 . الدّر المصون: 440/1 . مغني اللبيب :102

<sup>9-</sup> ينظر: همع الهوامع: 274/3

<sup>10-</sup> سورة الانبياء : 22

<sup>11-</sup> ينظر : الدِّر المصون: 77/5-78

أنيخت فألقت بلدة فوق بليدة قليل بها الأصوات إلا بعامها (١) في المناسة في الأصوات الله المعرف بالمناسة في المناسقة في المناسقة

2 \_ أَنْ يَكُونَ مَوْصُوفُهَا جَمْعًا صَريحاً كالآية السّابقة.

3- أنْ يكونَ مَا في قوّةِ الجَمع كقوله:

لو ْ كَانَ غِيرِي سُلَيْمى ، اليومَ غيَّرهُ وَقْعُ الحوادِثِ إِلاَّ الصَّارِمُ الذَّكَرُ (2) فَ (اللَّ الصَّارِمُ) صفَةٌ لـ (غيْري) لأنَّه في مَعْنَى الجَمْع.

4- أَنْ لا يُحذف موصوفُهَا بعكس (غَيْر)، فلا يُقالُ: جاءنِي إلاَّ زَيْد، ويُقالُ: جاءني غَيْرُ زَيْد، وهَذَا مَذْهَبُ سيبويه(3).

وقدْ زَعَمَ المُبرِّدُ أَنَّ (إلاً) في الآيَةِ للاستثناء(4).

## ج- عملُ مَا قبل (إلاً) فيمَا بَعْدَهَا(5):

ذَهَبَ السَّمينُ إلى أَنَّ مَا بَعد (إلاً) لا يكونُ مَعْمولاً لمَا قبلَهُ إلاَّ إذا كانَ مُستثنى منه نَحو: مَا قامَ إلاَّ زيداً القَوْمُ، أو مُستثنى نحو: قامَ القومُ إلاَّ زيداً، أو تابِعاً للمُستثنى منه نحو: ما جَاءني أحَد إلاَّ زيداً خَيْرٌ من عَمرو، وعَدَا هذه المواضع الثلاثة، فإنَّه لا يَجوزُ أَنْ يَعْملَ ما قبلَ (إلاَّ) فيما بعدَها، وهو مَذْهبُ النَّحويينَ (6) خِلافاً للزَّمَخْشري (7) والحوفي (8).

## د- مَجِيءُ (غَيْرَ) مَعْرفة (9):

مَنَعَ السَّمينُ والجمهورُ هذه المَسألةَ مُطْلقاً سواء أكانَتْ مُضافةً كقولِهِ تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَقَها فلا تَحِلُّ لهُ مِن بعْدُ حتَّى تَتكِحَ زَوْجاً غيْرَهُ ﴾(10)، أمْ واقعةً بيْنَ ضيدينِ

<sup>1-</sup> ينظر : ديوان ذي الرمة : 1004 . مغني اللبيب : 100 همع الهوامع : 271/3

<sup>2-</sup> ينظر : ديوان لبيد : 62 . شرح التسهيل : 300/2 . تذكرة النحاة : 296. الدر المصون: 77/5

<sup>332-331/2 :</sup> الكتاب : 332-331/

<sup>4-</sup> ينظر : مغنى اللبيب : 100-101 . لغلُّ المبرد قد رجع عن رأيه هذا ، ينظر : المقتضب : 408/4

<sup>5-</sup> ينظر : الدّر المصون: 167/2 /328/140/92/4

<sup>6-</sup> ينظر : الأشباه والنظائر : 101/2

<sup>7-</sup> ينظر : الكشاف : 2/213/128/2

<sup>8-</sup> ينظر: البحر المحيط: 494/5

<sup>9-</sup> ينظر: الدر المصون: 562/83/1

<sup>10-</sup> سورة البقرة :230

كقوله تعالى: ﴿صراطَ الَّذينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ المغضوبِ عليهم﴾(١)، وهيَ مَسْأَلَةٌ أَجَازَهَا ابنُ السّرّاج على الوجه الثّاني(2).

2- مَا وافقَ فيه البَصريّينَ

أ- تُقَدَّرُ (إلاًّ) بـ (لَكنْ)، ولا تكونُ بمَعنى الواو (3):

ذَهَبَ السَّمينُ والبصريّونَ إلى أنَّ (إلاَّ) تُقدَّرُ بـ (لَكِنْ) كقولِه تعَالى: ﴿لا خَيْرَ فِي كَثيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إلاَّ مَنْ أَمَرَ بِصدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إصدلاّحٍ بَينَ النَّاسِ (4) في كثيرٍ مِنْ نَجُواهُمْ إلاَّ مَنْ أَمَرَ بِصدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إصدلاّحٍ بَينَ النَّاسِ (4) فـ (إلاَّ) هَاهُنا اسْتثناءٌ منقطع، والمَعْنى: لَكِنْ مَنْ أَمَرَ بِصدَقَةٍ ففي نجواه الخير، ومثله قولُه تعَالى: ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمِ إلاَّ اتباعَ الظَّنِّ (5) والمَعْنى: لَكِنْ يَتَبعُونِ الظَّنَ .

أمًّا كُونْ (إلاًّ) بمعنى الواو، وهُو مَذهب الكوفيين (6)، فهُو مَر ْجوح، وأمَّا قولُ الشَّاعر:

وكُلُّ أَنْ مُسُفَارِقَسُةُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَسِيكَ إِلاَّ الْسُفَرَقَدَانِ (7) فَصَارِ الْفَرْقَدَينِ . فَعَرْ الْفَرْقَدَينِ .

ب- بِناءُ (غَيْرَ) على الفَتْحِ(8):

أَجَازَ السَّمينُ، والبصريُّونَ بِنَاءَ (غَيْرَ) إِذَا أُضيفَتْ إلى غَيْرِ مُتمكّن فقط كقولِ الشَّاعر:

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ في غُصونٍ ذَاتِ أَوْقَالُ (و) فَا لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرِ مُتمكّنِ (أَنْ)، وهي فاعل ونظيره فارغيْر) مُبنيَّةٌ على الفَتْح؛ لإضافَتِهَا إلى غيْرِ مُتمكّنِ (أَنْ)، وهي فاعل ونظيره قراءة ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وأبي جعفر، ويعقوب: ﴿إِنَّهُ لَحَقِّ مَثْلَ مَا أَنَّكُمْ

<sup>1-</sup> سورة الفاتحة : 6-7

<sup>2-</sup> ينظر: مغني اللبيب: 210

<sup>3-</sup> ينظر : الدّر المصون: 1/280 ــ 281. 425/2 /458

<sup>4-</sup> سورة النساء : 114

<sup>5-</sup> سورة النساء : 157

<sup>6-</sup> ينظر: الإنصاف: 248/1

<sup>7-</sup> ينظر : الإنصاف : 250/1 . شرح التسهيل : 255/2 . تذكرة النحاة : 295 . الدر المصون: 281/1 .

<sup>8-</sup> ينظر: الدر المصون: 4/125. 187/6

<sup>9-</sup> ينظر : الإنصاف : 265/1 . المسائل المشكلة : 337 . شرح التسهيل : 313/2 . الدّر المصون: 425/4. مغنى اللبيب : 211،671.

تَنْطِقُونَ ﴾(1) فبُنيت (مثل) على الفتح، وإنْ كانت في موضع رفع لأنَّها اسمٌ مبهمٌ مثل (غَيْرَ) أُضيفَ إلى غير مُتمكّن(2)، كما بُنيت في قوله:

فَتَدَاعِی مُنْخُراهُ بِدَمٍ مِثْلَ ما أَثُمَ رَ حُمّاصُ الجَبَلِ(3) بفتح (مثْل) مَع أَنَّهَا نَعْتُ لـ(دَمٍ)، وأجَازَ الكوفيُّونَ هذه المَسْأَلةَ في كُلَّ مَوضع يحسن فيه (إلاَّ) سَواء أُضيَفَتْ إلى متمكّن، أو غير مُتمكّن(4).

# ج- مَا بَعد (إلاً) تَابعٌ لمَا قَبلهَا في الكلام المَنفيّ(5):

أَجَازَ السَّمينُ، والبصريُّونَ هذه المَسألة كقوله تعَالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلا قَايِلٌ مِنْهُم ﴾ (6) حَيْثُ رَفَعَ (قليلٌ) على أنَّهَا بَدَلٌ مِن فَاعلِ (فَعَلُوهُ)؛ لأنَّ الكلامَ غيرُ موجب، ومنه قراءة ابن كثير وأبي عمرو: ﴿ولاَ يَلْتَفِتْ مَنْكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتُكَ ﴾ (7) برفع تاء (امْرَأَتُكَ) على أنَّها بَدَلٌ من (أحَدٌ) خلافاً للكوفيين الَّذينَ يَذْهَبونَ إلى أنَّ (إلاً) حَرْفُ عَطْف بمَنزلة (لا) العاطفة في أنَّ ما بَعْدَهَا مُخالفٌ لمَا قبلَهُ (8).

#### 15-2-2 الحَال

1- مَا وافقَ فيه كثيرًا من النَّحويِّينَ

# أ- الفصل بين الحال، وصاحبِها (و):

اعْتد السّمين في جَواز هذه المسألة بقراءة الحسن، وزيد بن علي، وسعيد بن جبير، وعيسمى بن عُمر، والسدي: ﴿قَالَ يَا قُومِ هَوَلاءِ بَنَاتِي هُنَ أَطْهِرَ لَكُم ﴾(١٥) فنصنب (أطْهر) على أنّها حَالٌ من (بَنَاتِي)، ويكون قد فصل بَيْنَ الحَال، وصاحبِها بــ(هُنّ)، ويُحمَلُ على هَذا قولُهُم: أكثر أكلي التّفاحة هي نضيجة ، حَيث فصل بَيْن

<sup>1-</sup> سورة الذاريات : 23

<sup>2-</sup> ينظر: الإنصاف: 267/1

<sup>3-</sup> ينظر: المسائل المشكلة: 339. الدّر المصون: 67/6

<sup>4-</sup> ينظر: الإنصاف: 265/1

<sup>5-</sup> ينظر : الدّر المصون: 1/605 . 386/2

<sup>6-</sup> سورة النساء : 66

<sup>7-</sup> سورة هود : 81

<sup>8-</sup> ينظر: البحر المحيط: 297/3. مغني اللبيب: 98- 99

<sup>9-</sup> ينظر: الدر المصون: 118/4

<sup>10−</sup> سورة هود : 78

الحَالِ (نَضيجة )، وصاحبِها (التّفاحة) بـ (هِيَ)، وهي مَسْأَلةٌ لمْ يُجزْهَا بَعْضُ النّحويّينَ (١)؛ فحَمَلُوا الآية على أنَّ (لَكُم) خَبرُ (هُنَّ)، وأمَّا المثالُ المذكورُ فقدَّروا فيه (كانَ)، ونصَبُوا بِهَا (نَضيجةً).

### ب- جَوازُ تَعدُّد الحَال وصاحبُها مُفردٌ(2):

أَجَازَ السَّمينُ هذه المَسْأَلةَ وفاقاً لكَثيرِ مِن النَّحويِّينَ (3) كقوله تعَالى: ﴿الحمدُ سَهِ الَّذِي أَنْزَلَ عِلى عَبْدِهِ الكتابَ ولِمْ يَجْعل لَهُ عَوَجَاً قَيِّماً ﴾ (4)، فالجُمْلَةُ المَنفيَّةُ (لمْ يَجْعل لَهُ عَوَجاً قَيِّماً ﴾ (4)، خال، و (قَيِّماً ) حَالٌ ثانية على أنَّ التَّقديرَ: أنْزلَهُ غَيْرَ جَاعل لَهُ عَوَجاً قيِّماً.

ومنه قولُهُ تعَالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ والقَمَرَ دَائِبَيْنِ ﴾ (5) فَ (دَائِبَيْنِ) حَالٌ مِن (الشَّمْسَ والقَمرَ) على أنَّ التَّقديرَ: دَائِبَةً ودَائِباً، إلاَّ أنَّ بَعْضَ النَّحويِّينَ مَنَعُوا هَذَا التَّعددَ في الحَالِ كابن عصفور (6)، وغيره (7).

# ج- تقديمُ الحَالِ على صاحبِهَا المَجرورِ بالحَرْف، والعَامل مَعَا (8):

عد السّمين تقديم الحال على صاحبِها المَجرور بحرف الجر"، والعامل معا ضعيفاً إنْ لمْ يكن مُمْتنعاً؛ لذا فإنّه لا يُجيزُ نصب (من حسابك) في قوله تعالى: ﴿ وَمَا مِن حِسَابِكَ عَلَيهم مِن شَيءٍ ﴾ (و) على الحال؛ لأنّه يلزمُ تقديم الحال على صاحبِها (من شيءٍ)، وعلى عاملها المقدّر، وهُو الاستقرار على أنّ التّقدير: ما استقر عليهم شيءٌ من حسابك، والقول نفسه في (في الأرض) في قوله تعالى: ﴿ وَلَكُم في الأرضِ مُسْتَقَرّ ومَتاعٌ إلى حينٍ ﴾ (10) كما اعتد على ضعف بعض أوجه الإعراب بهذه المَسْألة ، ومن ذلك :

<sup>1-</sup> ينظر : إعراب القرآن لابن النحاس : 295/2-296

<sup>2-</sup> ينظر: الدّر المصون: 431/271/4

<sup>3-</sup> ينظر : شرح الكافية 339/1 . أوضح المسالك : 96/2

<sup>4-</sup> سورة الكهف : 1-2

<sup>5-</sup> سورة إبراهيم : 33

<sup>6-</sup> ينظر : المقرب : 173

<sup>7-</sup> ينظر : أوضح المسالك : 99/2

<sup>8-</sup> ينظر : الدّر المصون: 172/2 . 557/194/1 - 8

<sup>·</sup> ق الأنعام: 52

<sup>10-</sup> سورة البقرة : 36

أ- في قولِهُ تعَالى: ﴿وللرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَهُ ﴾(١) وجْهَانِ: أَظهر هما: أَنَ (للرِّجَالِ) خَبَرٌ مُقدَّمٌ، و(دَرَجَةٌ) مُبْتَدأً مُؤخَّرٌ، والثَّاني: أَنْ يَكُونَ (عَلَيْهِنَّ) هُوَ الخَبَرُ، و(للرِّجَالِ) حَالاً مِن (دَرَجَةٌ)، وعدَّ هَذَا الوجْهَ ضَعِيفًا مِن حَيْثُ إِنَّهُ يلزمُ تقديم الحَالِ على عاملِهَا المعنويّ.

ب- في قولِه تعالى: ﴿وللهِ على النّاسِ حِجُّ البَيتِ﴾(2) وجْهَانِ: الأول: (للهِ) مُتَعلَّقٌ بِحَبرِ المُبتدأ (حِجُّ البَيتِ)، و(على النّاسِ) مُتعلِّقٌ بِمَا تعلَّقَ به الخَبرُ (للهِ)، أو مُتعلَّق بمَحْذُوف على أنَّهُ حالٌ من الضّميرِ المستكن في (للهِ)، والعاملُ فيه أَيْضاً ذلك الاستقرارُ المَحْذوف، الثَّاني: أنْ يكونَ (على النَّاسِ) هُوَ الخبرُ و(للهِ) مُتعلِّقٌ بمَا تعلَّق به الخبرُ، ويضعفُ أنْ يكونَ حَالاً من الضّميرِ في (على النَّاسِ)؛ لئلا يلزم تقديم الحال على عاملِهَا المَعنوي (الاستقرار)، أمَّا ابنُ مالك(3) فإنَّهُ يُجيزُ هذا التقديمَ مُعتدًا بقول الشَّاعر:

غَافِلاً تَعْرِضُ المَنِيَّةُ لِلمَرْ عِ فَيُدْعَى وَلاتَ حَيِنَ إِبَاءِ (4) فَافِلاً حَالٌ قد تقدَّمتْ على صاحبِهَا (المَرء)، وعلى عاملِهَا (تَعْرِضُ).

2- مَا وَافْقَ فَيْهِ قَلِيلًا مِنَ النَّحُويِّينَ

أ- تقديم الحال على صاحبها المَجرور بحَرْف الجَرِّ (٥):

اعْتَدَّ السَّمِينُ في هَذه المَسَالَةِ بالسَّمَاعِ مِن القُرآنِ، وكلامِ العرب، أمَّا القرآنُ فقولُهُ تَعَالَى: ﴿وَآمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصِدَّقاً لِمَا مَعَكُم ولا تَكُونُوا أُوَّلَ كافر به ﴾(6)، حَبْثُ قدَّمَ الحَالَ (مُصِدِّقاً) على صاحبِها (مَا) المَجرور بحَرث الجَرِّ، وأمَّا كلامُ العرب فقولُ الشَّاعِر:

فَانْ تَكُ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ ونِسْوةٌ فَلَانَ تَنَدْهَبُوا فِرْغَا بِقَتْل حِبَال (7) ف (فِرْغَا) حَالٌ مقدَّمَةٌ على صاحبِهَا المَجرورِ بالبَاءِ (قَتْل)، وقد نَقَلَ ابْنُ مالك أنَّ

<sup>1-</sup> سورة البقرة: 228

<sup>2-</sup> سورة آل عمران: 97

<sup>335/1 :</sup> شرح الكافية : 335/1

<sup>4-</sup> ينظر : شرح الكافية : 335/1 . شرح التسهيل : 377/1 338/2 . الذر المصون: 86/3 .

<sup>5-</sup> ينظر: الدر المصون: 205/1

<sup>6-</sup> سورة البقرة : 41

<sup>7-</sup> ينظر: شرح الكافية: 335/1. الدر المصون: 205/1

"أكثرَ النَّحويينَ يَقيسُ المَجرورَ بحَرْف على المَجْرورِ بالإضافةِ فيُلحقهُ بهِ في امتناعِ تقدّم حَالِهِ عليه، فلا يُجيزُونَ في نحو: مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً: مَرَرْتُ جَالِسَةً بِهِنْدٍ"(١). 3- مَا وَافقَ فيه البصريينَ

### أ- جَوازُ تقديمُ الحَالِ على عاملهَا المتصرِّف(2):

اعْتد السّمين في هذه الإجازة بقوله تعالى: ﴿ خُشّعاً أَبْصارُهُم يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُم جراد مُنْتَشِر ﴾(3) إذْ تقدَّمَت الحَالُ (خُشَّعاً) على عاملها المُتصرف (يَخْرُجُونَ)، ومثلُه قولُ العرب: شَتَّى تؤوبُ الحلبةُ (4)، على أنَّ (شتَّى) حَالٌ من (الحلبةُ) قُدِّمت على عاملها المتصرف (تؤوبُ)، وقولُ الشَّاعر:

سريعاً يهُون الصَّعْبُ عند أُولي النَّهَى إذا برجاء صادق قابَلوا البأسَارة) فـ (سريعاً) حَالٌ من (الصَّعْبُ) قُدِّمتْ على عاملِهَا المتصرف (يَهُون)، وعليه البصريُون، وأَجَازَهَا الكوفيُّونَ مع المُضمْر نحو: رَاكِباً جِئْتُ، خلافاً للاسمِ الظَّاهر (6)

ب- النَّصبُ على الحَالِ في قولِهِ تعالى: ﴿ فَمَا لَكُم في المُنَافِقِين فَتَتَيْنِ ﴾ (7) (8)

ذَهَبَ السَّمينُ، والبصريُّونَ إلى أنَّ (فَتَتَيْنِ) في هذه الآيَةِ مَنصوبٌ على الحَالِ، وهِيَ الرَّمَةُ؛ لأنَّ الكلامَ لا يَتمّ دُونَهَا، ومثلُه قولُه تعَالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذكِرَة مُعْرِضِين﴾ (9) حَيْثُ نَصَبَ (مُعْرِضِينَ) على الحَالِ، وقدْ عَدَّ الكوفيُّونَ (فَتَتَيْنِ) خَبراً لـ(كانَ) المُضْمَرة على أنَّ التَّقديرَ: على أنَّ التَّقديرَ: على أنَّ التَّقديرَ: على أنَّ التَّقديرَ: مَا لَكُمْ في المُنَافِقِينَ كُنْتُم فَتَتَيْنِ، وأَجَازُوا: مَا لَكُ الشَّاتِمَ، على أنَّ التَّقديرِ: مَا لَكَ كُنْتُ الشَّاتِمَ (10)، "وهذا خُروجٌ مِنْهُم على خِلافِ مَذهبِهِم في هَجْرِ التَّقديرِ والتَّأُويلِ" (11).

<sup>1-</sup> شرح الكافية: 334/1

<sup>2-</sup> ينظر: الدر المصون: 224/6

<sup>3-</sup> سورة القمر : 7

<sup>4-</sup> مجمع الأمثال: 358/1

<sup>5-</sup> ينظر : شرح التسهيل : 342/2 . الذر المصون : 624/6 .

<sup>6-</sup> ينظر : الإنصاف : 231-231

<sup>7-</sup> سورة النساء : 88

<sup>8-</sup> ينظر: الدر المصون: 407/2

<sup>9-</sup> سورة المدثر : 49

<sup>10-</sup> ينظر: البحر المحيط: 326/3

<sup>11-</sup> الكوفيون في النحو والصرف: 188

4- ما وافق فيه الكوفيين

## أ- وقوعُ الفعل الماضي حَالاً(١):

أَجَازَ السَّمينُ هذه المَسْأَلةَ مُعْتَدًّا بالسَّماعِ كَقُولِهِ تَعَالى: ﴿ أُو جَاؤُوكُمْ حَصِرَتُ صُدُورُهُم ﴿ (2) فَ (جَاؤُوكُمْ ) على أَنَّ صَدُورُهُم ﴿ (2) فَ (جَاؤُوكُمْ ) على أَنَّ التَّقديرَ: حَصِرَةً صدورُهم، والدَّليلُ على كونِهَا حَالاً عِنْدَ السَّمينِ قِرَاءةُ الحسنِ التَّقديرَ: وقتادة، ويعقوب: ﴿ حصرة ﴾ ، ويُعزِّزُ هذا قولُ الشَّاعر:

وإنِّي لَتَ عَرُونِي لِذِكْ رَاكَ نُقْضَةٌ كما انتفَ ضَ العُصْقُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ (3) حَيْثُ جاءَتُ الجملةُ (بَلَّلَهُ القَطْرُ) بِفعلِها الماضي في موضع الحال على أنَّ التَقدير: كما انتفض العُصْقُورُ وقد بَلَّلَهُ القَطْرُ، وإليهِ ذَهَبَ الكوفيُّونَ، والأَخْفُشُ، ومنعَ البصريُّونَ وُقُوعَ الفعلِ المَاضِي حَالاً (4).

#### 2-2-1 التَّمييز

1- مَا وَافْقَ فَيه كَثَيْرَاً مِن النَّحُويِّينَ

# أ- الجَمْعُ بَيْنَ التَّمييزِ إِنْ كَانَ مُحوَّلاً عن فاعلٍ، والفاعلِ(5):

التَّمييزُ نَوْعَانِ: تَمييزٌ مُحوَّلٌ، وتَمييزٌ غَيْرُ مُحوَّلٍ، أمَّا التَّمييزُ المُحوَّلُ فهوَ النَّمييزُ نَوْعَانِ: تَمييزٌ مُحوَّلٌ، وتَمييزٌ غَيْرِهِ، ويكونُ مُحوَّلًا عن فاعل كقوله الَّذِي يُزيلُ إِبْهامَ نِسْبَةِ الفعلِ إلى الفَاعلِ، أو غَيْرِهِ، ويكونُ مُحوَّلًا عن فاعل كقوله تعالى: ﴿واشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾(6) فـ (شَيبًا) في الأصل فاعلٌ على أنَّ التَّقديرَ: اشْتَعَلَ شَيْبُ الرَّأْس، ثُمَّ تَحَوَّلَ الفَاعلُ، ونُقلَ إلى أنْ يكونَ تمييزاً.

لَكِنَّ الجَمْعَ بَينَ هَذَا الفَاعلِ، والتَّمييزِ لا يَقعُ إلاَّ ضَرَورةً عِنْدَ السَّمينِ، وكثيرٍ من النَّحويينَ خِلافاً للمُبرِّدِ(7)، وبَعْضِ مَنْ وَافقَهُ(8) ممَّنْ أَجَازُوا هَذَا الجَمْعَ كقول

<sup>1-</sup> ينظر: الدر المصون: 411/2

<sup>2-</sup> سورة النساء: 90

<sup>45/2</sup>: المقرب : 179 . الذر المصون: 201/1 . أوضح المسالك : 233/1

<sup>4-</sup> ينظر: الإنصاف: 233-239-239

<sup>5-</sup> ينظر: الدر المصون: 3/3/3-374

<sup>6-</sup> سورة مريم: 4

<sup>7-</sup> ينظر: المقتضب: 148/2

<sup>8-</sup> ينظر: مغني اللبيب: 604

الشَّاعر:

تَـزَوَّدْ مِـثـلَ زاد أبيكَ فيناً فَنِهُ فَيْناً فَنِهُ وَلَمْ الزَّادُ أَلَهُ الْهُ وَالَهُ الْهُ وَالَهُ وَالْهُ الْهُ هُوَ حَيْثُ جَمَعَ بَيْنَ فَاعِلِ نِعْمَ (الزَّادُ)، وتمييزهِ (زَاداً)، ولَعَلَّ مَا يَراهُ ابْنُ هشام هُوَ الصَّحيحُ ني كونِ (زَاداً) مَعْمُولاً لــ(تَزَوَّدْ) على أنَّهُ مَفعولٌ مُطلقٌ إنْ أُريدَ بهِ الشَّيْء الَّذِي يَتَزوَّدُه مِنْ أَفْعالِ البرِّ، وقولِ الشَّيْء الَّذِي يَتَزوَّدُه مِنْ أَفْعالِ البرِّ، وقولِ الشَّاعر:

تَخُيَّرَهُ فَلَمْ يَعُدِلْ سِوَاهُ فَنِعْمَ المَرْءُ مِن رَجُلِ تَهَامِ(2) في المَرْءُ مِن رَجُلِ تَهَامِ(2) في المَعْنى في المَعْنى في فاعلٌ في المَعْنى اللَّمَرْءُ)، وهُوَ فاعلٌ في المَعْنى إلاَّ أَنَّهُ غَيْرُ مُحَوِّلٍ عَن فاعلٍ، وعَليهِ يُقالُ أَيْضناً: نِعْمَ الرَّجُلُ شُجاعاً زَيْدٌ.

ب- جَرُّ التَّمييزِ المَنقولِ مِنَ الفَّاعلِ بـ (مِنْ)(3):

تعرّض السّمينُ لهذه المَسْأَلة أثناءَ حَديثه عنْ قوله تعَالى: ﴿ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفيضُ مِنَ الدَّمْعِ ﴾ (4) فمنَعَ أَنْ يكونَ (مِنَ الدّمْعِ) تَمييزاً؛ لأَنَّ التّمييزَ إذا كانَ مَنْقولاً مِنَ الفاعليَّةِ امْتَنَعَ دُخُولُ (مِن) عليه، وهو مذهبُ الجمهور (5) خلافاً للزّمخشريّ الّذي جَعَلَ مَحلّ (مِنَ الدّمْعِ) في قولِه تعَالى: ﴿ تُولُّوا وأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدّمْعِ ﴾ (6) النّصب على التّمييز (7).

2- مَا وَافقَ فيه قليلاً من النَّحويينَ

أ- يَجوزُ جَرُّ تمييزِ (كَمْ) الاستفهاميَّة كما يَجوزُ نَصبُ تمييزِ (كَمْ) الخَبريَّةِ (8): أَجَازٌ السَّمينُ نَصبَ تمييز (كَمْ) الخبريَّة مُعتدًّا بقَولِ الشَّاعرِ:

اطْرُدِ الْيَأْسَ بِالرَّجَاءِ فَكَائِنْ آلِماً حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ (9)

<sup>1-</sup> ينظر : ديوان جرير : 107 . الذر المصون: 374/3 مغنى اللبيب : 604

<sup>2-</sup> ينظر : المقرب : 73. الدّر المصون: 374/3 . أوضح المسالك : 113/2

<sup>3-</sup> ينظر: الدر المصون: 2/593

<sup>4-</sup> سورة المائدة: 83

<sup>5-</sup> ينظر: البحر المحيط: 89/5

<sup>6-</sup> سورة التوبة : 92

<sup>7-</sup> ينظر: الكشاف: 167/2.

<sup>8-</sup> ينظر : الدّر المصون: 506/607/1 . 228/2-229

<sup>9-</sup> ينظر : الدّر المصون: 228/2 أوضح المسالك : 229/3 مغني اللبيب : 247 همع الهوامع : 84/4

فَنَصَبَ تمييز َ (كَائِنْ)، وهُوَ (آلِماً)؛ لأنَّها مثل (كَمْ) الخبريَّة، ومثلُه: وكَائِنْ لَنَا فَضْلاً عَليكم ورَحْمَةً قديماً ولا تدرون ما منُّ مُنعِمِ (١) فـ(فضلاً) تمييز لـ(كائِنْ).

وقد جَمَلَ هذه الإجَازَةَ على جَوازِ جَرِّ تمييزِ (كم) الاستفهاميَّة، فكمَا أنَّهُ قد يُنْصَبُ مميِّز الخبريَّة، فكذلكَ جَازَ جَرُّ مميِّز الاستفهاميَّة، ومنهُ قولُهُ تعَالى: ﴿سَلُ بَنِي إسْرَائيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِنْ آية بيِّنَة ﴾(2) حَيْثُ جُرَّ مُميِّز (كَمْ) الاستفهاميَّة (آية) بني إسْرَائيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِنْ آية بيِّنَة ﴾(2) حَيْثُ جُرَّ مُميِّز (كَمْ) الاستفهاميَّة (آية) برمنْ) خلافاً للخليل، وسيبويه (3)، والفرَّاء (4)، والجَمَاعة (5)؛ إذْ لا يُجيزُونَ جَرَّ تمييز (كَمْ) الاستفهاميَّة إلاَّ إذَا سُبِقَتُ بحَرْف جَرِّ نحو: بِكَم درهم اشتريْت، والسَّمينُ في مَذْهَبِهِ هَذَا مُوافَقٌ لمَا جَاءَ عندَ ابنِ السَّرَّاجِ (6)، وآخرينَ (7).

3- مَا وَافقَ فيه البصريِّينَ

أ- تقديمُ التَّمييز على عامله إذا كانَ فعْلاً مُتصرِّفاً (8):

أَجَانَ الكوِفيُّونَ هذه المسائلة مستدلِّينَ بقول الشَّاعر:

أَتَهُجُرُ سَلْمَى بِالْفِرِ وَ وَمِنْ كَانَ نَفْسَاً بِالْفِرَ اقَ تَطِيبُ (و) فَرَنَفْسَاً ) تمييز قُدِّمَ على عاملِهِ المتصرف (تَطِيبُ) على أَنَّ التَّقديرَ: تطيبُ سَلْمَى نَفْسَاً، وقول الآخر:

رَددْتُ بِمثْلِ السّيدِ نهْدِ مُقلّ ص كميشٍ إذا ع ط فَاهُ ماءً تحلُّبَ ا(١٥)

1- ينظر : ديوان الأعشى : 204 . الدر المصون: 2/229 همع الهوامع : 84/4

2- سورة البقرة : 211

3- ينظر: الكتاب: 160/2

4- ينظر : همع الهوامع : 4/79

5- ينظر: المصدر السابق: 79/4

6- ينظر: الأصول في النحو: 1/320

7- ينظر: البحر المحيط: 136/2

8- ينظر: الدّر المصون: 307/2

9- ينظر : الإنصاف : 313/2 . الذر المصون : 307/2 . همع الهوامع : 71/4 .

10- ينظر : الذر المصون : 307/2 . مغني اللبيب :602

ف(مَاءً) تمييزٌ قُدِّمَ على عاملهِ المُتصرِّف (تحلَّبًا) على أنَّ التَّقديرَ: تحلَّبا ماءً.

أمًّا السَّمينُ فظَاهِرُ عبارتِهِ يَتَّفقُ وحجَّة سيبويهِ في مَنْعِ جَوازِ هَذه المَسْأَلة، ذلكَ أَنَّ التَّمييزَ فاعلٌ في الأصل، والفاعلُ لا يَتقدَّمُ، فكذلكَ مَا في قوَّته(١).

وقد اعْتُرض على ذلك بقولهم: أخْرَجْتُ زَيْدًا، فإنَّ (زَيْدَا) في الأصل فاعلٌ قبلَ النَّقلِ إذْ الأصل: خَرَجَ زَيْدٌ، فَرَدَّ السَّمينُ على هذا بقوله: "والفَرْقُ لائحٌ"(2)؛ لأنَّ الفِعلَ (خَرَجَ) لازمٌ مُكْتَف بفاعلِه نحو: خَرَجَ مُحمد، أمَّا الفِعلُ (أخْرَجَ)، فهو متعدً الى مفعوله غير مُكتف بفاعله نحو: أخْرَجَ مُحمدٌ عَلَيًا.

## ب- مَجيءُ التَّمييز مَعْرفة(3):

مَنَعَ السَّمينُ أَنْ يَأْتِيَ التَّمييزُ مَعرفةً وفاقاً للبصريّينَ(4) كقوله تعَالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةٍ إِبرَاهِيمَ إِلاَّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾(5) حَيْثُ جَعَلَ (نَفْسَهُ) مَفْعُولاً به خِلافاً لقول بَعْضِ الكوفيّينَ في جَعْله تَمْييزاً (6)، ومثلُهُ قولُ الشَّاعر:

فَمَا قَوْمِي بِشَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدِ وَلا بِفَزَارِةَ الشَّعْرِ الرِّقَابِا(7) فَنَصَبَ (الرِّقَابِا) مِنْ بابِ المُشبَّه بالمَفْعُولِ بهِ، والقولُ نفسُهُ في قولِ الآخرِ:

وَنَاخُدْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الظّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ(8) في في في في الطّهْرَ) مُشبه بالمَفعول به، كما أنّه لا يُجيزُ نصب ( أنْ سَخِطَ الله عَلَيهِمْ) في قولِه تعالى: ﴿ لَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَولُونَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتُ لَهُمْ أَنْ الْبَدَلَ بَحِلُ سَخِطَ الله عَلَيهِمْ أَنْ البَدَلَ بَحِلُ الله عَلَيهِمْ ﴿ (9) على البَدلِ مِن (مَا) إنْ قيلَ بأنّها تمييز، وذلك لأنّ البَدلَ بَحِلُ المُبدل مِنْ ، و (أنْ) وما في حيزها من قبيلِ أعْرَف المَعارِف لأنّها تشبه المُضمر،

<sup>1-</sup> ينظر: الإنصاف: 313/2

<sup>2-</sup> الدّر المصون: 2/307

<sup>374/1 :</sup> الدر المصون : 1/374

<sup>4-</sup> ينظر: شرح التسهيل: 379/2

<sup>5-</sup> سورة البقرة : 130

<sup>6-</sup> ينظر: البحر المحيط: 565/1

<sup>7-</sup> ينظر: المسائل المشكلة: 135. الإنصاف: 128/1 /130. الذر المصون: 374/1.

<sup>8-</sup> ينظر: الإنصاف: 130/129/1. شرح التسهيل: 96/3. الذر المصون: 374/1

<sup>9-</sup> سورة المائدة :80

# فكيْفَ تقعُ تَمييزاً ؟

#### 2-2-1 المنادي

1- مَا وَافقَ فيه كثيرًا من النَّحويّينَ

## أ- تَابِعُ (أيّ) في النّداءِ يَجِبُ رفعُهُ(١):

ذَهَبَ السَّمينُ إلى أَنَّهُ لا يَجوزُ أَنْ يُنْصَبَ مَا بَعْدَ (أَيِّ) في النِّداء، ويَلزمُ رفعهُ كقولِهِ تعَالى: ﴿ يَا أَيُّهَ النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذي خَلَقَكُم ﴾ (2) خلافاً للمَازني (3)، والزَّجَّاج (4)؛ إذْ أَجَازَا نَصْبَ صِفَة (أيِّ) قِياساً على صِفَة غيرِهِ مِن المنادياتِ المَضمومة.

2- مَا وَافقَ فيه قليلاً منَ النَّحويّينَ

## أ- جَوازُ اعتبالِ الضَّمَّة المُقدَّرة في الإتباع(5):

يَجوزُ ضَمُّ المُنادَى، أو فتحُهُ إِنْبَاعاً لحَركةِ نُونِ (ابْن) إِنْ كَانَ عَلَماً مُفْرَداً ظَاهر الضَّمَّة مَوصُوفاً بـــ(ابْن)، أو (ابْنة) واقعاً بَيْنَ عَلمينِ، ولمْ يُفصلْ بَيْنَ (ابْن)، ومَوصُوفه بِشَيْء كقولنا: يَا زَيْد بْنَ عَمْرٍو، ويَا هِنْد ابْنَةَ بَكْرٍ، بفتح الدَّالِ مِن (زَيْد)، و(هنْد)، وضَمَّها.

لَكِنَّ الخِلافَ قَدْ وَقَعَ في المُنَادَى المُقدَّر الضَّمَّة نَحو: يَا مُوسى بن خالد، أَيجُونُ تقديرُ بِنَائِهِ على الفَتْحِ إِتباعاً كمَا في الضَّمَّة الظَّاهرة ؟ ذَهَبَ الجَمهورُ إلى عَدم جَواز ذلكَ (6)؛ إِذْ لا فَائِدة في ذلكَ ؛ فإنَّهُ إنَّمَا كانَ للإِتْباعِ، وهذا المَعْنى مَفْقُودٌ في الضَّمَة للكَوْرَهُ، في حينَ نَجِدُ الفرَّاء، وأبَا البَقاء يُجَوِّزانِ هَذا(7)، ويَتبعهما في ذلكَ السَّمينُ، ودَليلُهُ على هَذا أَنَّ النَّحويينَ ذهبُوا إلى أنَّ المنادى إنْ كانَ مَبنيًا على الكسرِ نحو: يا ودَليلُهُ على هَذا أَنَّ النَّحويينَ ذهبُوا إلى أنَّ المنادى إنْ كانَ مَبنيًا على الكسرِ نحو: يا

<sup>1-</sup> ينظر: الدر المصون: 1/145

<sup>21:</sup> سورة البقرة

<sup>3-</sup> ينظر: شرح الكافية: 15/2

<sup>4-</sup> ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 98/1

<sup>5-</sup> ينظر: الدّر المصون: 645/2

<sup>6-</sup> ينظر : همع الهوامع : 53/3

<sup>7-</sup> ينظر: المصدر السابق: 3/3

هؤلاء، جاز في صفته الرَّفع، والنَّصنب، فيقولون: يا هؤلاء العُقلاء، ويَا هؤلاء العقلاء، ويَا هؤلاء العقلاء؛ أمَّا النَّصب فعلى المحلِّ، وأمَّا الرَّفع فمراعاة لتلك الضَّمَّة المُقدَّرة على (هَؤلاء)، فهُوَ مُفْردٌ مَعرفة اعتباراً بالضَّمَّة المقدَّرة في الإتباع، فكما جاز هذا الإتباع جاز كذلك في المُنادى مقدَّر الضَّمَّة.

## ب- لا يُقدَّرُ مُنادَى مَحذوف إذا وَليَ حَرْفَ النَّداء فعل (١):

ذَهَبَ السَّمينُ إلى أَنَّهُ إِذَا وَلِيَ (يَا) فِعْلٌ فَإِنَّ الْمُرَجَّحَ أَنْ تكونَ للتَّنبيهِ لا للنَّداء؛ كقراءَةِ الكِسائيّ: ﴿ أَلاَ يَا اسْجُدُوا ﴾ (2) حَيْثُ عَدَّ (يَا) في هذه القراءةِ للتَّنبيهِ دُوْنَ النَّداء؛ لئلا يُؤدِّي إلى حَذْف كثيرٍ مِنْ غيرِ بقَاءِ مَا يَدلُّ على المَحْذُوف وفاقاً للفارسي(3) على لئلا يُؤدِّي إلى حَذْف كثيرٍ مِنْ غيرِ بقَاءِ مَا يَدلُّ على المَحْذُوف وفاقاً للفارسي(3) على أنَّ كثيراً من النَّحويينَ(4) ذَهَبُوا إلى أنَّ (يَا) للنِّداء، والمُنادى محذوف تقديرُه: يا هؤلاءِ اسْجُدوا، وعلى هذه القراءة خرَّجَ السَّمينُ عَدَداً مِنْ أَبْيَاتِ الشَّعرِ على جَوازِ دُخول حَرف تنبيه على حَرْف تنبيه آخر تأكيداً كقول الشَّاعر:

ألا يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمي ثُمَّتَ اسْلَمِي تُلَثَ تَحيَّاتٍ وإنْ لَمْ تَكَلَّمِي (5) وقوله:

ألا يا اسْلُمِي ذَاتَ الدَّمالِيجِ و العِقْدِ وذَاتَ اللَّثاثِ الجُمِّ و الفَاحِمِ الجَعْدِ (6) وقوله:

ألا يا النَّامي يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَدْرِ وَإِنْ كَانَ حَيَّانًا عِدًا آخِرَ الدَّهْ رِ(٦) وغيرها، وعلى هَذا حملَ قولَهُ تعَالَى: ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعهم ﴾(8).

3- مَا وَافقَ فيه البصريّينَ

أ- حَذْفُ حرف النِّداء إذا كانَ المُنادَى اسمَ جنس (و):

<sup>1-</sup> ينظر :الدّر المصون : 392/2. 307/5-308

<sup>2-</sup> سورة النمل : 25

<sup>3-</sup> ينظر: المسائل العضديات: 278

<sup>4-</sup> ينظر: الإنصاف: 99/1

<sup>5-</sup> ينظر : التبيين : 278 . الدّر المصون : 307/5

<sup>6-</sup> ينظر : التبيين : 278 . الدر المصون : 307/5

<sup>7-</sup> ينظر : الإنصاف : 99/1 . تذكرة النحاة : 448 . الدر المصون: 308/5

<sup>8-</sup> سورة النساء: 73

<sup>9-</sup> ينظر : الدّر المصون : 171/4

مَنَعَ السَّمينُ، والبصريُّونَ هذه المَسْأَلةَ إلاَّ شُذُوذَاً كقولِ العربِ: أَطْرِق كَرَا(١)، وأَصْبِحْ لَيْلُ(2)، وافَـنَدِ مَخْنُوْقُ (3)، والتَّقديرُ: يا كروانُ، ويا لَيْلُ، ويا مَخْنُوْقُ، ومنه قولُ الشَّاعر:

صَاحِ شَمِّرْ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ تَ فَنِسْ يَانُهُ ضَلَلٌ مُبِينَ (4) على أَنَّ التَّقديرَ: يَا صَاحِ، أَمَّا الكوفيُّونَ، فقد أَجَازُوا هذه المَسْأَلةَ مُسْتَدلِّينَ بِمَا وَرَدَ عن العرب من شُوَاهدَ (5) كمَا مَرَّ.

# ب- الميمُ في (اللهُمَّ) عِوضٌ من حَرْفِ النَّداءِ المَحْذُوفِ(6):

ذَهَبَ السَّمِينُ، والبصريُّونَ إلى أنَّ الميمَ في (اللهُمَّ) عوضٌ من حَرف النَّداءِ المَحذوف مُستَدلِّينَ بأنَّ الجَمْعُ بيْنَ (يَا) ولفْظَةِ (اللهُمَّ) لا يَقعُ إلاَّ في ضرورةٍ، كقوله:

ومَا عَلَيْكِ أَنْ تَـقُولِي كُلَّمَا صَلَّيْتِ أَو سَبَّحْتِ : يا اللهُمَّ ما أُرْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلَّمَاً (7)

كمَا أَنَّ لَفَظَةَ (اللَّهُمَّ) مِن الأَسْمَاءِ الَّتِي لَزِمِتْ النِّداء، فلا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ في غيرِهِ، وهي مَسْأَلَةٌ لَمْ يُجزْهَا الكوفيُّونَ(8).

# ج- حَذْفُ حَرفِ النّداءِ مِن أسماء الإشارة (9):

مَنَعَ السَّمينُ، والبصريُّونَ حَذْفَ حَرْفِ النَّداءِ إِنْ كَانَ المُنادى اسمَ إِشَارَةٍ، نحو: يَا هَذَا، وهي مَسْئَلةٌ أَجَازَها الكوفيُّونَ(10) مُسْتَدلِّينَ بقول الشَّاعر:

<sup>1-</sup> مجمع الأمثال: 431/1

<sup>2-</sup> المفصل في صنعة الإعراب: 54

<sup>54 :</sup> المصدر السابق : 54

<sup>4-</sup> ينظر: شرح التسهيل: 334/1. الدر المصون: 101/3. أوضح المسالك: 165/1

<sup>5-</sup> ينظر: همع الهوامع: 80/3-81

<sup>6-</sup> ينظر: الدر المصون: 54/2

<sup>7-</sup> ينظر: الإنصاف: 318/1. الدّر المصون: 54/2

<sup>8-</sup> ينظر: الإنصاف: 317/1

<sup>9-</sup> ينظر : الدر المصون : 129/2

<sup>10-</sup> ينظر: شرح الكافية: 3/2

إِنَّ الْأُولَى وُصِفُوا قَوْمِي لَهُمْ فَبِهِمْ هَذَا اعْتَصِمْ تَلْقَ مَنْ عاداك مَخْذُو لا(١) على أَنَّ التَّقديرَ: يَا هَذَا اعْتَصِمْ، وقول الآخر:

لاَ يَغُرَّنْ كُمُ أُولاءِ مِنَ الْقَاوْ مَ جُنُوحٌ للسِّلْمِ فَهو خِدَاعُ(2) على أَنَّ التَّقديرَ: يَا أُولاء، ومثلُهُ:

إِذَا هَمَلَتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ(3) على أَنَّ التَّقْديرَ: يا هَذا لوْعَةٌ وغَرَامُ.

## د- المُنادَى المُفْردُ العلَّمُ مبنيِّ على الضَّمِّ ، وموضعُه النَّصبُ (٤):

ذَهَبَ السَّمينُ إلى أَنَّ المُنادَى المُفْرَدَ العَلمَ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ، ومَوضعُهُ النَّصبُ لأَنَّهُ مَفْعُولٌ به وفاقاً للبصريّينَ، كقولِه تعالى: ﴿قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِنْهُمْ بِأَسْمَائِهِم ﴾(5) فَصْرُآدَمُ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ؛ لأنَّهُ مُفْرَدٌ مَعْرِفِةٌ، وكلُّ مَا كانَ كذلك بُنِيَ على مَا كانَ يُرْفَعُ بهِ، وهُوَ في مَحلِّ نَصِبُ؛ لوقوعِهِ موقعَ المفعول به على أنَّ التَّقديرَ: أَدْعو آدمَ.

كَمَا أَنَّهُ بُنِيَ لوقوعهِ مَوقعَ المُضمْر؛ وذلكَ لأنَّ الأصلَ في قولنا: يَا زَيْدُ: أَنْ نقولَ: يَا إِيَّاكَ ، أو: يَا أَنْتَ، كقولِهِم: يَا إِيَّاكَ قد كُفِيْتُكَ، وكقول الشَّاعرِ:

يَا أَبْحَرَ بِنَ أَبْجَرِ يَا أَنْتَا أَنْتَا اللهُ وقَدَ النَّدي طَلَقْتَ عَامَ جُعْتَا قَدَ أَسْتَأْتَا(6)
قد أحسن الله وقد أستأتا(6)
والكوفيُّونَ على إعْرابِ المُنادى مَرفُوعاً بغَيْرِ تنوينِ(7).

<sup>129/2 :</sup> شرح التسهيل : 28/2 ( 386/3 مرح الكافية : 4/2 . الدر المصون : 129/2 .

<sup>2-</sup> ينظر: شرح التسهيل 387/3. الدر المصون: 130/2.

<sup>3-</sup> ينظر: شرح الكافية 4/2 . أوضح المسالك: 74/3 . مغنى اللبيب: 840 .

<sup>4-</sup> ينظر: الدر المصون: 145/184/1

<sup>5-</sup> سورة البقرة : 33

<sup>6-</sup> ينظر : ديوان الأحوص : 216 . الإنصاف : 303/1 . الدّر المصون : 184/1 . أوضح المسالك :72/3

<sup>7-</sup> ينظر: الإنصاف: 1/301

#### 3-2 المجرورات

#### 2-3-1 حروف الجرِّ

1- مَا وَافَقَ فيه كَثيرًا من النَّحويِّينَ

أ- (في) في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِاسْمِ اللهِ ﴾ (1) (2)

ذَهَبَ السَّمِينُ إلى أَنَّ (فِيهَا) في الآيَةِ مُتَعلِّقٌ بـ (ارْكَبُوا)، وإنَّمَا عُدِّي بـ (في) لتضمّنه معنى: ادْخلوا فِيهَا رَاكبِينَ، أو سيرُوا فيها، خلافاً لقلَّة من النَّحوبيّنَ(3) ممَّن أَجَازُوا زِيَادَةَ (فِي) في الاختيارِ، وغيرِهِ للتَّوكيدِ مُستدلِّينَ بهذهِ الآية، وأجَازَ الفَارسي(4) زيادتَها ضرورةً مُعتَدَّاً بقول الشَّاعر:

أَنَا أَبُو سَعْدِ إِذَا اللَّهِ لَهُ دَجَالُ فِي سَلَّوادِهِ يَرْندجَا(5) على أَنَّ التَّقديرَ: يُخَالُ سَوَادَهُ

## ب- جَوَانُ مَجِيء مَجْرُورِ (رُبًّ) غير مَوْصوفِ ومُستقبلاً (6):

اعْتَ للسَّمينُ في هذه الإجازة بقول الشَّاعر:

يَا رُبَّ قَائِلَةٍ غَداً يَالَهُ فَ أُمِّ مُعَاوِيَهُ (٦)

فَ (قَائِلَةٍ) مَجْرُورٌ بـ (رُبُّ)، وهُوَ اسْمٌ غَيْرُ مَوْصُوفٍ، وقولِ الآخرِ:

فإنْ أهلك فرُبُ قتى سيبكي علي مُهدذّب رخصِ البنانِ(8) في مُهدذّب رخصِ البنانِ(8) في مُدْهَبُ أكثرِ في مَدْرُور بررُبً)، وقدْ خَلصنَهُ حَرْفُ التّنفيسِ للاسْتقبَالِ، وهُوَ مَدْهَبُ أكثرِ النّحويينَ (9) في مثل هذا خِلاَفاً لبعض النحويين كابنِ السّرَّاجِ(10) ، والفارسِي(11)،

<sup>1-</sup> سورة هود: 41

<sup>2-</sup> ينظر: : الدر المصون: 4/99

<sup>3-</sup> ينظر : همع الهوامع : 4/194

<sup>4-</sup> ينظر : مغني اللبيب : 226

<sup>5-</sup> ينظر : مغني اللبيب : 226 همع الهوامع : 194/4

<sup>6-</sup> ينظر: :الدر المصون: 4/286

<sup>7-</sup> ينظر: شرح التَّسهيل: 182/3 البحر المحيط: 433/5. الذر المصون: 286/4 همع الهوامع: 184/4

<sup>8-</sup> ينظر: البحر المحيط: 433/5. : الدّر المصون: 4/286. مغنى اللبيب: 183

<sup>9-</sup> ينظر : شرح النَّسهيل : 181/3 . همع الهوامع : 184/4

<sup>10-</sup> ينظر : الأصول في النحو : 421/1

<sup>11-</sup> ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب: 109

وغير هما(١) ممَّن ألزَمُوا وَصنْفَ مَجْرُور (رُبًّ).

2- مَا وَافَقَ فيه قَليلاً منَ النَّحويِّينَ

#### أ- مَجِيءُ (إلى) زَائِدَة (2):

ذَهَبَ السّمينُ إلى أَنَّ (إلَى) في قراءة مَنْ قَرَأَ: ﴿ فَالجُعَلُ أَفْئِدَةً مِنَ النّاسِ تَلَوْ وَ وَاقاً للفرّاء (4)، وخَرَّجَهَا ابْنُ مَالك، وغيرهُ على تضمينِ (تَهُوي بالكسرِ فقُلبَتْ على تضمينِ (تَهُوي بالكسرِ فقُلبَتْ الكسرةُ فتحةً، والياءُ أَلفاً كمَا يُقالُ في رضي: رضي، وفي ناصيةٍ: ناصاة، وهي لُغة طَائيّة (5).

#### ب- زيادة (مِنْ)(6):

قيَّدَ السَّمينُ هذه المَسْأَلةَ بِشَرْطَيْنِ: كَوْنِ المَجْرُور بــ (مِنْ) نَكِرَةً، والكَلام غَيْر مُوْجَب كقولِه تعَالى: ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَة إلاَّ يَعْلَمُهَا ﴾ (7) حَيْثُ جازَ زيادَةُ (مِنْ)؛ لأنَّ مَجْرُورَهَا (وَرَقَة) تقدَّمَهُ نَفْيٌ، وهُوَ (مَا)، وقولِه تعَالى: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقِ غَيْرُ اللهِ ﴾ (8) حَيْثُ زَادَ (مِنْ) في المُبْتَدَأ (خَالِقٍ)؛ لأنَّهُ نَكرَةٌ تقدَّمَهُ اسْتَفْهَامٌ، وهُوَ (هَلُ)، وهُو مَدْهَبُ سيبويه (9)، وزَادَ الفَارسيُّ على هَذَا كون (منْ) في نكرة شرط (10) كقوله:

وَمَهِمَا تَكُنْ عِندَ امرئ مِنْ خليقَة وإنْ خَالَها تَخْفى عَلى النَّاسِ تُعْلَمِ (١١) خلافًا للأخْفُش (١٤)، وابْن مَالك (١٤) إذْ أَجَازِ ازيَادة (منْ) مُطْلُقًا سواءً أكانَ مَجْرُ ورُهَا

<sup>1-</sup> ينظر : شرح التَّسهيل : 181/3 . الكافية في النحو : 331/2 . همع الهوامع : 184/4

<sup>2-</sup> ينظر: الدر المصون: 1/99

<sup>37 :</sup> سورة إبراهيم

<sup>4-</sup> ينظر : الفراء : 78/2

<sup>5-</sup> ينظر : شرح التَّسهيل : 143/3 . مغني اللبيب : 105. همع الهوامع : 156/4

<sup>6-</sup> ينظر : الدّر المصون: 1/98 . 79/3 . 458/5 . 383ـــ382

<sup>7-</sup> سورة الأنعام : 59

<sup>8-</sup> سورة فاطر: 3

<sup>9-</sup> ينظر : شرح النَّسهيل : 138/3 همع الهوامع : 215\_216\_

<sup>-10</sup> ينظر: البحر المحيط: 371/4. مغنى اللبيب: 426.

<sup>11-</sup> ينظر : شرح المعلقات السبع : 122 . الدّر المصون : 329/3 . مغني اللبيب : 426

<sup>12-</sup> بنظر : معاني القرآن : 1/105

<sup>138/3 :</sup> شرح التسهيل : 138/3

نَكِرَةً، أَمْ مَعْرِفَةً فِي النَّفي، أَمْ في الإيجَابِ؟ مُعْتَدِّينَ بالسَّمَاعِ كَقُولِ الشَّاعِرِ: يَظَلُّ بِهِ الْحَرِبْاَءُ يَمِشُلُ لُ قَائِماً وَيَكْثَرُ فِيهِ مِنْ حَنِيسِ الأَبَاعِرِ(١)

و أُجَازَ الكوفيّونَ هذهِ المسألة في الإيجَابِ(2)، وحَمَلُوا عليْهَا قولَ النَّبيِّ- عليه الصَّلاة والسَّلام - : ((إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابِاً يَوْمَ القيامةِ المُصورُونَ))(3) على أنَّ التَّقدير: إنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ القيامة المُصورُونَ.

## ج- مَجِيءُ الكَافِ اسْمَا (4):

أَجَازَ السَّمينُ أَنْ تَقَعَ الكَافُ اسْمَا إِنْ كَانَتْ فَاعِلاً، أَوْ مَجْرُورَةً بِحَرْفٍ أَو إضافة كقول الشَّاعر:

هل تَنْتَهُونَ وَلا يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيه الزَّيْتُ والفُتُلُ(٥) فوقَعَت الكَافُ فَاعِلاً، وقَوْل امْرئِ القيسِ:

وَرُحْنَا بِكَابْنِ المَاءِ يُجْنَبُ وَسُطَنَا تُصنوَّبُ فِيهِ الْعِينُ طَوْراً وتَرْتَقِي (6) فَوَقَعَت الكَافُ مَجْرُورَةً باليَاء، وقول الآخر:

فَصئيِّرُوا مِثْلَ كَعَصنف مَأْكُولْ (7)

فَوقَعَتْ الكَافُ مَجْرُورَةً بالإِضافة ووقوعُ الكافِ اسْماً مَذْهَبُ الأَخفش(8)، والفارسي(9) خِلافاً لسيبويه، والمُحقِّقينَ(10) الَّذينَ لا يُجيزُونَ وقوعَها اسْماً إلاَّ في الضَّرُورَةِ.

3- ما وافق فيه البَصريِّينَ

أ- عَمَلُ (رُبَّ) المُقَدَّرة (١١):

1- ينظر : شرح التَّسهيل : 139/3 همع الهوامع : 216/4

2- ينظر : همع الهوامع : 4/215

3- صحيح مسلم: كتاب اللباس و الزينة: باب 26: 1670/3

4- ينظر : أندر المصون: 128/1\_129

5- ينظر : ديوان الأعشى : 21 . المسائل المشكلة : 396. الدّر المصون: 128/1 همع الهوامع : 198/4

6- ينظر : ديوان امرئ القيس : 137 . الدّر المصون: 1/129

7- ينظر : ديوان رؤبة ( الملحق ) : 181 . الدّر المصون: 1/129 . مغني اللبيب : 238

8- ينظر : معاني القرآن : 90/1

9- ينظر: المسائل المشكلة: 396

10- ينظر : مغني اللبيب : 238 همع الهوامع : 4/197

11- ينظر : الذر المصون: 6/163

ذَهَبَ السَّمينُ إلى أنَّ المَجرُورَ بَعْدَ الوَاوِ إِنَّمَا جُرَّ بـ(رُبَّ) مُقَدَّرَةً وفَاقَاً للبصريِّينَ كقول الشَّاعر:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي(١)

ف (لَيْكِ) مَجْرُورٌ ب (رُبُّ) المُقَدَّرَة بَعْدَ الوَاوِ على أنَّ التَّقديرَ: ورُبُّ ليلٍ وقولِ الشَّاعرِ: وبَلَدَة ليس بها أنيس شُ النَّاس الاَّ اليَعافيرُ وإلاَّ العيس (2)

ف (بَلَدةٍ) مَجْرُورَةٌ ب (رُبَّ) المُقَدَّرَة بَعْدَ الوَاوِ على أَنَّ التَّقديرَ: ورُبَّ بَلْدَة، وفي هذا التَّقديرِ خُرُوجٌ عَن رُوحِ اللغَة، وطبيعَتِهَا، وإنَّمَا أَذْهَبُ إلى مَا ذَهَبَ إليهِ الكوفيُّونَ(3) بأنَّ المَجْرُورَ بَعْدَ الوَاو إنَّمَا عملتْ فيه (الوَاو) لا (رُبَّ).

ب- (عَنْ) في قولِهِ تعَالى: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ﴾ (٥) (٥)

تَبِعَ السَّمينُ البَصريّينَ في أنَّ (عَنْ) في الآيَةِ للمُجَاوَزَةِ عَلَى بَابِهَا نَحو: ذَهَبْتُ عَنْ مَكَّةَ، وحَمَلَهَا الكوفيُّونَ على الاسْتعَانَة كالبَاء، والتَّقدير: ومَا يَنْطقُ به(6).

#### 2-3-2 الإضافة

1- ما وافق فيه كثيراً من النَّحوٰيِّينَ

أ- الإضافة على معننى (اللام)، أو (من)، أو (في)(7):

ذَهَبَ السَّهَ يَنُ إلى أَنَّ الإِضَافَةَ إِمَّا على مَعْنَى (اللام)؛ لأنَّها الأصلُ نَحْو: دَارُ زَيْد، وإمَّا على مَعْنَى (مِنْ) نحو: خَاتَمُ فِضَة، وكونُها بمَعْنى (فِي) غير صحيح وفَاقاً لأكثر النَّحويينَ(8)، وأمَّا قولَ تعَالى: ﴿ بَلْ مَكْرُ الليلِ والنَّهَارِ ﴾ (9) فَلا دلالة فيه؛ لأنَّ هَذَا مِنْ بَابِ البَلاعَة، وهُو التَّجورُ فِي أَنْ جَعَلَ لَيلَ مَهْم، ونهارَهُمْ مَاكرينِ في كثرة وقوعه مِنْهُمْ فِيهما، ومثلُه قولُهُمْ: نَهَارُهُ صَائِمٌ، وَلَيْلُهُ قائِمٌ، وقول الشَّاعرِ:

<sup>163/2</sup> : فرضح المسالك : 370/1 . أوضح المسالك : 163/2

<sup>2-</sup> ينظر : ديوان جران العود : 97 . الإنصاف : 351/252/1 . الدر المصون: 636/6

<sup>354</sup>\_350/1 : الإنصاف : 354\_350/1

<sup>4-</sup> سورة النجم: 3

<sup>5-</sup> ينظر: الدر المصون: 6/204

<sup>6-</sup> ينظر : مغنى اللبيب : 196 همع الهوامع : 490/4

<sup>7-</sup> ينظر : الدّر المصون: 71/1 611/2

<sup>8-</sup> ينظر : شرح الكافية : 407/1 همع الهوامع : 265/4\_265

<sup>9-</sup> سورة سبأ: 33

أمًّا النَّهَارُ فَفِي قَيْد وَسِلْسِلَة وَاللَّيْلُ فِي قَعْرِ مَنْحُوتٍ مِنَ السَّاجِ(١)

وَاعْتَدَّ بَعْضُ النَّحويِّينَ كالجرجانِي(2)، وابنِ الحَاجب(3)، وابْنِ مالك(4) بإثباتِهَا لورودِهَا في الكلامِ الفَصيحِ كقولِهِ تعَالى: ﴿اللَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَلَّامُ ﴾(6).

## ب- إِبْقَاءُ جرِّ المُضاف إليه إذا حُذف المُضاف (٦):

اعْتَدَّ السَّمينُ في إِنَّ بَاتِ هذه المَسْأَلَة بِمَا وَرَدَ في الكِلْمِ الفَصِيْحِ كَقِرَاءَةِ سُلَيْمان بن جَمَّاز المَدَئي: ﴿ تُرِيدُونَ عَرَض الدُّنيا والله يُريدُ الآخرة ﴾ (8) فَحَذَفَ المُضافَ، وأَبْقَى المُضافَ إليهِ (الآخرة) على جرِّه على أَنَّ التَّقديرَ: والله يُريدُ مَا في الآخرة، وقول الشَّاعر:

أكلُ المسرئ تسحسبين المرأ ونار تسوقَد بالليل نار الهرا فحذف المُضاف وأبقى المُضاف إليه (نار) على جره على أنَ التَقدير: وكل نار، وهي مَسْأَلَةٌ أَجَازَهَا الأكثرون.

واشْترَطَ ابْنُ مالك (10) في جَوازِها العَطْفَ على مثله لفظاً ومَعنى كالبَيْتِ السَّابقِ كَمَا الشَّرَطَ قَوْمٌ تَقدّم النَّفي، أو الاستقهام(11) كقراءة سُلَيْمان بن جَمَّاز، كما مرَّ.

2- مَا وَافَقَ فيه قليلاً منَ النَّحوبيّينَ

أ- إضافة اسم التَّفضيل(12):

71/1 . الدر المصون: 318/4 . البحر المحيط: 318/4 . الدر المصون: -1

2- ينظر: همع الهوامع: 2/267

3- ينظر: الكافية في النحو: 282/1

4- ينظر : شرح الكافية : 407/1 408\_408

5- سورة البقرة :226

6- سورة البقرة :196

7- ينظر: الدر المصون: 437/3 524/5

8- سورة الأنفال :67

9- ينظر : ديوان أبي دؤاد الإيادي : 353 . الدر المصون: 524/6 . همع الهوامع : 91/4

10- ينظر: شرح الكافية: 436/1

11- ينظر: همع الهوامع: 292/4

12 - ينظر : الدّر المصون: 177/5. 6/13

ذَهَبَ السَّمينُ إلى أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضيلِ ذُو إضافة مَحضة وفاقاً لسيبويه "إذْ لا يُحفَظ ورودُه حالاً، ولا تمييزاً، ولا بَعْدَ (رُبَّ)؛ لأنَّ العربَ لا تَقولُ: هذا زَيْدٌ أَسُودَ النَّاس؛ لأنَّ الحَال لا تَكونُ إلاَّ نكرةً "(1).

وهِي مَسْأَلَةٌ عدَّهَا ابْنُ عصفور (2)، وكثيرٌ من النَّحويينَ (3) من بَابِ الإِضَافَةِ غيرِ المَحضة.

## ب- جَرُّ المُضاف إليه(4):

ذَهَبَ السَّمينُ إلى أنَّ عَامِلَ الجَرِّ في المُضافِ إليهِ حَرْفُ الجَرِّ المُقدَّرِ وِفَاقًا للزَّجَّاجِ(٥)، وابْنِ الحَاجِبِ(٥) كقولِهِ تعَالى: ﴿وَإِنَّه بِسْمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ ﴾(٦) فَجَرَّ المُضافَ إليه، وهُوَ لفظُ الجَلالة (الله) بحَرْف الجَرِّ المُقدَّر، وهو اللامُ(٥).

وذَهَبَ سيبويهِ إلى أنَّ الجَرَّ في المُضافِ إليهِ بالمُضافِ(9)، والأخفشُ بِمَعنى الإضافة(10).

3- ما وافق فيه البصريين

#### أ- جَوازُ تقديم مَعْمول المُضاف إليه على المُضاف(11):

قيَّدَ السَّمينُ هذهِ الإجازةَ بِكُونِ المُضاف لفظ (غَيْر) فقط كقول الشَّاعِر: إنَّ المسَرأ خَصَّنِي يَوْماً مَودَتَّ على التَّنائِي لَعِنْدِي غَيِيرُ (12) فَتقدَّمَ مَعْمُولُ المُضافِ إليهِ (عِنْدِي)؛ لأنَّه مَنصوبٌ بـ(مَكْفُورِ) على المُضاف

1- ينظر: همع الهوامع: 272/4\_273

2- ينظر: المقرب: : 230

273\_272/4 : همع الهوامع : 242/2 . همع الهوامع : 272\_273

4- ينظر: الدر المصون: 56/1

5- ينظر : همع الهوامع : 265/4

6- ينظر : الكافية في النحو : 272/1

7- سورة النمل : 30

8- ينظر : حاشية الصبّان : 237/2

9- ينظر: الكتاب: 42/1

10- ينظر: معانى القرآن: 16/1

11- ينظر : الدر المصون: 2/625\_626

12- ينظر : همع الهوامع : 278/4

(غَيْرُ)، وهُوَ مَذْهَبُ البَصريينَ، ومَنَعَ قَوْمٌ هذهِ الإِجَازة قياساً على عَدمِ تقدُّمِ المُضاف اليه على المُضاف (١).

4- ما و افق فيه الكوفيين

#### أ- جَوازُ الْفُصلُ بَيْنَ المُضاف والمُضاف إليه(2):

اعْتد السّمين على إجازة هذه المسئلة بقراءة ابن عامر: ﴿وكَذلكَ زُيِّنَ لِكَثيرِ مِنَ المُشْركينَ قَتلُ أولادَهم شركائِهم ﴾(3) فقصل بَيْنَ المُضاف (قتل)، والمُضاف إليه (شركائِهم) بالمَفْعُول (أولادَهُمْ)، وقراءة بعض السّلف: ﴿فَلا تَحْسَبَنَ الله مُخْلِفَ وَعْدَه رُسُلُه ﴾(4) فقصل بالمَفْعُول (وعَدَه) بين المُضاف (مُخْلِف)، والمُضاف إليه (رئسله)، كما اعْتَد أيْضا بالكلم العربي: نظمه، ونثره ، كما مرا (5)، وهُو مَذْهب الكوفيين.

وذَهَبَ البَصريُّونَ إلى أنَّهُ لا يَجُوزُ الفَصلُ بَيْنَ المُتضايفينِ بِغَيْرِ الظَّرفِ، وحَرْف الجَرِّ (6).

# ب- إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى (7):

أَجَازَ السَّمينُ هذه المسألة وفَاقاً للكوفيينَ كقولِه تعالى: ﴿ فَانَسْبَنْا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصيد ﴾ (8) فأضاف (حَبَّ) إلى اسم آخر يُوافقه في المَعْنى وهُو (الْحَصيد)؛ لأنَّ الأصلَ: والحَبَّ الحَصيد، ومثلُه قولُهُ تعالى: ﴿ وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ ﴾ (9) فأضاف (دَارُ) إلى (الآخِرة)، والأصلُ: وللدَارُ الآخِرةُ خَيْرٌ.

وحَمَلَ البَصرِيُّونَ هذه المَسْأَلةَ على حَذْفِ المَوصنُوفِ، وإقَامَةِ الصِّفَةِ مقامه على أنَّ التَّقديرَ: حَبَّ الزَّرعِ الحَصيدِ في الآيةِ الأولَى، وفي الثَّانيةِ: ولَدارُ السَّاعة

<sup>1-</sup> ينظر : همع الهوامع : 278/4

<sup>2-</sup> ينظر : الدّر المصون: 185/3\_192

<sup>3-</sup> سورة الأنعام: 137

<sup>4-</sup> سورة إبراهيم : 47

<sup>5-</sup> ينظر : الصفحة : 11-13 . 27-28

<sup>6-</sup> ينظر: الإنصاف: 1\_382\_388

<sup>7-</sup> ينظر : الدّر المصون: 46/3 . 175/6

<sup>8-</sup> سورة ق: 9

<sup>9-</sup> سورة يوسف : 109

الآخرة(١)، وفيهِ تكلُّف لا حَاجَةَ لَهُ.

2-3-2 القسم

1- ما وَ افق فيهِ كثيراً من النَّحويّينَ

اجْتِمَاعُ القسم والشّرط(2):

ذَهَبَ السَّمِينُ إلى أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ شَرْطٌ وقَسَمٌ أُجِيْبَ سَابِقُهُمَا كَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿ لَئُنَ الْمَاتُمُ الصَّلَاةَ وَ النَّيْتُمُ الزَّكَاةَ وَ آمَنتُم بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُم وَ أَقْرَضْتُمُ اللهَ قَرْضَاً حَسَنَا أَقَمْتُمُ الصَّلاةَ وَ النَّيْمَ اللهُ قَرْبُ اللهِ عَنْكُمْ سَيِّنَاتِكُمْ ﴿ (3) فَاللامُ في (لأُكَفرنَ ) هي لامُ جَوابِ القسمِ لسبقه، وجَوابُ الشَّرطِ مَحْدُوفٌ لدلالة جَوابِ القسمِ عليه، ومثلُهُ قولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَسَيَحْلُفُونَ بِاللهِ لَوِ السَّمَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُم يُهُلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ ﴾ (4) فحَذَف جَوابَ الشَّرط لدلالة جَوابِ القسمِ عليه إلا أَنْ يَتقدَّم ذُو خَبَرِ فَيُجابِ الشَّرطُ مُطْلقاً عليه (لَخَرَجْنَا)؛ لأنَّهُ مُتقدِّمٌ على الشَّرط، إلاَّ أَنْ يَتقدَّم ذُو خَبَرِ فَيُجابِ الشَّرطُ مُطْلقاً نَحُو: زَيْدٌ إِنْ قامَ واللهِ أكرمُه، وهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ عصفور (5)، وأبي حيَّانَ (6)، واختار نَحْو: زَيْدٌ إِنْ قامَ واللهِ أكرمُه، وهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ عصفور (5)، وأبي حيَّانَ (6)، واختار ابْنُ مالك أَنْ يكونَ (لَخَرَجْنَا) جَوابَ (لوْ)، و(لَوْ) وجَوابُهَا جَوابُ القسَم (7).

وذَهَبَ الزَّمخشري إلى أنَّ الجَوابَ (لَخَرَجْنَا) يَسدُّ مَسَدَّ جَوابِ القَسمِ، والشَّرطِ جميعاً (8).

2- ما وافق فيه قليلاً من النَّحويِّينَ

أ- جُمْلَةُ القسمِ في قولِهِ تعَالى: ﴿وإنْ منِ أَهنْ الْكِتَابِ إلاَّ لَينُوْمنِنَ أَهنْ الْكِتَابِ إلاَّ لَينُوْمنِنَ أَهنْ الْكِتَابِ إلاَّ لَينُوْمنِنَ أَهنْ الْكِتَابِ إلاَّ لَينُوْمنِنَ أَهنا الْكِتَابِ الْآلِينُوْمنِنَا الْكِتَابِ إلاَّ لَينُوْمنِنَا الْكِتَابِ الْآلِينُوْمنِنَا الْكِتَابِ الْآلِينَانِ الْكِتَابِ الْآلِينَانِ الْكِتَابِ الْآلِينَانِ الْكِتَابِ الْآلِينَانِ الْمَالِينَانِ الْمُتَابِ الْمُتَابِعِينَا الْمُتَابِعِينَانِ الْمُتَابِعِينَا الْمُتَابِعِينَانِ الْمُتَابِعِينَا الْمُتَابِعِينَانِ الْمُتَابِعِينَانِ الْمُتَابِعِينَانِ الْمُتَابِعِينَانِ الْمُتَابِعِينَانِ الْمُتَابِعِينَا الْمُتَابِعِينَانِ الْمُتَابِعِينَا الْمُتَابِعِينَانِ الْمُتَابِعِينَانِ الْمُتَابِعِينَانِ الْمُتَابِعِينَانِ الْمُتَابِعِينَانِ الْمُتَابِعِينَانِ الْمُتَالِكِينَانِ الْمُتَلِينَانِ الْمُتَالِكِينَانِ الْمُتَالِكِينَالِينَانِ الْمُتَلِينَانِ الْمُتَالِكِينَانِ الْمُتَالِكِينَانِ الْمُتَالِكِينَانِ الْمُتَالِكِينَانِ الْمُتَالِكِينَانِ الْمُتَلِينَانِ الْمُتَلِكِينَانِ الْمُتَلِيلِينَانِ الْمُتَلِينَانِ الْمِينَانِ الْمُتَلِيلِينَانِ الْمُتَلِينِ الْمُتَلِيلِيلِيلِيلِ

ذَهَبَ السَّمينُ إلى أنَّ جُمْلةَ القسمِ (لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ) في الآيَةِ واقعةٌ صِفَةً لمَوصوف

<sup>1-</sup> ينظر: الإنصاف: 1/389\_391

<sup>2-</sup> ينظر: الدر المصون: 500/2 466/3

<sup>3-</sup> سورة المائدة : 12

<sup>4-</sup> سورة التوبة : 42

<sup>5-</sup> ينظر: المقرب: 228

<sup>6-</sup> ينظر: البحر المحيط: 47/5

<sup>7-</sup> ينظر: شرح التَّسهيل: 216/3

<sup>8-</sup> ينظر: الكشاف: 153/2

<sup>9-</sup> سورة النساء :159

<sup>10-</sup> ينظر: الدر المصون: 459/2

مَحْذُوفِ عَلَى أَنَّ التَّقديرَ: وإنْ مِنْ أَهِلِ الكتابِ أَحَدِّ إلاَّ لَيُ وُمُنَ نَ بِهِ وِفَاقًا لِلرَّمَخْشُرِي(1) قياساً على: مَا في الدَّارِ رجل إلاَّ صالح، حَيثُ وَصَفَ (رَجُلٌ)، وهُو مُبْتدأ مؤخَّر بـ (إلاَّ صالح) خَبرُهُ الجَارُ (في الدَّارِ)، وإنَّمَا دَخَلَتُ (إلاَّ) على الصِّفة لتفيدَ الحصر.

أمًّا أبو حيَّان فقد وصَفَ مَا ذَهَبَ إليهِ الزَّمخشري بأنَّهُ "غَلَطٌ فَاحِسٌ إِذْ إِنَّ قولَهُ: (لَيُؤْمنَنَ به) جملة جواب القسم، والقَسمُ مَحْذُوفٌ (2).

3- ما وافق فيه ِ البصريِّينَ

أ- التَّعاقبُ بَيْنَ (اللامِ) و (النُّون) في جُمْلة جَواب القسم (3):

ذَهَبَ السَّمينُ والبصريُّونُ إلى أنَّ جُمْلَةَ الجَوابِ إنْ صدر بَّ بفعلِ مُضارعٍ مُثبت مُستقبلٍ وَجَبَت اللامُ، وإحدى نُونَي التَّوكيد كقولِه تعالى: ﴿ولَــئِـنْ لَمْ يَفْعَلْ مُثبت مُستقبلٍ وَجَبَت اللامُ، وإحدى نُونَي التَّوكيد كقولِه تعالى: ﴿ولَــئِـنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَلُسُسُجَلَنَ وَلَيَكُونَ الصَّاعِرِينَ ﴾ (4) حَيثُ صحب جواب القسم (لَيُسسْجَنَـنَ ) اللام ، ونونُ التَّوكيد، ولا يَجُونُ التَّعاقبُ بَيْنَهُمَا إلاَّ ضرورة كقول الشَّاعر:

لَئِنْ تَكُ قَد ضَاقَت عليكُم بُيُوتُكم لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعُ(٥) فَجَوَابُ القَسم هُوَ قُولُهُ (لَيَعْلَمُ) اكْتَفَى باللام وَحْدَهَا، وقوله:

وقـــتيـــلِ مُـــرَّةَ أَثْــاًرَنَّ ، فإنــَّهُ فــَـرْغٌ ، وإنَّ أخاكُم لم يُـــتـــارِ (6) فاكْتَفَى بْالنُّونِ وَحْدَهَا في جوابِ القسمِ (أَثــارنَّ)، وأجَــازَهَا الكوفيُونَ في الاختيارِ (7).

<sup>1-</sup> ينظر: انكشاف: 312/1

<sup>2-</sup> البحر المحيط: 3/408

<sup>3-</sup> ينظر : الدّر المصون: 1/412. 6/425 /266\_267

<sup>4-</sup> سورة يوسف: 32

<sup>5-</sup> ينظر : شرح الكافية : 377/1. الدر المصون: 6/266 . الخزانة : 220/4 .

<sup>6-</sup> ينظر : ديوان عامر بن الطفيل : 56 الدر المصون: 6/267 . مغني اللبيب :845 . همع الهوامع :446/4

<sup>7-</sup> ينظر : همع الهوامع : 246/4

#### 2-4 التَّوابِع

#### 1-4-2 النَّعت

1- ما وَافقَ فيه كَثيرَاً من النَّحويِّينَ

#### أ- نَعْتُ ضَمير الغائب(١):

مَنَعَ السَّمينُ هذه المَسْأَلةَ وفَاقاً لغَسيْرِهِ مِن النَّحويِّينَ، وَذلكَ "لأَنَّ النَّعتَ في الأصل إيضاح، أو تَخْصيص، ولا إضْمَارَ إلاَّ بَعْدَ مَعْرِفَة لا إلْبَاسَ فيهَا"(2).

واعْتَدَّ الكِسَائيُّ على إِجَازةِ نَعْتِ الضَّميرِ إِنْ كَانَ لَعْائبِ بِقُولِهِ تَعَالى: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّمُ الْغُيُوبِ ﴾ (3) فُوصَفَ الضَّميرَ في (يَقْذِفُ) بـ (علَّمُ الْغُيُوبِ) (4)، والسَّمينُ على أَنَّ (علَّمُ) خبر ثانٍ لـ (إنَّ).

#### ب- امْتناع النّعت إذا اخْتلفَ العَاملان(٥):

مَنَعَ السّمينُ أَنْ تَكُونَ (اللاتِي) الثّانية في قوله تعَالى: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللاتِي دَخَلْتُم بِهِنَ ﴾(6)صفة لـ (نِسَائِكُمْ اللاتي دَخَلْتُم بِهِنَ ﴾(6)صفة لـ (نِسَائِكُمْ اللاتي دَخَلْتُم بِهِنَ ﴾(6)صفة مجْرُورة الأولى، والثّانية، وذلك لأنّ (نِسَائِكُمْ) الأولى مَجْرُورة بالإضافة، والثّانية مَجْرُورة بـ (مِنْ)، فقد اخْتَلفَ العَاملانِ، وإذا اختلفا امْتَنَعَ النّعْتُ، فلا يُقالُ: رأيْتُ زيْداً، ومَرَرْتُ بِعمرو العَاقلينِ، على أَنْ يكونَ (العَاقلينِ) نَعْتاً لهُمَا، وهُوَ مَذْهَبُ الجَمْهُورِ خلافاً للأخفش (7)، والكسّائي (8).

# ج- تقديمُ الصِّفِةِ المُؤولةِ على الصَّرِيحَةِ (9):

اعْتَدُّ السَّمينُ على إِجَازَةُ هَذهِ المَسْأَلَةِ، وإنْ كانَ ظاهر عبارته الضَّعف بقولِهِ تعَالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقَوْمٍ يُحُبُّهُمْ وَيُحُبُّونَهُ أَذِلَّةٍ على المُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ على تعَالى:

<sup>1-</sup> ينظر : الذر المصون: 47/1 . 453/5 . 147/3 . 453/5 . 453/5 . 147/3

<sup>2-</sup> همع الهوامع: 176/5

<sup>3-</sup> سورة سبأ : 48

<sup>4-</sup> ينظر: الكسائي: 215

<sup>5-</sup> ينظر: الدر المصون: 342/2

<sup>6-</sup> سورة النساء: 23

<sup>7-</sup> ينظر : شرح التصريح : 115/2 . همع الهوامع : 180/5 .

<sup>8-</sup> ينظر : شررح التصريح : 2 /115 . معمع الهوامع : 180/5 .

الكَافِرِينَ ﴾ (1) فقَدَّمَ الصِّفةَ المُؤولةَ بمُفْرَدٍ (يُحُبُّهُمْ) عَلى الصَّفَتينِ الصَّرِيحَتينِ (أَذِلَّةٍ، وأعزَّة)؛ لأنَّهُمَا مُفْردتان، ومثلُهُ قولُ الشَّاعر:

وَفَرْعٍ يَزِينُ الْمَثْنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ أَتْ يَبِ كَوَالَهُ الْمُتَعْثَكِلِ(2) فَاحِمٍ السَّعَةُ الصَّرِيحة (أَسُودَ)، وَيُحْمَلُ عَلَى هَذَا فَولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَهَذَا كَتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارِكٌ ﴾ (3) خِلاَفاً لبَعْضِ النَّحويينَ ممَّنْ اعْتَقَد بِحَمْلِ هَذَه المَسْأَلة على الضَّرُورة (4).

## د - وَصَفُ النَّكرةِ بالمَعْرفةِ إِذَا خُصِّصت (٥):

ذَهَبَ السَّمينُ إلى أَنَّ تَخَالفَ النَّعتِ والمَنْعُوتِ في التَّعريفِ والتَّنكيرِ ضَعيفٌ وفاقاً للجَمْهُورِ، فالمَعْرِفَةُ لا تُوصَفُ بالنَّكرَةِ كمَا أَنَّ النَّكرةَ لا تُوصَفُ بالمَعْرُفَةِ نَحْو: رَأَيْتُ رَجُلاً تَاجِرًاً.

وأجَازَ الأَخْفَشُ هَذه المَسْأَلةَ مُعْتَدًّا بقولِهِ تعَالى: ﴿فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ النَّدِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأوْلْيَانِ ﴾ (6) فجَعَلَ (الأوْلَيَانِ) صِفَةً لــ (آخَرَانِ)؛ لأنَّهُ لمَّا وُصِفَ تَخَصَّصَ (7).

#### ه - دُخُولُ الوَاو بَيْنَ الصِّفة والمَوصنوف(8):

<sup>1-</sup> سورة المائدة: 54

<sup>2-</sup> ينظر: ديوان أمرئ القيس: 44. المقرب: 248. الدر المصون: 547/2

<sup>3-</sup> سورة الأنعام : 92

<sup>4-</sup> ينظر: البحر المحيط: 524/3

<sup>5-</sup> ينظر : اادر المصون: 49/1 635/2

<sup>6-</sup> سورة المائدة : 107

<sup>7-</sup> ينظر: الأخفش: 290/1

<sup>8-</sup> ينظر: الدر المصون: 622/527/1

<sup>9-</sup> سورة البقرة : 259

<sup>10-</sup> سورة الحجر: 4

خَيْرٌ لَكُمْ ﴾(١) خِلافاً للزَّمخشري(2) وابْنِ جِنِّي(3).

2- ما وافق فيه قليلاً من النَّحويين

أ- الجَرُّ عَلَى النَّعْتِ أَو البَدَلِ فِي قولِهِ تَعَالَى: ﴿إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جميعاً الَّذِي لَهُ مُنْكُ السَّمَاوَات والأرض﴾(4) (5)

أَجَازَ السَّمينُ الأُوجِهَ الإعْرَابيَّةَ التَّلاثة (الرَّفعَ، والنَّصب، والجَرَّ) في (الَّذِي) في الآية، فالرَّفعُ، والنَّصب على القطع، وأمَّا الجرُّ فمنْ وَجْهَينِ: إمَّا النَّعِت للفظ الجَلالة (الله)، وإنْ كَانَ فيهِ فَصلٌ بَيْنَ الصِّقة والمَوْصوف بـ (إليكم جَميعاً)، وإمَّا البَدَل من لفظ الجَلالة، فالنصب، والجَرُّ مَذْهب الزَّمخشري(6)، والرَّفع، والنَّصب مَذْهب أبي حيًان (7).

3- مَا وَافقَ فيه البصريينَ

أ- النَّعتُ باسم الإشارة(8):

أَجَازَ السَّمينُ والبصريُّونَ هذه المَسألةَ كقولِهِ تعالى: ﴿ بَلْ فَعلَهُ كَبِيرُهُم هَذَا ﴾ (9) فجَعلَ (هَذَا) نَعْتَأ لـ (كبيرُهُمْ ) خِلافاً للكُوفيِّينَ، والزَّجَّاج، والسهيلي (10).

ب- التَّخَالفُ في المَدْح والذَّم(١١):

أَجَازَ الكوفيُّونَ هَذه المَسأَلةَ كقولِهِ تعَالى: ﴿ وَيُلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٌ الَّذِي جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ ﴾ (12) فجَعَلُوا (الَّذِي) صِفَةً لـ (هُمَزَةٍ) مَع كَونِهِمَا مُتَخَالفَينِ في المَدْحِ والذَّمِ (13)،

<sup>1-</sup> سورة البقرة : 216

<sup>2-</sup> ينظر: الكشاف: 310/2

<sup>3-</sup> ينظر: اللمع: 140

<sup>4-</sup> سورة الأعراف : 158

<sup>5-</sup> ينظر: الدر المصون: 355/3

<sup>6-</sup> ينظر: الكشاف: 97/2-98

<sup>7-</sup> ينظر: البحر المحيط: 403/4-404

<sup>8-</sup> ينظر : الدّر المصون: 97/5

<sup>9-</sup> سورة الأنبياء : 63

<sup>10-</sup> ينظر : أوضح المسالك : 6/3. همع الهوامع : 177/5 .

<sup>11-</sup> ينظر : الدر المصون: 6/868

<sup>12-</sup> سورة الهمزة : 1ــ2

<sup>13-</sup> ينظر : شرح التصريح : 2/108-109 . همع الهوامع : 172/5 .

وهي مَسْالةٌ لَمْ يُجزُّهَا السَّمينُ والبصريُّونَ.

## ج- تقديمُ مَعْمُول الصِّفةِ على الموصوف (١):

مَنَعَ السَّمينُ أَنْ يَكُونَ (يُغْنِيهِ) عَامِلاً في (يَوْم) في قولِهِ تعَالى: ﴿لِكُلِّ امْرِئِ مِنْهُمْ يَوْمَئِذِ شَأَنٌ يُغْنِيهِ ﴾(2) لأنَّ (يُغْنِيهِ) صِفَةٌ لـ (شَأْنٌ) لأنَّ مَعْمُولَ الصِّفةِ لا يَتقدَّمُ على المَوصُوف، وهو مَذْهَبُ البصريينَ.

وأجَازَ الكوفيُّونَ قوالسَهُم: هذا زَيْداً رَجُلٌ ضاربِ (3)، فقدَّمَ معمولَ الصَّفةِ (ضَاربٌ) على الموصوف (رَجُلٌ) على أنَّ التَّقديرَ: هذا رجلٌ ضاربٌ زَيْداً.

4- ما يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قَد تَفَرَّد به

#### أ- النَّعْتُ بالمصدر (4):

أَجْمَعَ النَّحويُّونَ: كوفيينَ، وبصريينَ على إِجَازَةِ هذهِ المَسْأَلةِ، وإنْ كانَ الأصلُ في المَصدر ألاَّ يُنْعَتَ بِهِ كقولِهِم: هَذَا رَجُلِّ عَدلٌ، ورضا، وزورٌ، لأنَّهُ عندَ الكوفيينَ مؤوَّلٌ بالمُشْتَقِّ على أنَّ التَّقديرَ: عادلٌ، ومَرْضيي، وزائرٍ، وعِنْدَ البصريينَ على تقديرِ مُضاف: ذُو كَذَا، فالتزمُوا فيه لفظَ الإفراد، والتَّذكير (5).

وذَهَبَ السَّمينُ إلى أنَّهُ لا يُوسَفُ بالمَصدر وإنْ كان ظاهرُهُ الإجْمَاعَ إلاَّ عند المُعالغَة فقط.

#### 2-4-2 التَّوكيد

1- مَا وَافْقَ فَيْهِ كَثْيْرًا مِنَ النَّحُوبِيينَ

## أ- مِن ألفاظ التَّوكيدِ (جَمِيعاً)(6):

ذَهَبَ السَّمينُ إلى أنَّ الأصلَ في لفظ (جَمِيعاً) أنْ يَكُونَ مِنْ أَلفَاظِ التَّوكيدِ نَحْوَ: (كُلَّ) إلاَّ أَنَّهَا تُعرَبُ حالاً كقولِهِ تعَالى: ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعاً ﴾ (7) ف (جَمِيعاً) حَالً

<sup>1-</sup> ينظر : الدّر المصون: 482/6

<sup>2-</sup> سورة عبس : 37

<sup>294/3:</sup> البحر المحيط: 294/3

<sup>4-</sup> ينظر: الدر المصون: 1/463

<sup>5-</sup> ينظر : شرح الكافية : 519/1 . أوضح المسالك : 9/3

<sup>6-</sup> ينظر : الدّر المصون: 197/1 177/2

<sup>7-</sup> سورة البقرة : 38

مِنْ فَاعِلِ (اهْبِطُوا) على أنَّ التَّقديرَ: اهْبِطُوا مُجْتَمِعِينَ، ومثلُهُ قولُه: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعاً وَلا تَفَرَّقُوا﴾ (1) وهُوَ مَذْهَبُ أكثرِ النَّحويينَ خِلافاً لابْنِ مَالك (2). بحبْلِ اللهِ جَمِيعاً وَلا تَفَرَّقُوا ﴾ (1) وهُوَ مَذْهَبُ أكثرِ النَّحويينَ خِلافاً لابْنِ مَالك (2). بحبالُ الضَّمير بألفاظ التَّوكيد (3):

تَبِعَ السَّمينُ الجَمْهُورَ في وُجوب هذه المسألة كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ المَلِكَةُ كَلُهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ (4) فأضاف (كلُّ) لَفُظاً إلى ضمير الجَمَاعة (هُمْ) ولذلك ردَّ قَولَ للزَّمخشري (5)، والفَرَّاء (6): إنَّ (كُلَّ) في قراءة مَنْ قرأ: ﴿إنَّا كُلَّ فِيهَا ﴾ (7) تأكيدٌ لاسْمِ (إنَّ)، وحَمَلَهَ هَا السَّمينُ على السبَدلِ مِنْ (نا) في (إنَّا).

## ج- تأكِيدُ الحَرْفِ تَأكِيداً لَفْظيّاً (8):

ذهبَ السَّمين إلى أنَّ الحرف لا يُؤكَّدُ تأكيداً لفظياً إلاَّ بإعادة مَا دخلَ عليه أو بإعادة ضميره كقوله تعَالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَتُ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَة اللهِ هُمْ فِيهَا خَالدُونَ ﴾ (و) فأكَّد حَرْف الجَرِّ (في) تأكيداً لفظياً بـ (فيها)، وذلك بإعادة ضميره، وهو الهَاءُ على أنَّ التَّقديرَ: فَهُم خَالدُونَ في رَحْمَة الله فيها، وأمَّا قولُ الشَّاعر:

فَلَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ الْحَارَّةِ تَأْكِيداً لفظيًا بإعادتها فهُوَ ضَرُورُةٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثُرِ النَّحويينَ كَتَأْكِيدِ اللَّامِ الْجَارَّةِ تَأْكِيداً لفظيًا بإعادتها بلفظها من غير أن يفصل بَيْنَ المؤكِّد، والمؤكَّد بفاصل خلافاً للزَّمخشري الَّذي أجازَ قولَهُمْ: إنَّ إنَّ زَيْداً قائمِّ (11).

2- ما وافقَ فيه قليلاً من النَّحويينَ

<sup>1-</sup> سورة آل عمران : 103

<sup>291/3 :</sup> شرح التسهيل : 291/3

<sup>3-</sup> ينظر: الدّر المصون: 692/1. 6/66

<sup>4-</sup> سورة الحجر : 30

<sup>5-</sup> ينظر: الكشاف: 347/3

<sup>6-</sup> ينظر: شرح التصريح: 122/2

<sup>7-</sup> سورة غافر : 48

<sup>8-</sup> ينظر : الدّر المصون: 183/2 318/6

<sup>9-</sup> سورة آل عمران : 107

<sup>10-</sup> ينظر : شرح الكافية : 531/1 . الذر المصون: \$183/2 . مغني اللبيب : 240 همع الهوامع : \$210/5

<sup>11-</sup> ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 130

# أ- الْتُوكيدُ بـ(أَجْمَعَ) دُونَ وُجود (كلّ)(١):

تَبِعَ السَّمينُ شَيْخَهُ أَبَا حَيَّانِ(2) في إِجَازَةِ هذه المَسْأَلَةِ كَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وِالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾(3) فأكَّدَ بـ (أَجْمَعِينَ) دُوْنَ وُجُودِ لفظ (كلّ)، ومثلُه: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُم أَجْمَعِينَ﴾(5)، وقولُهُ: ﴿وَلاَعْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾(5) خلافاً للجَمْهُورِ النَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾(5)، وقولُهُ: ﴿وَلاَعْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾(6).

## ب- حَذْفُ المُؤكِّدِ وإبْقَاءُ التَّوكِيد(7):

مَنَعَ السَّمِينُ هذه المَسْأَلةَ لأَنَّهُ ممَّا لَمْ يُسْمَعْ في كلامِ العرب؛ ولذلكَ ردَّ قولَ مَنْ قالَ: إنَّ (نفسَهُ) في قولِه تعَالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ ملَّة إِبْرَاهِيمَ إلاَّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ (8) توكيد لمؤكّد مَحْذُوف تقديره: سَفِهَ قَولَه نَفْسَهُ، وحَملَ السَّمِينُ نَصِبْ (نَفْسَهُ) على المفعول به وفاقاً لابن مالك (9)، وأبي حيَّان (10)، وبَعْضِ النَّحويينَ (11)، وأجازَهَا سيبويه (12)، وغيرُهُ من النَّحويينَ (13).

3- ما وافقَ فيه البصريّينَ

## أ- تَوكيدُ النَّكرة مَعْنُويًّا (14):

اعْتَدَّ الكوفيُّونَ على إجازة هذه المسألة بقول الشَّاعر:

1- ينظر: الدر المصون: 148/4\_149

2- ينظر: البحر المحيط: 442/5

3− سورة هود : 119

4- سورة الحجر: 43

5- سورة الحجر : 39

6- ينظر : همع الهوامع : 202/5

7- ينظر : الدر المصون: 374/1 383/4

8- سورة البقرة : 130

9- ينظر: شرح الكافية: 528/1

10- ينظر: البحر المحيط: 565/1

11- ينظر : همع النهوامع : 5/205

12- ينظر : شرح الكافية : 528/1

13- ينظر : مغني اللبيب : 822 . همع الهوامع : 5/205

14- ينظر: الدر المصون: 6/64

إنَّا إذا خطافنا تَعَقَعا قد صَرَّت البكْرَةُ يَوْماً أَجْمَعا(١) فـ (أَجْمَعا) توكيدٌ مَعْنَويٌّ لـ (يَوْمَاً)، وهُوَ نَكِرَةٌ، ومثلُهُ قولُ الآخر:

إِذَّا السُّقَعُودُ كَرَّ فيها حَـفَدا يَـوْمَا جَدِيْداً كلَّهُ مُطَرَّدا(2)

ف (كلَّهُ) توكيدٌ مَعْنُويٌ ل (يَوْمَا)، وهُو نَكرةٌ دالَّة على شيءٍ مُعَيَّنٍ، أو مُحَدَّدٍ (3).

وحَمَلَ السَّمينُ هذه الشَّواهدَ وغيرَهَا على البَدَلِ، كمَا حَمَلَهَا آخرُونَ على النَّعتِ أو الضَّرُورة(4).

#### 3-4-2 البدل

1- مَا وافقَ فيه كثيرًا من النَّحويِّينَ

#### أ- بَدلُ كلّ من بَعْض (5):

مَنَعَ السَّمينُ والجَمْهُورُ هذه المَسألة، ولا حُجَّةً لِمَنْ أَثْبَتَهُ في قولِ امْرِئ القَيْسِ:
كَانِّي غَداةَ البَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا لَدى سَمرات الحيِّ نَاقِفُ حنطل(6)
فَنَصَبَ (يَوْمَ) على الظَّرفيَّةِ الزَّمانيَّةِ لا على البَدلِ مِن (غَدَاةً)، ومثلُهُ قولُ الآخر:
رَحِمَ اللهُ أعْظُماً دَفَنُوها بسجستان طَلْحَة الطَّلحات(7)
فحذف المُضاف، وأقيمَ المُضاف إليه مقامَهُ على أنَّ التَّقديرَ : أعظماً دَفَنَدُوها أعظم طلحة، وفيه تكلُّف لا يَخْفَى بخلاف مِنْ جَعل (طَلْحَةِ) بَدَلاً مِنْ (أعْظُم)، وهي بَعْضُهُ (8).

# ب- عَوْدُ ضمير في بَدلِ بَعْضِ مِنْ كلِّ والاشْتمال(9):

ذَهَبَ السَّمينُ إلى أنَّ بدلَ البَعْضِ، وبَدَلَ الاشتمالِ لا بُدَّ في كلِّ منْهُمَا مِن ضَمِيرٍ يَعُودُ على المُبدلِ مِنْهُ نحو: أكلْتُ الرَّغيفَ تُلْثَـهُ، فاشْتَمَل بدلُ البعضِ

<sup>1-</sup> ينظر : الإنصاف : 404/1 . همع الهوامع : 204/5

<sup>2-</sup> ينظر: الإنصاف: 1/403. تذكرة النحاة: 641

<sup>3-</sup> ينظر: الإنصاف: 402/1ــ406

<sup>4-</sup> ينظر : همع الهوامع : 5/205

<sup>5-</sup> ينظر: الدر المصون: 79/1\_80

<sup>6-</sup> ينظر : ديوان امرئ القيس : 30 . شرح الكافية : 337/1 الدّر المصون: 80/1 . همع الهوامع : 216/5

<sup>7-</sup> ينظر : ديوان ابن قيس الرقيات : 20 . الإنصاف : 45/1 . الدّر المصون: 79/1 همع الهوامع : 216/5

<sup>8-</sup> ينظر : همع الهوامع : 216/5

<sup>9-</sup> ينظر : الدّر المصون: 171/2 136/503/6

(ثلث ) على ضمير الهاء العَائِد على المُبْدَلِ منه (الرَّغيف)، وقدْ يُحْذَفُ هذا الضَّميرُ كقولِهِ تعَالى: ﴿وَللهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إليه سَبيلاً ﴾(١) حَيْثُ أَبْدَلَ (مَنْ) مِن (النَّاسِ) وهو بَدلُ بعضٍ مِن كلِّ حُذِفَ ضَمِيرُهُ على أنَّ التَّقديرَ: مَن اسْتَطَاعَ مَنْهُمْ، وهو مَذهبُ أكثرِ النَّحويينَ خِلافاً لاَبْنِ مالك(2)، وغيرِه (3) ممَّن أجازُوا الإبدال دُوْنَ وُجودِ الضَّميرِ.

# ج- إبْدَالُ الجُمْلَةِ من الجُمْلَة (4):

اعْتَدَّ السَّمينُ بِبَعْضِ الآياتِ القُرْآنِيَّةِ على إِجَازَةِ هذه المسْألةِ ومنْ ذلكَ:

1\_ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿قُلُ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ ﴾(5) فَجُمْلُةُ (أَرُونِي) بَدَلٌ مِنْ جُمْلَة (أَرَأَيْتُمْ).

2 ـ قراءة الأخوين: ﴿قَالَ آمَنْتُ إِنَّه لَا إِلهَ إِلاَّ الَّذي آمَنَتْ بِهِ بنو إِسْرَائيل ﴾(6) فجُمْلَةُ (إِنَّه)، وهُوَ مَذْهَبُ أكثرِ النَّحويِّينَ خِلافاً لأبِي حيًان(7).

2- مَا وَافِقَ فيه قليلاً من النَّحويِّينَ

## أ- إبدالُ الجُملةِ من المُفْردِ(8):

أَجَازَ السَّمينُ هذه المَسْأَلةَ نَحْو: عَرَفْتُ زَيْداً أَبُو مَنْ هُوَ، فَجُمْلَةُ (أَبُو مَنْ هُوَ) بَدَلٌ مِنَ المُفْرَدِ (زَيْداً)، وإليهِ ذَهَبَ ابْنُ جنِّي(9)، والزَّمخشري(10)، وابْنُ مالك(11) في قول الشَّاعر:

1- سورة آل عمران : 97

2- ينظر: شرح الكافية: 1/576

3- ينظر : همع الهوامع : 213/5

4- ينظر : الدر المصون: 466/4

5- سورة فاطر 40

6- سورة يونس 90

7- ينظر: البحر المحيط: 7/302

8- ينظر: الدر المصون: 431/4

9- ينظر : حاشية الصبان : 132/3

132/3 : المصدر السابق : 132/3

11- ينظر : شرح التسهيل : 339/3

إلى الله أَشْكُو بِالمَدِينَةِ حَاجَةً وبِالشَّامِ أخرَى كَيْفَ يَلْتَقِينَ الرَا) ف (كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ) بَدَلٌ مِنْ (حَاجَةً) و (أخرَى) على أنَّ التَّقديرَ: أشْكُو هاتينِ الحاجتينِ لتعذُّر التقائِهما خِلافاً للجَمهورِ(2).

## ب- بَدَلُ البداء، وبَدَلُ الغَلَط، والنّسيان(3):

يَظْهَرُ لَيَ مِنْ عِبَارَةِ السَّمِينِ إنكارُهُ لَهَذينِ النَّوعينِ مِن البدلِ لَعَدمِ وُرودهما في كلامٍ فَصِيحٍ وإنْ أَثْبَتَهُ سيبويه (4)، وبَعْضُ النَّحويين (5) كما في قوله - عليه الصَّلاة والسَّلام -: ((إنَّ الرَّجُلَ لَيُصلِّي الصَّلاةَ وما كُتبَ لَهُ نِصْفُهَا تُلْتُهَا رُبْعُهَا إلى العشر)) (6) إذْ أخبر أنَّه قد يُصلِّيها وما كُتب لَهُ نِصْفُها، ثُمَّ أضْرَبَ عَنْهُ، وأخَبْر أَنَّه قد يُصلِّيها وما كُتب لَهُ نِصْفُها، ثُمَّ أضْرَبَ عَنْهُ، وأخبر أنَّه قد يُصلِّيها وما كُتب لَهُ نِصْفُها، ثُمَّ أضْرَبَ عَنْهُ، وأخبر أَنَّه قد يُصلِّيها وما كُتب لَهُ نِصْفُها، ثُمَّ أضْرَبَ عَنْهُ، وأخبر أَنَّه قد يُصلِّيها وما كُتب لَهُ نصْفُها، ثُمَّ أضْرَبَ عَنْهُ، وأخبر أَنَّه قد يُصلِّيها وما كُتب لَهُ نَلْتُها، ومثلُهُ قول ذي الرّمة:

لَمْيَاءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَ عَلَى اللَّ الْمُوَّةُ لَ عَلَى اللَّ اللَّهِ اللَّ اللَّهِ اللَّهُ (7) في اللَّ الْمُوَّةُ السَّوادُ بِعَيْنِهِ، واللَّعسُ سَوادٌ مُشْرَّبٌ بِحمرة، وهو الصَّحيحُ.

3- مَا وافقَ فيه البَصريينَ

## أ- بَدلُ النَّكرة غير الموصنوفة من المعرفة(8):

اعْتَدَّ السَّمينُ والبصريُّونَ على إجَازَة هذه المسائلة بقول الشَّاعر:

فَلَا وَأَبِيكَ خَيْرٍ مِنْكَ إِنِّي اللَّهِ لَيُؤْذِينِي الْتَدَّمَمُ مُ وَالصَّهِيلُ (9)

ف (خَيْرٍ) بدلٌ مِنْ (وَ أَبِيكَ)، وهُوَ نكرةٌ غَيْرُ مَوْصُوفة.

وقيَّدَ الكوفيُّونَ هذه المَسْأَلةَ بِوصف النَّكرةِ كَقولِهِ تَعَالى: ﴿لَنَسْفَعا النَّاصية

<sup>1-</sup> ينظر : مغني اللبيب : 273. همع الهوامع : 221/5

<sup>2-</sup> ينظر: همع الهوامع: 222/5

<sup>3-</sup> ينظر : الدّر المصون: 79/1

<sup>4-</sup> ينظر: الكتاب: 439/1

<sup>5-</sup> ينظر : شرح الكافية : 575/1. همع الهوامع : 215/5

<sup>6-</sup> مسند أحمد : 421/4

<sup>7-</sup> ينظر : ديوان ذي الرمة : 32 . الذر المصون: 79/1 همع الهوامع : 215/5

<sup>8-</sup> ينظر : الدّر المصون: 380/1 . 513\_513\_513\_547/6 . 538/5

<sup>9-</sup> ينظر : الدر المصون: 380/1 . الخزانة : 362/2 .

نَاصِيَةِ كَاذِبَةٍ ﴾(1) فأبْدَلَ (نَاصِيَةٍ) مِن (النَّاصِيَةِ)؛ لأنَّهَا وُصِفَتْ بـ(كَاذِبَةٍ)(2). بالإبْدَالُ مِنْ ضَمِيرِ المُتَكَلِّمُ والمُخَاطِبِ(3):

مَنَعَ السَّمينُ والبصريُّونَ هذه المَسْأَلةَ لأنَّ البَدَلَ إنَّمَا يُؤْتَى بِهِ للبيانِ غالباً، وضميرُ المُتكلِّم، والمُخَاطبِ مُتميِّز بنفسهِ فَلا فائدة في البَدَلِ منْهُ؛ لذا لَمْ يَجُز عنْدَهُمْ (قُمْتُ زَيْداً)، و(ضَرَبتُكَ عمراً)، وأمَّا مَا اعْتَدَّ بِهِ الأخفشُ والكوفيّونَ(٤) من شُواهِدَ في إجَازَة هذه المَسْأَلة فمؤوَّلٌ كقوله:

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي)، والسَّمينُ والبصريُّونَ يُؤوِّلُونَ نَصْبَ (حُميْداً) على فأبْدَلَ (حُميْداً) مِنْ يَاءِ (اعْرِفُونِي)، والسَّمينُ والبصريُّونَ يُؤوِّلُونَ نَصْبَ (حُميْداً) على الاختصاص على أنَّ التَّقديرَ: أعْنى حُميْداً، وأمَّا قوله:

بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلَّ مُعْضِلَة وأمَّ نَهْجَ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضِلِّيلاً (6) إِذْ أَبَدَلَ (قُرَيْشٍ) على أَنَّهُ مُنَادَى نُوِّنَ ضَرُورَةً. إِذْ أَبَدَلَ (قُرَيْشٍ) على أَنَّهُ مُنَادَى نُوِّنَ ضَرُورَةً.

3- مَا يُمْكنُ أَنْ يكونَ قد تفرَّد به

أ- إبدالُ المُفْرَد من الجُمْلَة (٦):

أَجَازَ السَّمينُ هَذه المَسْأَلةَ إذا كانَتْ الجُمْلَةُ بتقديرِ المُفْرَدِ كقولِهِ تعَالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عُوجَاً قَيِّماً ﴾ (8) فجَعَلَ (قَيِّماً ) بَدَلاً منَ الجُمْلَة قَبْلَهُ؛ لأنَّها حَالٌ.

4-4-2 العَطْفُ

1- مَا وافقَ فيهِ كثيرًا مِن النَّحويِّينَ

أ- عَطْفُ الاسميَّةِ على الفِعْليَّةِ وبالعكسِ (9):

<sup>1-</sup> سورة العلق : 15<u>ـــ16</u>

<sup>2-</sup> ينظر : همع الهوامع : 218/5

<sup>3-</sup> ينظر : الذر المصون: 287/2هــــ 652/288

<sup>4-</sup> ينظر : همع الهوامع : 218/5

<sup>5-</sup> ينظر : ديوان حميد بن ثور : 133 . المقرب : 270 . الدّر المصون: 652/2

<sup>6-</sup> ينظر : البحر المحيط : 151/3 . الذر المصون: 652/288/2

<sup>7-</sup> ينظر: الدّر المصون: 431/4

<sup>8-</sup> سورة الكهف : 1<u>\_</u>2

<sup>9-</sup> ينظر : الدر المصون: 4/257/25-293

تَبِعَ السَّمينُ جُمْهُورَ النَّحويينَ في إجَازَةِ هذه المَسْأَلة كقولهِ تعَالى: ﴿مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ وَيُسْقَى مَنْ مَاءِ صَدِيد ﴾(١) فعَطَفَ الجُمْلَةَ الفِعْليَّة (يُسْقَى) على الجُملة الاسْميَّة (مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ)، وقوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾(2) فيكون قدْ عَطَفَ جُمْلَةً اسْميَّةً (أَنْتُمْ صَامِتُونَ) على فعليةٍ (أَدَعَوْتُمُوهُمْ) خِلافاً لابْنِ جِنِي الَّذي لا يُجيزُ مثلَ هذا العَطْفَ(3).

# ب- عَطْفُ ضَمِير مُنفصِل على اسْمِ ظاهر (4):

أَجَازَ السَّمينُ هذه المَسْأَلةَ كقولهِ تعَالى: ﴿ وَلَقَدْ وَصَيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ مِن قَبْلِكُم وَ إِيَّاكُم ﴾ (5) فعَطَفَ (إِيَّاكُم)، وهُو صَمَيرٌ مُنْفَصِلٌ على (الَّذِينَ أُوتُوا)، وهُو مَذْهَبُ أكثر النَّحويّينَ خلافاً للأَبَّذيِّ (6).

## ج- مَجِيءُ (أُمْ) حَرْفُ عطف (٢):

ومنْ ذلكَ قولُهُ تعَالى: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِم ءَأَنْذَرْتَهُم أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾(8)، وقولُهُ: ﴿ ءَأَنْتُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾(8)، وقولُهُ: ﴿ ءَأَنْتُمْ أَمُّ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾(8)، وقولُهُ: ﴿ ءَأَنْتُمْ أَمُّ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾(8)، وقولُهُ: ﴿ ءَأَنْتُمْ أَمُّ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾(8)،

## د- عَطْفُ الاسم على الفعل وعكسه (11):

أَجَازَ السَّمينُ هذا العطفَ فمِنْ عَطْفِ الاسْمِ على الفِعلِ قولُهُ تعَالى: ﴿ يُخْرِجُ الْحَيِّ مِنَ الْحَيِّ مِنَ الْحَيِّ ( مُخْرِجُ ) على الفِعل ( يُخْرِجُ ) ، وقولُ الشَّاعر:

<sup>16 -</sup> سورة إبراهيم : 16

<sup>2-</sup> سورة الأعراف: 193

<sup>3-</sup> ينظر: اللمع: 155

<sup>4-</sup> ينظر: الدر المصون: 438/2

<sup>5-</sup> سورة النساء : 131

<sup>6-</sup> ينظر : همع الهوامع : 266/5

<sup>7-</sup> ينظر: الدّر المصون: 474/6 /103/1

<sup>8-</sup> سورة البقرة : 6

<sup>9-</sup> سورة النازعات : 27

<sup>10-</sup> ينظر : همع الهوامع : 5/237

<sup>11-</sup> ينظر : الذر المصون: 96/2 /345 /559 /346 132-131

<sup>12-</sup> سورة الأبعام : 95

بَاتَ يُغَـشِيهَا بِعَضْ بِ بَاتِرِ يَقْصِدُ فِي أَسْوُقِهَا وَجَائِرِ) فَعَطَفَ (جَائِرِ) على (يَقْصِدُ)، ومِن عَطْف الفعل على الاسْم قولُهُ تعَالى: ﴿ أُولَمْ يَرُوا لَا فَعَطَفَ (جَائِرِ) على (صَافَّاتٍ)، وقولُهُ: الله الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضَنْ ﴾ (2) فعطف (يَقْبِضْنَ) على (صَافَّاتٍ)، وقولُهُ: ﴿ فَالْمُغِيرَاتِ صَبُحاً فَأَثَرُنَ بِهِ نَقْعاً ﴾ (3) فعطف (أثَرْنَ) على (المُغيرَاتِ)، فهذه الشواهدُ وغيرُهَا تَسُنْ بِئُ عن صَحَةٍ هذه المَسْأَلةِ، وهُوَ مَذْهَبُ أكثرِ النَّحويينَ خِلْفاً للمَازِنِي (4)، والمُبَرِّدِ (5)، والزَّجَاجِ (6).

2- مَا وافقَ فيه قليلاً من النَّحويِّينَ

أ- عَطْفُ الخَبر على الإنشاء وبالعكس(7):

اعْتَدَّ السَّمينُ في إِجَازَةِ هذه المَسْأَلَة بقراءةِ مَنْ قرأ: ﴿واسْتَفْتِحُوا وَخَابَ كُلُّ جَبَّارِ عَنِيد ﴾(8) فعطف (خَابَ) على (اسْتَفْتَحُوا)، وقول الشَّاعر:

تُنَاغِي غَزَالاً عِنْد بابِ ابن عامر وكحَّل أماقيك الْحِسَانَ بِإِثْمِدِ (9)

فعطفَ (كحِّلْ) على (تُتَاغي)، ومثله:

وإنَّ شَفَائي عَـبْرَةٌ مُهْرَاقَـةٌ فَهَلْ عِنْد رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَـوَّلِ(١٥) فَجُمْلَةُ (هَل عِنْد رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوّلِ) مَعْطُوفةٌ عَلى (إن شَفَائي عَبْرَة مُهْراقة)، فَجُمْلَةُ (هَل عِنْد رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوّلِ) مَعْطُوفةٌ عَلى (إن شَفَائي عَبْرَة مُهْراقة)، وهو اخْتِيَارُ الصَّفار وجَمَاعَة(١١)، ومَنْعَ البيانيون، وابنُ مالك، والأكثرون هذا

<sup>1-</sup> ينظر : الدّر المصون: 132/3 . شرح ابن عقيل : 245/2

<sup>2-</sup> سورة الملك : 19

<sup>3-</sup> سورة العاديات: 3-4

<sup>4-</sup> ينظر : همع الهوامع : 272/5

<sup>5-</sup> ينظر: المصدر السابق: 272/5

<sup>6-</sup> ينظر : همع الهوامع : 2/275

<sup>7-</sup> ينظر : الدر المصون: 157/1 4/256 386/6

<sup>8-</sup> سورة إبراهيم : 15

<sup>9-</sup> ينظر : ديوان حسان بن ثابت : 73 . والرواية في الديوان هي :

فَنَاغِ لَدَى الأَبُوابِ حُوراً نواعماً وكحَل مآقيكَ الحسانَ بإثمدِ

ينظر أيضاً: الدر المصون: 157/1. مغنى اللبيب: 628

<sup>10-</sup> ينظر : ديوان امرئ القيس : 31 . الدّر المصون: 157/1 . همع الهوامع : 273/5

<sup>11-</sup> ينظر : مغنى اللبيب 627 . همع الهوامع : 273/5

العَطْفَ (١).

3 - مَا وَافقَ فيه البَصريّينَ

# أ- العَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ المَرْفُوعِ المُتَّصلِ مِنْ غَيْرِ تَوكيدٍ أو فَصلٍ (2):

احْتَجَّ الكوفيُّونَ في إِجَازَةِ هذه المَسْأَلة بقولِهِ تعَالى: ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتُوَى وهوَ بِالأَفُقِ الأَعْلَى ﴾ (3) فعَطَف (هُو) على الضَّميرِ المَرْفُوعِ المُسْتكنّ في (اسْتُوى)، وقول الشَّاعر:

قَلْنُ الْهُ اللهُ الله

4- ما وَافقَ فيه الكوفيّينَ

## أ- العَطْفُ على الضَّميرِ المَجْرُورِ (9):

اعْتَدَّ السَّمينُ في إجَازة هذه المسألة بالسَّماع، والقياس وفاقاً للكوفيّينَ، أمَّا

<sup>1-</sup> ينظر : مغني اللبيب 627 . همع الهوامع : 273/5

<sup>205/6</sup> . 281/5 . 211/3 . 531/2 . 189-188/1 : الدّر المصون الدّر المصون المناف -2

<sup>3-</sup> سورة النجم : 6-7

<sup>4-</sup> ينظر : ديوان عمر بن أبي ربيعة ( الملحق ) : 498 الإنصاف : 13/2 الدر المصون: 189/1

<sup>5-</sup> ينظر: الإنصاف: 13/2-15

<sup>6-</sup> سورة البقرة: 35

<sup>7-</sup> سورة الأنعام : 148

<sup>8-</sup> سورة النجم : 6-7

<sup>9-</sup> ينظر : الدر المصون: 530/1-530/1

السَّماعُ فمنْهُ قراءةُ: ﴿وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾(١) فعَطَفَ (الْمَسْجِدِ) على الضَّميرِ المَجْرُورِ في (بِهِ)، وقولُهُم: مَا فِيهَا غيرُهُ وَفرسِهِ، فعَطَفَ (فرسِهِ) على الهَاء في (غيرُهُ)، ومثلُهُ قولُ الشَّاعِرِ:

أَكُرُّ عَلَى الكتيبة لا أُبَالِي أَفِيهَا)، وأمَّا القِيَاسُ فلأنَّ الْعَطْفَ تَابِعٌ من التَّوابِعِ فـ (سوَاهَا) عَطْفٌ على الهَاء في (فيهَا)، وأمَّا القِيَاسُ فلأنَّ الْعَطْفَ تَابِعٌ من التَّوابِعِ الْخَمْسَةِ فكَمَا يُؤكَّدُ الضَّميرُ المَجْرُورُ، ويُبْدَلُ مِنْهُ فَكذلكَ يُعْطَفُ عَلَيهِ، وَقَدْ مَرَّ شيءٌ مِن هذا في البَابِ الأوَّل(3).

وحملَ البصريُّونَ هَذه الشَّواهدَ وغيرَهَا على التَّأُويلِ، والتَّقديرِ، والأُولَى عِنْدِي مَذْهَبُ الكوفِيّينَ؛ لبُعْده عن هذا التكلُّف.

## ب- مَجِيءُ عطف البَيَانِ في النَّكرات(4):

يَظهرُ ليَ مِنْ عِبَارَةِ السَّمينِ إجازَتهُ لهذه المَسألةِ، وإنْ كانَ قليلاً كقوله تعَالى: ﴿ ثُمَّ أَنْزِلَ عَلَيْكُم مِنْ بَعْدِ الغَمِّ أَمَنَةً نُعَاساً ﴾ (5) فجازَ نصب (نُعاساً)، وهي نَكِرَةٌ إمَّا على البَدَلِ، أو عَطف بيانٍ، وقوله: ﴿ واتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلاً جَسَداً لَهُ خُوارٌ ﴾ (6) ففي (جَسَداً)، وهي نكرة، ثلاثةُ أوجه: نَعْت، أو عطف بيانٍ، أو بدل، ومثل هذا يُجيزُهُ الكوفيُونَ خلافاً للبصريّينَ (7).

# ج- العَطْفُ على مَعْمُولَي عامِلِينِ (8):

يَظْهِرُ لِي أَنَّ السَّمِينَ أَجَازَ هذه المَسألةَ مَسْتَدلاً بقولِهِ تعَالى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ واخْتِلافِ الليلِ والنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ يَبُثُ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ (9) فعَطَفَ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الأرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّياحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ (9) فعَطَفَ

<sup>1-</sup> سورة البقرة: 217

<sup>2-</sup> ينظر: الإنصاف: 274/1. شرح الكافية: 565/1. الدّر المصون: 530/1

<sup>34 .14-13 :</sup> الصفحة : 13-14. 34

<sup>4-</sup> ينظر : الدّر المصون: 344/3 . 236/2 . 117/6 . 220/5

<sup>5-</sup> سورة آل عمران : 154

<sup>6-</sup> سورة الأعراف : 148

<sup>7-</sup> ينظر : همع الهوامع : 191/5

<sup>8-</sup> ينظر : الدّر المصون: 4/23-24. 6/122-124

<sup>9-</sup> سورة الجاثية : 4-5

(اخْتلاف) على (خَلْقِكُمْ)، وهو مَعْمُولٌ لــ (في) كما عَطَفَ (آيَاتٌ) الثَّانية على (آيَاتٌ) الثَّانية على (آيَاتٌ) الأولى، وهي معمولة لــ لابتداء، فيكون قد عَطَفَ على معمولَي عَامِلَيْنِ، ومثلُهُ قولُ الشَّاعر:

1- ينظر: أوضح المسالك: 223/2

2- ينظر: الكافية في النحو: 24/1

378/3 : شرح التسهيل : 378/3

# الفصل الثالث العلّة النّحويّة

يَترَاءَى لِي بِنَاءً عَلَى مَا مَر " - أن السّمين حَاول أن يَبْتعدَ عن التّأويل، والتقديرِ عمّا فيه مِن التّكلّف، والبُعْدِ عن ظاهر النّص، وروح اللغة، فإن كان قد وافق الكوفيين في بعض المسائل كإجازة العطف على الضّمير المجرور، أو الفَصل بَيْنَ المُضاف والمُضاف إليه بالمَفعول، أو تقديم مَعمول خبر كان عليها، أو إضافة الاسم اللي اسم يُوافقُهُ في المَعنى اعْتدَّ فيها بالمَسْمُوع مِن القرآنِ الكريم، والكلام العربي فإن ذلك ممّا يصح أن يُطلق عليه بالعلّة السّماعيّة هَجَرَ فيها التّخمين، والتقدير، والحدش.

ومِمَّا يَشْهِدُ على احترامِهِ لظاهرِ النَّصِ، وبُعْدِه عن التَّكلُّف زيادةً على ذلك - تلكَ الإشارات الَّتي تُطالِعُنا في (الدُّر المَصنُون) كقولِه: "وَهَذا صَحيحٌ لَولا مَا فيه مِن تكلُّف إ(1)، و "وهذا تَكلُّف مَا لا فائدة فيه "(2)، و "فيه نَظر " إذْ الظّاهر ... "(3)، و مَا اللي ذلك من إشارات تُنْبئ عن بُعْده عن التَّاويل، والتّقدير.

لَكِنَّ بصريةَ السَّمينِ وَضَعَتْهُ بَيْنَ الوَصْفِ الَّذي فيهِ احترامٌ لظاهرِ النَّصِ، ورُوحِ اللغة، والتكلُّفِ الَّذي فيه بُعْدٌ عن الظَّاهرِ، ومِن ثُمَّ اللجُوء إلى التَّاويلِ، والتَّخمينِ، والحدس، والتَّقديرِ.

فَإِنْ وَافَقَ البصريّينَ نَصبُ (فئتَيْنِ) في قولِه تعالى: ﴿فَمَا لَكُم في المُنَافِقِينَ فَي مَذهبِ الكُوفِيّينَ تَقديراً، وتَكلُّفاً لاَ حاجة فئتَيْنِ ﴾(٤) على الحالِ – كما مراً؛ لأن في مَذهب الكُوفيّينَ تَقديراً، وتَكلُّفاً لاَ حاجة إليه، ووافقهُم في نَصب الاسمِ المَشغولِ عنْهُ بفعل مُقدَّر نَحْوَ: الكِتابَ قرأتُه، وفي حَذف خبر كانَ في قولِه تعالى: ﴿ومَا كَانَ اللهُ لَلْ يَصْدِيعَ ﴾(٥) على أنَّ التَّقديرَ: ومَا كَانَ اللهُ مُريداً لإضاعة أعمالكُم، وفي هذا تكلُّف لا يَخْفى.

ويَظْهِرُ التكلُّفُ أَيْضَاً في نَصنب (تَعْلَمُوا) في قولِه تعَالى: ﴿ذَلْكَ لَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ

<sup>1-</sup> الدّر المصون: 504/5

<sup>2-</sup> الدر المصون: 1/249

<sup>300/245/68/4</sup> . 587/2 : الذر المصون

<sup>4-</sup> سورة النساء : 88

<sup>5-</sup> سورة البقرة : 143

يَعْلَمُ ما في السَّمواتِ وما في الأرضِ (أن) بإضمارِ (أن) بعد لام كي، لا بِهَا، ومنهُ جرُّ المُضاف إليه بحرف جرِّ مقدَّر، وما إلى ذلك.

وبَعْدُ، فَلأُبيِّنَ ما رَمَيْتُ إليهِ في تعليلِ السَّمين رأيْتُ أنْ أتتبَّعَ بعضَ العللِ الَّتي دوِّنها في (الدُّر المَصنُون) مِن غيرِ أنْ أُبيِّنَ صحَة هذه العلةِ عند النحاةِ أو عدمها؛ لأنَّه ليسَ من أهداف البحث رَغبةً في عدم الإطالة.

#### 3-1 المجاورة:

اخْتلفَ النَّحويُّونَ في القياسِ على هذه المسْألةِ في القرآنِ الكريم، وكلامِ العرب: نظمه، ونثره (2)، أمَّا السَّمينُ فقدْ ذهَبَ إلى أنَّ الجوارَ لا يُصارُ إليه إلاَّ عندَ الحاجة، وأنَّه مَحْصُورٌ في النَّعت (3) كقولِهم: هذا جُحْرُ ضَبِّ خَرِب، فكانَ من حقِّ (خَربٍ) الرفع؛ لأنَّه في المَعنى صفة للجُحْر، لا للضَّبِ، وإنَّما جُرَّ على الجوار، وحَمَلَ عليه قول الشاعر:

كَانَّمَا ضَرَبَتْ قُدًامَ أَعْيُنِهَا قُطْناً بِمُسْتَحْصِدِ الأَوْتَارِ مَحْلُوجِ(٤) فَدرَمَحْلُوجٍ) صِفَةٌ لَد(قُطْناً) المَنصوب، وإنَّمَا جُرَّ لَمَّا جَاوَرَ (الأَوْتَارِ)، وقوله: فَالِيَّاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنِ وَاد هَمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسِيِّ (٥) فَد هموزِ) صِفةٌ لـ(حَيَّةَ) المَنصوب، وإنَّما جُرَّ لمَّا جَاوَرَ (وَادٍ)، وقوله:

كأنَّ ثَبِيراً فِي عَرَانينِ وَبُلهِ كَبِيرُ أَناسٍ فِي بِجادٍ مُزَمَّلِ (6) فَلَا جَاوَرَ (وَبُله). فَلَامُزَمَّل) صفة للله للمرفوع، وإنَّما جُرَّ لمَّا جَاوَرَ (وَبُله).

يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوي الزَّوجاتِ كُلِّهِمُ أَنْ ليْسَ وصل الذَّا الدَّنب (7)

<sup>1−</sup> سورة المائدة : 79

<sup>2-</sup> ينظر: الحمل على الجوار في القرآن الكريم: 23-58

<sup>194/221/6</sup> . 259/77/4 . 141/3 . 496-494/2 . 333/527/1 . 333/527/1 . 333/527/1 . 333/527/1 . 333/527/1 . 333/527/1

<sup>4-</sup> ينظر : ديوان ذي الرمة : 995 . الإنصاف : 2/ 126/ 133 . تذكرة النحاة : 610 . الدّر المصون: 494/2

<sup>5-</sup> ينظر : ديوان الحطيئة : 139. المسائل العضديات : 30 . الدر المصون: 494/2

<sup>6-</sup> ينظر : ديوان امرئ القيس : 62 . الدّر المصون: 494/2. مغنى اللبيب : 669

<sup>7-</sup> ينظر : الدّر المصون: 494/2. مغني اللبيب : 895 .

ف (كُلِّهِمُ) توكيدٌ ل (ذَوي) المنصوب، وإنَّما جُرَّ لمَّا جَاوَرَ (الزَّوجاتِ)(١) 2-3 النيابة والاستعارة:

عَلَّلَ السَّمينُ اتَّصالَ ضميرِ النَّصبِ بـ (عَسَى) في قولِهم: عَسَاكَ، وعَسَاه، وعَسَاني، بأنَّه استُعيرَ ليحُلَّ مَحَلَّ ضميرِ الرَّفعِ عَلى أنَّهُ اسمُهَا(2)، ومنه القراءةُ الشَّاذَةُ: ﴿ إِيَّاكَ نُعْبَدُ ﴾ (3) عَلى بِنَائِهِ للمفعولِ الغائب، وإنَّمَا استُعيرَ فيها ضميرُ النَّادةُ: ﴿ إِيَّاكَ نُعْبَدُ ﴾ (3) عَلى بِنَائِهِ للمفعولِ الغائب، وإنَّمَا استُعيرَ فيها ضميرُ النَّاعَر عَلَى بنَائِهِ أَيْضاً قولُ الشَّاعر:

يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَـمَا عَصَيْكَا وطَالَمَا عَلَيْ تَنَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى أَنَّ التَّقدير: (عَصَيْتُ) فالكاف في (عَصَيْتُ)

وممًّا يُمْكِنُ عدُّه من باب هذه العلة استعارة طرف المكان؛ ليَحُلَّ مَحلَّ طرف الرَّمانِ كقوله تعالى: ﴿ بِلْ يُرِيدُ الإنسانُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ ﴾ (5) حَيثُ نصب (أَمَامَهُ) على الظَّرفية الزَّمانيّة، وإنْ كانَ الأصلُّ فيه المكانيّة على أنَّ التَّقدير: يُريدُ شهواته، ومعاصيه ليَمْضى فيها أبداً دائماً (6).

#### 3-3 التَّخفيف:

وممًّا يُمكنُ عدُّه منْ هذه المسألة:

أ- إضافةُ اسْمِ الفاعلِ لمعمولِه (7) كقولِهِ تعالى: ﴿ فَلا تَحْسَبَ نَ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلُهُ ﴾ (8) حَيْثُ أضافَ اسمَ الفاعلِ (مُخْلِفَ) لمفعولِه (وَعْدِهِ) تخفيفاً، وقولِه: ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُؤُوسِهِمْ ﴾ (9) فأضافَ اسمَ الفاعلِ (نَاكِسُوا) إلى مفعولِه (رُؤُوسِهِمْ ) تخفيفاً، ومنه قولُ الشاعر:

<sup>1-</sup> ينظر: الدر المصون: 494/2

<sup>2-</sup> ينظر: الدر المصون: 75/1 272/2 57/3

<sup>3−</sup> سورة الفاتحة : 5

<sup>4-</sup> ينظر : المقرب : 541 . شرح الكافية : 207/1 . 368/2 . 11در المصون: 75/1 . مغني اللبيب : 204

<sup>5-</sup> سورة القيامة : 5

<sup>6-</sup> ينظر: الدر المصون: 426/6

<sup>7-</sup> ينظر : الدر المصون : 177/1. 121/3 /280/4 247/6

<sup>8-</sup> سورة إبراهيم : 47

<sup>9-</sup> سورة السجدة : 12

مِنَ القَاصِرَاتِ الطَّرفِ لَوْ دَبَّ مُحُولٌ مِنَ الذَّرِّ فَوْقَ الإِتْبِ مِنْهَا لأَثَّرا(١) فاسمُ الفاعلِ (القَاصِرَاتِ) مُضَافٌ إلى مفعولِه (الطَّرفِ) تخفيفاً على أنَّ التَّقدير: مِن القاصرات الطَّرف، وقوله:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلاَ ذَاكِرِ اللهِ إلاَّ قَلِيلاً(2) فاسمُ الفاعلِ (ذَاكِرِ) مضاف إلى مفعوله (اللهِ) تخفيفاً على أنَّ التَّقدير: ولا ذاكرِ اللهِ.

كمَا قَاسَ على هذه المسألة إضافة الصّفة المشبّهة باسْمِ الفاعلِ إلى منصُوبِها كقولِه تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾(3) حَيْثُ أَضَافَ (بَدِيعُ) إلى (السَّمَوَاتِ)(4). ب— إضافة المصدر لمفعوله نَحْوَ: عجبتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ، فأضاف (ضَرْبِ) إلى (زيْدٍ)، والأصلُ: عجبتُ مِنْ ضَرْب زَيْدَارئ).

ج- حَذْفُ نُونِ الجمع مِنْ غيرِ إضافة كقراءة الحَسنِ، وأبي عَمرو: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلاةَ ﴾ (6) فحذف نونَ (المُقيمينَ)، ونصنبَ (الصَّلاةَ) تخفيفاً (7).

د- بِنَاءُ المُضارعِ على الفتْحِ إِذَا اتَّصلتْ بِهِ نُونِ التَّوكيدِ كَقُولِه تَعَالَى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى ﴾(8) فَبُنِيَ (يَأْتِيَنَّكُمْ) على الفتح؛ لاتَّصالِه بنونِ التَّوكيدِ طَلَبَاً للخفَّةِ (9).

#### 3-4 الاستغناء:

عَلَّلَ السَّمينُ قلَّةَ مجيء ماضي (يَذَر)، و(يَدْع)، واسمي الفاعلِ والمفعولِ منهُمًا، ومصدر هما بالاستغناء عنهُمَا بـ(تـرَك)(١٥)، ومِنْ ذلك قولُه - عليه الصَّلاةُ

<sup>1-</sup> ينظر: إعراب القرآن لابن النحاس: 468/3. الدر المصون: 247/6

<sup>2-</sup> ينظر : ديوان أبي الأسود الدؤلي : 54 . الكتاب : 169/1 . المسائل المشكلة : 162 . الإنصاف : 172/2 الذر المصون: 277/2 . 121/3 . 277/2 . مغنى اللبيب : 720

<sup>3-</sup> سورة البقرة : 117

<sup>4-</sup> ينظر: الدر المصون: 352/1

<sup>5-</sup> ينظر : الدر المصون : 607/2

<sup>6-</sup> سورة الحج: 35

<sup>7-</sup> ينظر : الدّر المصون : 5 /397

<sup>8-</sup> سورة البقرة: 38

<sup>9-</sup> ينظر : الدر المصون : 197/1

<sup>10-</sup> ينظر : الدر المصون: 4/287 537/6

والسَّلامُ -: ((ذَرُوا الْحَبَشَةَ مَا وَذَرَتْكُمْ))(١)، وقَول الشَّاعر:
سَلْ أَمِيْرِي : مَا الَّذِي غَلَيْرَهُ عَنْ وِصَالِي الْسَيَوْمَ حَتَّى وَدَعَله(٤)
وقول الآخر:

وَثَمَّ ودَعْنَا آلَ عَمْرٍ و وَعَامِرٍ فَعَامِرٍ فَرَائِسَ أَطْرَافِ المُثَـ قَـ فَةِ السَّمْرِ (3) 5-3 الاتساع:

علَّلَ السَّمينُ حَذْفَ حرف الجرِّ في بعضِ الأفعالِ المتعدِّيةِ بالاتساعِ(4)، فأصلُ (هَدَى) أَنْ يَتَعدَّى إلى المفعول الأولِ بنفسه، وإلى الثّاني بحرف الجرِّ، ثم يُتسعَ فيه، فيُحذف الحرف كقوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿(5) على أَنَّ التَّقديرَ: اهْدِنَا للصِّرَاطِ، أو اهْدِنَا إلى الصِّرَاط، فحُذف حرف الجرِّ للاتساع، وفي هذا تكلُّف لا للصِّرَاط، أو اهْدِنَا إلى الصِّرَاط، فحُذِف حرف الجرِّ للاتساع، وفي الزَّعمِ أَنَّ حاجةَ لَهُ؛ إذْ إنَّ (هدى) يصل إلى مفعولين صريحينِ مِن غير ضرورة إلى الزَّعمِ أَنَّ الثَّاني منصوب على نزْع الخافض(6).

ومِثْلُ هَدَى (اخْتَارَ)(7) نَحْوَ: اخْتَرْتُ زَيْدَاً الرِّجالَ، والأصلُ: اخْتَرْتُ زَيْدَاً مِنْ الرِّجال، ومنه قولُ الشَّاعر:

اخْتَرْتُكَ النَّاسَ إِذْ رَثَّتُ خَلاَئِقُهُمْ وَاعْتَلَّ مَنْ كَانَ يُرْجَى عِنْدَهُ السُّولُ(8) على أَنَّ التَّقدير: اخترْتُكَ منْ النَّاسِ

ومِنْهُ (اسْتَبَقَ) كقولِه تعالى: ﴿واسْتَــَبِـقَــَا الـــُبَابَ﴾ (9) والأصلُ: واسْتَبَقَا إلى البَاب.

كَمَا عَدَّ مَنْ بابِ علَّةَ الاتِّسَاعِ إعطاء بعضِ الظُّروفِ حُكْمَ الأسماء الصَّريحة(١٥)

<sup>1-</sup> في كشف الخفاء : " ذروني ما تركتكم " و " ذروا الحسناء العقيم .... " 1/05-502

<sup>2-</sup> ينظر: الإنصاف: 23/2. الذر المصون: 287/4

<sup>3-</sup> ينظر : البحر المحيط : 480/8 . الذر المصون : 637/6

<sup>4-</sup> ينظر : الذر المصون : 1 /77 351/3 4 170/160/130/4

<sup>5-</sup> سورة الفاتحة: 6

<sup>6-</sup> ينظر: معجم الأفعال: 23 ، 366

<sup>7-</sup> ينظر: معجم الأفعال: 107

<sup>8-</sup> ينظر: البحر المحيط: 397/4. الذر المصون: 351/3

<sup>9-</sup> سورة يوسف: 25

<sup>10-</sup> ينظر : الذر المصون: 551/1 أدر المصون: 551/1 . 278/423/283/129/3

ومِنْ ذَلكَ: قولُهُ تعَالى: ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ ﴾(١) فجر ً (بَيْنَ) بـــ(مِنْ)، وقولُهُ: ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ ﴾(2) فاستعمل (بَيْنَ) مُضافاً إليه، وقولُ الشَّاعر:

فَغَدَتُ كِلا الفَرْجَينِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَولَى المَخافَةِ خَلَفَ هَا وَأَمَامُها(د)

فرفع (أمَامُ) على أنَّهُ خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو خلفها وأمامها، وقول الشَّاعر: المَّمْ تَرَيَا أَنِّي حَمَيْتُ حَقِيقَتِي وباشَرْتُ حَدَّ المَوْتِ والموتُ دُونُها(4) فرفع (دُونُ) على أنَّه خبر للمبتدأ (المَوْتُ).

## 6-3 الفَرْق، أو تَحْقَيْقُ أَمْن اللَّبْس:

ذَهَبَ السَّمينُ إلى أَنَّ الجَزْمَ يَكُونُ بحذْفِ الحركةِ المقدَّرةِ، وإنَّما تبِعَها حرفُ العلَّةِ في الحَذْفِ تفرقة بَيْنَ المَرفوع، والمَجْزُوم، فإذا قلُنْا: زُرْنِي أعْطيكَ، تبيَّن أَنَّ فيه لَبْسَاً إذْ يُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ (أعْطيكَ) جزاءً لزيارته، وأنْ يكونَ خبراً مُسْتأنفاً، فحدُفِتْ (اليَاءُ) تحقيقاً لأمْنِ اللَّبْس(5)، وهو مَذْهَبُ سيبويه (6).

ومِمَّا يُمْكُنُ حَمْلُه على تحقيق أمن اللَّبسِ أنَّه ذهبَ إلى أنَّ الجرَّ على الجوار من شرطِهِ أنْ يُؤْمَنَ اللَّبس؛ ولذلك منَعَ جرَّ (العاقل) في مثل: قامَ غلامُ زيد العَاقِل،على الجوار نَعْتَاً لـ (غلام)(7).

#### 3-7 كثرة الاستعمال:

ذَهَبَ السَّمين إلى أنَّه يَجُوزُ في (ابْن أمِّ، وابْن عمِّ، وابْنة أمِّ، وابْنة عمِّ) خَمْسُ لغات:

أ ـ فصنحاهُنَّ: حذف الياء مجتزأ عنها بالكسرة

ب \_ قلبُ الياء ألفاً

ج \_ قلبُ الكسرةِ فتحةً

<sup>1-</sup> سورة فصلت: 5

<sup>2-</sup> سورة المائدة : 106

<sup>3-</sup> ينظر : إعراب القرآن لابن النحاس : 132/2 . شرح المعلقات السبع : 148 . الدر المصون: 129/3

<sup>4-</sup> ينظر : الدر المصون: 153/1 129/3 . همع الهوامع: 209/3

<sup>5-</sup> ينظر: الدر المصون: 212/4

<sup>6-</sup> ينظر: الكتاب: 315/1

<sup>7-</sup> ينظر: الدر المصون: 494/2

د \_ حَذْفُ الألف مُجْترزاً عنها بالفتحة

ه \_ \_ إثباتُ الياء ساكنةً ، أو مفتوحةً ، وإنَّما جاز ذلك لكثرة الاستعمال(١)

ومنه تقديم الصنّفة الصنّريحة على الصنّفة المؤولة لكثرة الاستعمال كقوله تعالى: (كَمَثَل رَبِح فِيهَا صرِ أَصنَابَت حَرث قَوْم (2) إذْ وصنف (ربح) بصفتين هُمَا: فيها صرّ، وأصنابَت، وقدَّم الوصف بالجار على الوصف بالجملة؛ لأنّها أقرب إلى المفرد، ولكثرة الاستعمال(3).

ومنْهُ بقاءُ نَصْب (بَيْنَكُمْ) في قراءة نافع، والكسائي، وعاصم: ﴿لَقَد تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُم مَا كُنْتُمْ تَز عُمُونَ ﴾(4) على أنَّ (بَيْنَكُمْ) فاعلٌ لـ (تَقَطَّعَ)، وإنَّما بَقِيَ على حاله منصوباً؛ لكثرة الاستعمال(5)

## 8-3 الحمل على التوهم:

وَمِمَّا يُمكِنُ عدُّهُ مِنْ هذه المسألة:

أ\_ وجودُ الباء في خبر (ليسَ) كقول الشاعر:

مَشَائيهُ لَيْسُوا مُصَلِّحِينَ عَشَيرَةً وَلا نَاعِبِ إِلاَّ بِ بَيْنِ غُرَابُهَا (6) فجر (نَاعِبِ) عطفاً على (مُصَلِّحِينَ) الَّذي هو خبر ليس على توهم زيادة الباء فيه، ومنه قول الشَّاعر:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَـبَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلاَ سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيا(7) فَجرَّ (سَابِقِ) عطفاً على (مُدْرِكَ) الذي هو خبر ليسَ على توهم زيادة الباء(8) ب \_ إضافة اسم الفاعل إلى معموله تخفيفاً كقول الشَّاعر:

فظَلَّ طُهاةُ اللَّحمِ مِن بَينِ مُنْضِجٍ صَفيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ (9)

<sup>1-</sup> ينظر: الدر المصون: 3 /348

<sup>2-</sup> سورة آل عمران: 117

<sup>3-</sup> ينظر : الدر المصون: 2 /192 . 192/

<sup>4-</sup> سورة الأنعام : 94

<sup>5-</sup> ينظر: الدر المصون: 127/3

<sup>6-</sup> ينظر : الكتاب : 165/1 . الإنصاف : 370/180/1 . الدّر المصون: 4/14 . مغنى اللبيب : 622

<sup>7-</sup> ينظر : ديوان زهير : 287 .الكتاب : 165/1 . الإنصاف : 179/1 . الدّر المصون :496/2 . 6 . 496/2

<sup>8-</sup> ينظر: الدر المصون: 114/4. 162/2

<sup>9-</sup> ينظر : ديوان امرئ القيس : 58 . شرح الكافية : 548/1 . الدّر المصون: 162/2 . مغني اللبيب : 617

فتوهَّمَ إضافةً اسْمِ الفاعلِ (مُنْضِجٍ) إلى معمولِه (صنفيف)، ثُمَّ عطَف (قدريرٍ) بالجرِّ حَمْلاً على التَّوهِم(١).

## 3-9 الشّبة اللفظى:

عَلَّلَ السَّمينُ جزمَ (يَصِبْرِ) في قولِه تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصِبْرِ ﴾(2) مُراعاةً للشَّبه اللفظيّ بَيْنَ (مَنْ) الموصولة، و(مَنْ) الشَّرطيَّة(3).

## 3-10 توهم الوصل في نيَّة الوقف:

عَلَّلَ السَّمينُ إسكانَ هاء (يُؤدَهُ) في قراءة أبي عَمرو (ومَنْ معَهُ): ﴿لا يُؤدَهُ إِلَيْكَ ﴾ (4) إجْراءً للوصلِ مُجْرَى الوَقْف، وهَذَا بَابٌ واسعٌ في القُرآنِ الكريمِ منْهُ قولُهُ تعَالى: ﴿لَمْ يَتَسَسَنَّهُ وَانظُرْ ﴾ (5)، وقولُهُ: ﴿فَبِهِ دَاهُمُ اقْتَدِهُ ﴾ (6)، فأَثْبَتَ الهَاءَ إجْراءً للوصل مُجْرى الوَقْف (7).

<sup>1-</sup> ينظر: الدّر المصون: 162/2

<sup>2−</sup> سورة يوسف :90

<sup>3-</sup> ينظر: الدر المصون: 212/4

<sup>4-</sup> سورة آل عمران : 75

<sup>5-</sup> سورة البقرة : 259

<sup>6-</sup> سورة الأنعام :90

<sup>7-</sup> ينظر : الذر المصون: 1/186، 625 . 140/2 . 117/3 . 177/4 . 212 .

# الفصل الرابع المذهب النَّحويّ

ذكر ْتُ فِيمَا مَرَ أَنَّ السَّمينَ الحلبيّ نشأ في بِيئة عِلْميّة ألَّه مِن خلالها بِآراءِ النَّحاةِ السَّابقينَ قبلهُ، وأنَّه كثيراً مَا اعْتَنقَ آراءَ البصريّين، وذَهَبَ مَذهَبَهُم إلاَّ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ دَائمَ الخلاف مِعَ الكُوفيِّينَ كغيرهِ مِن النَّحويِّينَ كابْن الحَاجِب، وأبِي حيَّان، وابْن هِثَامِ الَّذينَ لَمْ يُسلِّمُوا بكلِّ مَا قالَهُ شُيوخُهُم، وإنْ دلَّ هذا على شيءٍ فإنَّمَا يَدلُّ على سَعَةِ الاطللاع، وقوَّةِ الفَهُم، ودِقَّةِ التَّفْكيرِ لديه.

وفي رأيي أنَّ مُخالفَتهُ لسيبويه، والبصريِّينَ في بعضِ المَسائلِ لاَ تُخْرِجُهُ مِن التَّبعيَّةِ لَهُم، والانْتِسَابِ لِمَذْهبِهِمْ، فَكُم رأيْنَا الأخفش، وهُوَ بصريُّ المَذْهبِ يَتَّفق معَ الكوفيِّينَ.

و لأجلِّ أَنْ يَتَّضحَ مَذهبه البَّحويُّ رأينت أَنْ أَقَسِّمَ هَذا الفصل الله قِسْمَين:

## 1-4 المُصْطَلَحُ النَّحويُ

أَحَاوِلُ هُنَا أَنْ أُبِيِّنَ بعضَ المُصْطَلَحاتِ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي اسْتَخْدَمَهَا السَّمينُ مِن بصريَّةٍ، وكُوفيَّةٍ، والَّتي تكْشفُ بِشَكلٍ واضحٍ عَنْ بصريَّةٍ السَّمينِ، ولعلَّ مِن الواضيح أَنَّ السَّمينَ كانَ يَجْمَعُ بَيْنَ مُصْطَلَحاتٍ بصريَّةٍ، وأُخرى كُوفيَّةٍ في آنٍ واحدٍ، ومن ذلك:

1- الصّغة، والنّعْت: - اسْتَخْدمَ السّمينُ هَذَين المُصطْلَحينِ للدّلالةِ على لفظ يتبعُ مَنْعوت مَ في أربعِ مِن عشرة: وَاحد مِن أوجه الإعرابِ الثلاثةِ (الرّفع، أو النّصب، أو الجرّ)، وفي واحد مِن الإفراد أو التّثنية أو الجَمْع، وفي واحد مِن التّذكير أو التأنيث، وفي واحد من التّعريف أو التّنكير، هذا إنْ كانَ مَعْنَاهُ لمتبوعة، أمّا إنْ كانَ مَعْنَاهُ لمتبوعة، أمّا إنْ كان مَعْنَاهُ لغيرِ متبوعة تبعة في اثنينِ من خَمْسة: وَاحد مِن أوجه الإعرابِ الثلاثة، وفي واحد من التّعريف أو التّنكير، نحْو: مررث برجُلين عَاقِلة أمّهُمَا(١).

ومِمًا اسْتخدمَ فيه مُصْطلَحي النَّعتِ والصِّفةِ مَعَاً إعرابُه لقولِه تعَالى: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حَجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ مَنْضُودٍ مُسَوَّمَةً ﴾(2) يَقولُ: "مَنْضُودٍ: صفةٌ لــ(سِجِّيلٍ)

<sup>1-</sup> ينظر: الدر المصون: 1/49

<sup>2-</sup> سورة هود: 82 ــ83

.... ومُسَوَّمَةُ: نَعْتُ لـ (حِجَارَةُ)"(١).

وَمِنْهُ قُولُه تَعَالَى: ﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكَ يَوْمِ الدِّيْنِ ﴾ (2) يَقُولُ: "الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: نَعْتٌ أُو بَدَلٌ ....، ومَالِكِ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَفْةً أَيْضَاً أُو بَدَلاً "(3).

وبذلكَ يَكونُ السَّمينُ قد اسْتخدمَ مُصْطلَحاً بصريًا، وهو الصِّفةُ، ومُصْطلَحاً كُوفيًا، وهو النَّعتُ(4).

2 - العَطفُ، والنَّسقُ: اسْتَخْدُمَ السَّمينُ هَذَين المُصْطَلَحينِ للدَّلالةِ على لفظ يكونُ فيه الثَّاني تَابِعاً للأوّلِ في إعرابِه بتوسط أحد حروف العطف حَيْثُ جاءَ مُصْطَلَحُ العَطْف في مواضعَ كثيرة في الدُّرِ المَصُونِ ، منْهَا مَا قالَه في إعراب قولِه تعالى: ﴿ وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَى يَهِمْ بَلُونَ ﴾ (5) يقولُ: الفَاظرَةُ بِمَ يَرْجِعُ المُرْسلُونَ ﴾ (5) يقولُ: الفَاظرَةُ: عطف على (مُرْسلَةٌ)، و (بِمَ) متعلِّق بـ (يَرْجِعُ) (6).

وَمنْهُ قولُه تعَالَى: ﴿ وَإِنْ كَانَ طَائِفَةٌ مِنْكُمْ آمَنُوا بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ وَطَائِفَةٌ لَمْ يُؤْمِنُوا اللهِ اللهُ كَانَ، وَلَمْ يُؤْمِنُوا : يُؤْمِنُوا : "طَائِفَةٌ : عطف على (طَائِفَةٌ) الأولَى، فهي اسم كان، وَلَمْ يُؤْمِنُوا : معطوف على اللهِ وخَبراً على اللهِ وخَبراً على اللهِ وخَبراً على خبر "(3).

وممًّا اسْتُخْدِمَ فيه مُصْطُلَحُ النَّسَقِ إعرابُه لقولِه تعَالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلاَةَ طَرَفَي النَّهَارِ وَزُلُفاً مِن الليْلِ﴾ (9) يقولُ: "وفي انتصاب (زُلُفاً) وجهانِ: أحدهُمَا: أنَّهُ نَسَقٌ على (طَرَفَي)، والثَّاني: أنْ يَنْتَصِبَ انتصابَ المفعولِ بهِ نَسَقاً على (الصَّلاَة)"(10).

فيكون قد استخدمَ مُصْطلَحاً بصريّاً، وهو العطف، ومُصْطلَحاً كوفيّاً، وهو

<sup>1-</sup> الدر المصون: 121/4

<sup>2-</sup> سورة الفاتحة: 3\_4

<sup>3-</sup> الذر المصون: 1/68

<sup>4-</sup> ينظر : همع الهوامع : 171/5

<sup>5-</sup> سورة النمل : 35

<sup>6-</sup> الدر المصون: 5/313

<sup>7-</sup> سورة الأعراف : 87

<sup>8-</sup> الذر المصون: 301/3

<sup>9-</sup> سورة هود : 114

<sup>10-</sup> الدّر المصون : 45/4

النَّسقُ(1).

3 - الجرّ، والخَفْض: اسْتَخْدمَ السّمينُ هَذَين المُصْطلَحينِ للدَّلالةِ على حالةٍ إعرابيَةٍ وَاحِدةٍ هي حالةُ الجرّ، أمَّا مُصْطلَك للجرّ فهو الغالبُ، فكثيراً ما يقولُ: جار ومجرور(2)، أو في محل جرّ(3)، وغير ذلك.

وممًّا اسْتُخْدِمَ فيهِ مُصْطْلَحُ الخفضِ مَا قَالَهُ في نَصْب (صِرَاطَكَ) في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَبِمَا أَغُونَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ المُسْتَقِيمَ ﴾(4) يقولُ: "في نَصْبِهِ ثلاثَةُ أوجه: أحدها: أنَّهُ مَنصوبٌ على إسقاط الخَافض"(5).

وفي قولِه تعالى: ﴿وَكُلاَ مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شَئْتُما ﴾(6) يقولُ: "قولُه: (شِئْتُمَا) الجملة في محل خفض بإضافة الظّرف إليها" (7).

وبِنَاءً على هَذا يَكُونُ السَّمينُ قد عبَّرَ عن حالة الجرِّ تارة بمُصْطلَح بصريً، وهو الجرُّ، وتارة أخرَى بمُصْطلَح كوفيً، وهو الخفضُ(8).

غيرَ أَنَّ السَّمينَ أَكَثَرَ مِن استخدامه للمُصطْلَح النَّحويِّ البصريِّ، ومن ذلك:

#### 1 \_ التمييز:

وهُوَ مُصْطَلَحٌ بصري (9) تَنَاوَلَهُ السَّمينُ كثيراً في الدُّرِ المَصنون (10) يُقابِلُهُ التَّفسير، أو المُتَرجم عندَ الكوفيِّينَ (11)، فمنْهُ مَا قالَهُ عندَ الكلام على قوله تعالى:

<sup>1-</sup> ينظر : مجالس ثعلب : 324/146/ 60/1 . همع الهوامع : 223/5

<sup>2-</sup> ينظر : الدّر المصون: 55/48/1 .38/342/340/338 /3. 55/48/1 .432/425 /4 .486/ 392/342/340/338 .55/48/1 .432/425 .432/42

<sup>3-</sup> ينظر : الذر المصون: 547/1/452/5 . 295/4 . 264/3 . 547/1

<sup>4-</sup> سورة الأعراف : 16

<sup>5-</sup> الدر المصون: 242/3

<sup>6-</sup> سورة البقرة : 35

<sup>7-</sup> الدّر المصون: 190/1

<sup>8-</sup> ينظر: المصطلح النحوي: 177

<sup>9-</sup> ينظر: المصدر السابق: 164

<sup>/3 609/588/323/229</sup>\_228/2 689/516/499/388/374/ 136/1 : الذر المصون : 1/36/1 / 136/499/388/374/ 136/1 . 391\_390/316/6 318/209/177/66/64/5 447/443/4 373/357

<sup>11-</sup> ينظر : ملامح النظر النحوي الكوفي : 172

﴿ وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ (1) يقولُ: "لَيْلَةً: نَصِبْ على التَّمييزِ، وَالعُقودُ الَّتي هِي مِنْ عِشْرِينَ إلى تِسْعِينَ، وأحدَ عَشْرَ إلى تِسعةَ عشرَ كلُّهَا تميّز بواحدِ منصوب "(2).

ومنهُ قولُه تعَالَى: ﴿قُلِ اللهُ أَسْرَعُ مَكْرَاً﴾(3) يقولُ: "مَكْرَاً: نَصِبْ على التَّمييزِ، وهو واجبُ النَّصب"(4).

## 2 \_ لا النَّافية للجنس:

وهُوَ مُصِطْلَحٌ بصريٌ يُقابِلُه (لا) التَّبْرِئة عندَ الكوفِّيينَ (٥)، استخدَمَه السَّمينُ بكثرة إذْ يقولَ: "(لا) النَّافية للجِنْسِ مَحْمولة في العَملِ على نقيضتها (إنَّ)، واسْمُهَا مُعْرَبٌ، ومَبْنيِّ، فيبْنَى إذًا كانَ مُفْرَداً نكرةً على مَا كانَ يُنْصَبُ به .... فإنْ لَمْ يَكُنْ مُفْرَداً، وأعْني به المُضِاف، والشَّبية به \_ أعْرب نصبباً، نحْوَ: لاَ خَيْراً منْ زيد "(٥).

#### 3\_ عطف البيان:

وهُوَ مُصِطْلَحٌ بصريٌ يُقابِلُه التَّرجَمة عندَ الكوفيِّينَ(7)استخدمَهُ السَّمينُ في مواضعَ كثيرة مِن الدُّرِ المَصونِ مِنْهَا مَا قالَه في قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ مَوْدَهِ مِنْ كُلِيِّهِمْ عَجْلاً جَسَداً لَهُ خُوارٌ ﴾(8) يقولُ: "جَسَداً: فيهِ ثلاثةُ أوجهِ: أحدها أنَّه نَعْتٌ، والتَّاني: أنَّهُ عطفُ بيان، والتَّالث: أنَّهُ بَدَلٌ "(9).

### 4 المفعول من أجله:

وهُوَ مُصِطْلَحٌ بصريٌ يُقابِلُه شَبْهُ المَفْعولِ عندَ الكوفيِّينَ (10) اسْتَخدمَهُ السَّمينُ في عدَّة مواضعَ من كتابِه منها ما قالَه في قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهُوَةً من عدَّة مواضعَ من كتابِه منها ما قالَه في قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهُوَةً من عدَّة

<sup>1-</sup> سورة البقرة: 51

<sup>2-</sup> الدّر المصون: 222/1 -223

<sup>21:</sup> سورة يرنس -3

<sup>4-</sup> الدر المصون:4/4

<sup>5-</sup> ينظر: المصطلح النحوي: 172-173

<sup>501/5</sup> . 102/4 . 425/3 . 491/254/183/93/90/1 : ينظر : 89/1 . ينظر : 89/1 . 501/5

<sup>7-</sup> ينظر : همع الهوامع : 190/5

<sup>8-</sup> سورة الأعراف : 148

 $<sup>40/6.\ 18\</sup>_17/5$  . 257/4 .  $635/\ 614/236/170/2$  . 164/1 : ينظر 344/3 . 344/3 . 344/3 .

<sup>10-</sup> ينظر: المصطلح النحوي: 162

دُونِ النَّسَاءِ ﴾(1) يقولُ: "شَهُوَةً: فيه وجهانِ: أحدهُمَا: أنَّهُ مفعولٌ من أجلِه، أي: لأجلِ الاشتهاءِ، والثَّاني: أنَّهَا مصدرٌ وَاقِعٌ مَوقعَ الحَالِ، أي: مُشْتهينَ "(2).

وَمِنِ الطَّبِيعِي أَنْ يَستخدمَ السَّمينُ عَدَدًا مِنِ المُصنْطَلَحاتِ النَّحويَّةِ الكُوفيَّةِ فكمَا أَنَّه قد وَ افْقَهُم في بعضِ المَسائلِ فلا ضير في استخدام بعضِ مُصنْطَلَحاتِهم كالنَّعت، والنَّسق، والْخَفْض كمَا مَرَّ، وزيادة على ذلك أذكر :

### \* القطع:

وَهُوَ مُصِطْلَحٌ كُوفي (3) ذكر مَ السَّمينُ بقوله: "إعلَمْ أنَّ المَوصوفَ إِذَا كَانَ مَعْلُوماً بِدُونِ صفتِه، وكَانَ الوصفُ مَدْحاً، أو ذمَّا، أو تَرحُماً جازَ في الوصفِ (التَّابعِ) الإتباعُ والقطع، والقطعُ إمَّا على النَّصبِ بإضمارِ فعل لائق، وإمَّا على الرَّفعِ على خبر مبتدأ مَحْذُوف، ولا يَجُوزُ إظهارُ هَذَا النَّاصب، ولا هَذَا المبتدأ، نَحْوَ قولهم: والحَمْدُ شهِ أهل الحَمْد، رُويَ بِنَصْب (أهل)، ورفعه أي: أعْني أهل، أو هُو أهلُ الحَمْد "(4)

وبِنَاءُ عَلَى مَا سَبَقَ يُمْكِنُ القَولُ: إِنَّ السَّمينَ مَزَجَ بَيْنَ مُصْطَلَحِ البَصْرَة، والكُوفة إلاَّ أَنَّهُ كَانَ ذَا مِيلٍ واضحٍ \_ بِلا رَيْبٍ في الإكثارِ من المصطلحات البصريَّة.

# 2-4 الآراء النّحوية

يَظْهَرُ لَيَ مِنْ خِلْلِ عَرْضِي للمَسائلِ النَّحويَّةِ عندَ السَّمينِ أَنَّهُ صَاحِبُ مَذْهَبِ يَسْايرُ وَمَذْهَبَ البَصريِّينَ، وآراءَهم؛ لذا نراه يُجِيزُ تقديمَ الخبرِ على المبتدأ، وحَذْفَ خبرِ إنَّ، ولَو كانَ اسمُهَا مَعرفة، وتقديمَ الحالِ على عاملِهَا المتصرِّف بخلاف التَّمييز، وما إلى ذلك.

زِيادةً على هَذا رأيْتُ أَنْ أَذْكرَ هَذه المسائلَ الَّتي تَحْكُمُ ببصريَّةِ السَّمين:

# 1- نِعْمَ، وبِئْسَ فِعْلان مَاضيان(٥):

<sup>1-</sup> سورة الأعراف : 81

<sup>478/6</sup> 5/4/5 402 /3 .283/2 653/ 639/546/1: ينظر . 298 $\pm$  . 297/3 . الذَّر المصون: 3/4/5  $\pm$  .

<sup>3-</sup> ينظر: المصطلح النحوي: 177. ملامح النظر النحوي الكوفي: 164

<sup>504/6</sup> 144/5  $462\_461/211\_210/94/44/2$  612/95/1 : ينظر 68/1 . ينظر الدّر المصون: 68/1

<sup>5-</sup> ينظر: الدر المصون: 4/0/4. 6/316

تَبِعَ السَّمينُ البصريِّينَ في هذه المسألة كقولِه تعالى: ﴿بِئْسَ مَثَلُ القَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللهِ ﴾ (1) ففاعلُ بِئْسَ (مَثَلُ القَوْمِ)، والمَخْصُوصُ بالذَّمِ هو الموصولُ بَعدَهُ (الَّذِينَ)، ومثله: نعْمَ السَّاعُونَ في القَوْمِ الشُّطُرُ (2)

ف (السَّاعُونَ) فاعلٌ ل (نِعْمَ)، وقد فَصلَّ صاحبُ الإنصافِ هذه المسألة مُورِداً حُجَّة كَلُّ فَريق من البصريِّين، والكوفيِّين، ومَا استدلُّوا بهِ من شواهدَ تُؤيِّد مَذْهَبَهُمْ (3).

### 2- الاسم المرفوع بعد لولا(4):

ذَهَبَ السَّمينُ إلى أَنَّ (فَضِلُ) في قولِه تعالى: ﴿فَلُولاً فَصَلْ اللهِ عَلَيْكُمْ ﴾(5) مرفوعٌ على أنَّه مبتدأ، وهُوَ شَأْنُ كلِّ اسْمٍ بَعْدَ (لَوْلاً) يقولُ: "لَوْلاَ: تَخْتَصُّ بالمبتدأ، ولا يَجُوزُ أَنْ يَلِيهَا الأفعالُ، فإنْ وَرَدَ مَا ظاهره ذلكَ أُول كقوله:

وَلَوْلاَ يَحْسِبُونَ الحِلْمَ عَجْزَاً لَمَا عَدِم المُسِيئونَ احتمالي (6) وتأويلُهُ أَنَّ الأصلَّ: ولَوْلاً أَنْ يَحْسِبُوا، فلمَّا حُذِفَتْ ارْتَفَعَ الفعلُ"(7)، ويقولُ: "والمرفوعُ بَعْدَهَا مبتدأ"(8).

وهَذَا يَتَّفَقُ مَع مَذهب البصريِّين كمَا ذكرَهُ صاحبُ الإنصاف (9) خِلافاً للكوفيِّينَ الَّذينَ ذهَبُوا إلى أنَّ (لَوْلاً) تَرْفَعُ الاسْمَ بَعْدَهَا.

### 3- من لابتداء الغاية (10):

خَصَّ السَّمينُ (مِنْ) بِابتداءِ الغايةِ المَكانِيَّةِ وِفاقاً للبصريِّينَ كقولِه تعالى: ﴿ وَخَلَقَ الجَانَ مِنْ ﴿ سُبُحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ المَسْجِدِ الحَرَامِ ﴾ (11)، وقولِه: ﴿ وَخَلَقَ الجَانَ مِنْ

<sup>1-</sup> سورة الجمعة : 5

<sup>2-</sup> ينظر: الدر المصون: 240/4

<sup>3-</sup> ينظر: الإنصاف: 1/98\_122

<sup>4-</sup> ينظر : الدّر المصون: 249/1

<sup>5–</sup> سورة البقرة : 64

<sup>6-</sup> ينظر : الدر المصون : 249/1

<sup>7-</sup> ينظر : الدّر المصون : 1 /249

<sup>8-</sup> ينظر: الدّر المصون: 1 /249

<sup>9-</sup> ينظر: الإنصاف: 74/1\_81

<sup>10-</sup> ينظر : الدّر المصون : 1/98. 3 /503 . 369/4

<sup>11-</sup> سورة الإسراء: 1

مَارِجٍ مِنْ نَارِ ﴾(١)، وَأَجَازَهَا الكوفيّونَ مُطْلَقًا للمَكانِ كمَا مَرَّ، وللزَّمانِ كقولِه تعالى: ﴿ أُسِسَ عَلَى التَّقُورَى مِنْ أُوّلِ يَوْمُ ﴾(2)، وقول الشَّاعر:

مِن الصَّبْحِ حتَّى تغربَ الشَّمسُ لاَ تَرَى مِن القَوْمِ إلاَّ خَارِجِيًّا مُسَوَّماً (3) وإنْ حَافًا للسَّمينِ فإنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُقَلِّداً للبصريِّينَ يَتْبَعُ خُطَاهُمْ، ويَوَقَقَ عَلَ أَمْ يَكُنْ مُقَلِّداً للبصريِّينَ يَتْبَعُ خُطَاهُمْ، ويَوَقَقُ عَلَ أَرْهُمْ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

# 1- إضافة الصِّفة المُشبُّهة المُجرَّدة مِنْ (أل) إلى مُضاف لضمير (4):

يَظْهِرُ لِيَ أَنَّ السَّمِينَ تَبِعَ الكُوفيِّينَ في جَوازِ هَذِه المَسَالَة مُطْلَقاً نَحْوَ: مَررْتُ بِرَجُلِ حَسَنٍ وَجْهِهِ، فأضاف الصِّفة (حَسَنِ) إلى مضاف (وَجْهِهِ) مَعَ كونِه مُضافاً لضَمير، قال ابن مالك في شراح الكافية: "وهُوَ عندَ الكوفيِّينَ جائزٌ في الكلامِ كله، وهو الصَّحيحُ؛ لأنَّ مثلَّهُ قد وررد في حديث أمِّ زرع: ((صُفْرُ وشَاحِهَا))(5) وفي حديث الدَّجَالِ ((أعْورُ عَيْنِهِ اليُمْنَى))(6)، وفي وصف النَّبي عليه الصَّلاة والسَّلام للمَّاسَدُن أصابعه))"(7).

وَهَذَا الْجَوَارُ مَخْصُوصٌ بِالشَّعْرِ عندَ سيبويه (8) كقول الشَّاعر:
أمن دمننتين عَرَّسَ الرَّكْبُ فِيهِمَا بِحَقْلِ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طلَلَهُمَا
أقَامَتُ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارِتَا صَفَا كُميْتًا الأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا (9)
فأضناف (جَوْنَتَا) إلى (مُصْطَلاً) المُضنافة إلى (هُمَا)، وَمَنَعَ المبرِّدُ هذه المَسْألة مُطْلَقًا (10).

<sup>1-</sup> سورة الرحمن: 15

<sup>2-</sup> سورة الذربة: 108

<sup>-3</sup> د. المقرب : 217 . الدّر المصون : 3 /503 . مغني اللبيب : 419 همع الهوامع : -3

<sup>4-</sup> ينظر : الدّر المصون : 1 /689

<sup>5-</sup> في صحيح مسلم : " صفر ردائها " كتاب فضائل الصحابة : باب : 14 : 1902/4

<sup>6-</sup> صحيح مسلم : كتاب الإيمان : باب : 75: 155/1

<sup>7-</sup> مسند أحمد : 89/1 . سنن الترمذي : كتاب المناقب : 598/5 .

<sup>8-</sup> ينظر: الكتاب: 199/1

<sup>98/5 :</sup> همع الهوامع : 199/1 . شرح الكافية : 477/1 . همع الهوامع : 98/5

<sup>10-</sup> ينظر: المقتضب: 158/4

## 2- رافعُ الفعل المُضارع(١):

ذَهَبَ السّمينُ إلى أَنَّ الفعلَ المضارعَ يَرْتَفعُ لتجرده مِن النَّاصِبِ والجَازِمِ كقولِه تعَالَى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيْنُ ﴾(2) فرَفعَ (نَعْبُدُ) لأَنَّه لَمْ يُسْبَقْ بِنَاصِبِ ولا جازم، ومثلُهُ (نَسْتَعِيْنُ)، ومنْهُ قولُه: ﴿أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتَهَا الأَنْهَارُ ﴾(3)على أَنَّ ومثلُهُ (نَسْتَعِيْنُ)، ومنْهُ قولُه: ﴿أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتَهَا الأَنْهَارُ ﴾(3)على أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتَهَا الأَنْهَارُ ﴾(3)على أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتَهَا الأَنْهَارُ ﴾(3)على أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ أَيِّ ناصِب، أو جازم، وهذا الرأي يَتَّفِقُ مَع مَا ذَهَبَ إليهِ الكوفيونَ، فقدْ ذكرَه ابنُ الأنباري صاحبُ الإنصافِ مُورْدِدًا حُجَّةَ البصريتِينَ، والكوفيونَ، فقدْ ذكرَه المسألة(4).

وبَعْدُ، فإنَّهُ يتراءَى لي \_\_ حَمْلاً على ما قدَّمْتُهُ مِن عرضٍ مِنَ المسائلِ النَّحويَّةِ، والَّتي أَبْرَزَتْ بِشِكلٍ خاصِّ الفِكرَ النَّحويَّ عِنْدَ السَّمينِ أَنَّه يُمْكِنُ أَنْ يكونَ مِنْ رُوَّادِ المنهجِ الوصْفِيِّ مِن خللِ اعْتدادهِ بالسَّماعِ مِن القُرآنِ، وقراءَاتِه بمراتبِهَا المُختلفة، وبالحَديثِ النَّبويِّ الشَّريف، وبالكلامِ المنطوق: نظمِه، ونثره بمستوياتِه المُتباينة.

ولتَبْدُوَ هذهِ الصُّورةُ أكثرَ وُضوحاً؛ رأيْتُ أنْ أُدوِّنَ بَعْضَ المسائلِ الَّتي كشفَتْ عنْ وصنْفيَّةِ السَّمينِ الَّتي هَجَرَ فيها المعياريَّةَ التَّحويليَّة، كمَا يَلي:

# أ- وُقُوعُ خَبَرِ كَانَ مَاضِياً مِنْ غَيْرِ (قَدْ)(5):

اعْتَدَّ السَّمينُ، والبصريُّونَ على جَوَازِ هَذه المَسْأَلة بِكَثْرَةِ مَا جَاءَ مِنْ شُواهِدَ تَنْبِئُ عَن صِحَة قَيَاسِ هَذه المَسْأَلة، كقوله تعالى: ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لَمَنْ كَانَ كَافَرَ ﴾ (6) على أنَّ (كُفِرَ) خَبَرُ كانَ مَاضياً وقعَ مِنْ غَيْر (قدْ) وقوله تعالى: ﴿ إِنْ كَانَ مَاضِياً وَقَعَ مِنْ غَيْر (قدْ) وقوله تعالى: ﴿ إِنْ كَانَ مَاصِياً وَقَعَ مِنْ غَيْر (قدْ) وقوله تعالى: ﴿ إِنْ كَانَ مَاصِياً وَقَعَ مِنْ غَيْر (قدْ) وقوله تعالى: ﴿ إِنْ كَانَ مَاصِياً فَمُيصِهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ ﴾ (7)، على أنَّ (قُدًّ) جُمْلَةٌ فِعْلِيّةٌ في مَحَلِّ نصَّب خَبراً لـ (كانَ)، وقول الشَّاعِر:

<sup>1-</sup> ينظر : الدّر المصون : 1 /74 /159 . 66\_66\_67

<sup>2-</sup> سورة الفاتحة: 5

<sup>3−</sup> سورة البقرة :25

<sup>4-</sup> ينظر: الإنصاف: 83/2\_86\_86

<sup>5-</sup> ينظر : الدّر المصون : 370/2 50/3 227/6

<sup>6-</sup> سورة القمر : 14

<sup>7-</sup> سورة يوسف :26

أَمْسَتْ حَلاءً ، وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبَدِ(١) فَ الْمُسَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبَدِ(١) فَ الْمُسْتَى الْمُسْتَى ، وذَهَبَ الكوفيُّونَ فَ الْمُسْتَى ، وذَهَبَ الكوفيُّونَ إلى أَنَّ المَاضِي لا يَجوزُ أَنْ يَقَعَ خَبَرًا لـ (كانَ) إلاَّ مَع (قَدْ) ظَاهِرَةً ، أو مُضْمَرة (٤) ، وهذا على خلاف مَذْهَبِهِم في هَجْرِ التَّقديرِ والتَّأُويلِ"(٤).

# ب- مَجِيءُ الحَالِ جُمْلَةً اسميَّةً من غير واو (4):

الأكثرُ في الجُمْلةِ الاسميَّةِ الوَاقعةِ حَالاً أَنْ تكونَ مَقرونَةً بوَاوِ الحَالِ على الرَّغمِ مِن الشَّتِمَالِها على ضميْرٍ هي لَهُ كقولِهِ تعَالى: ﴿لا تقربُوا الصَّلاةَ وأنتُم سُكَارَى﴾ (5)، فجُمْلَةُ (وأنتُم سُكَارَى) حَالٌ مِن واوِ الجَماعةِ في (تَقربُوا)، وقد اشتملت على واوٍ، وضميرٍ، وعلى الرّغم من هذا فقد يُستغنى بالضميرِ عن الواو إلا أنَ وُجودَها هو الأَفْصَحُ عندَ السَّمين.

ومنْهُ قولُه تعالى: ﴿ نَبَذَ فَرَيقٌ مِنَ الَّذِينِ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمَ كَأَنَّهُم لا يَعْلَمُونَ ﴾ (6)، فالجُمْلَةُ الاسميَّةُ (كأنَّهم لا يَعْلَمُونَ) في محلِّ نَصْبٍ على الحَالِ مِن (فريقٌ)، وإنْ كانَ نكرةً لتخصيصه بالوصيف.

ومنهُ قولُهُ تعَالى: ﴿ويَوْمَ القيامَةِ تَرَى الَّـذِينَ كَـذَبُوا على اللهِ وجُـوهُهُم مُسودَةً ﴾ (أ) فَجُمْلةُ (وجُوهُهُم مُسودَةً ) حَالٌ مِن (الَّذِينَ) مِن غيرِ وَاوٍ، وفيهِ احترامٌ لظاهر النَّصِّ.

وذَهَبَ الفرَّاءُ، والزَّمخشريّ إلى أنَّ مَجيءَ الحَالِ جُمْلةً اسميَّةً مِنْ غيرِ واوِ شاذٌ (8).

# ج- جَوازُ إعْمالِ (كأنْ) المُخفّفة (9):

<sup>1-</sup> ينظر : شرح الكافية 1/170 . الدّر المصون: 50/3 . همع الهوامع : 76/2

<sup>2-</sup> همع الهوامع: 2/73

<sup>3-</sup> الكوفيون في النحو والصرف: 188

<sup>4-</sup> ينظر : الدّر المصون : 418/1 . 359/4

<sup>5-</sup> سورة النساء : 43

<sup>6-</sup> سورة البقرة : 101

<sup>7-</sup> سورة الزمر: 60

<sup>8-</sup> ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 78. البحر المحيط: 316/1

<sup>9-</sup> ينظر: الدر المصون: 390/2

اعْتدَ السَّمْينُ، والبصريّونَ في هذه الإجازة بقول الشَّاعر: وصَصَدْرٍ مُسُسُسُرُقِ النَّحَرْ كَأَنْ ثَدَيْسَهِ حُقَّانِ(١) فرثَدَيْسَهِ ) اسْمُ كَأَنْ المُخفّفة، و(حُقَّانِ) خبرُها، وقولِ الآخر:

ويَوْماً تُـوافِينا بِوَجْـه مُقَـسَّـم كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ(2) فنصَبَ (ظَبْيَةً) في إحدى روايات البَيْت على أنَّها اسْمُ كأَنْ المُخفّفة، وخبرُهَا مَحْذُوف على أنَّ التَّقديرَ: كأَنْ ظَبْيَةً هذه المَرأة، وهي مَسْأَلة لمْ يُجزْها الكوفيون حَمْلاً على على أنَّ المُخفّفة (3)، وإنْ كُنْتُ لاَ أرَى أيَّ إشْكَالٍ في إعمالِهَا قياساً على ما مَرَّ مِنْ شواهدَ.

وغير ذلك من مسائل تمَّ التنبية عليها في موضعها.

كمَا تتكشُّفُ هذه الصُّورَةُ أَيْضَاً في باب العَاملِ بشكلِ خاصٍّ، ومِنْ ذلكَ:

1- أنَّ الفعلَ المُضارعَ إنَّمَا رُفعَ لتجرُّده من النَّاصِب، والجَازم(4).

2- أنَّ العَاملَ في خَبرِ (مَا) النَّافيةِ في لُغَةِ أهلِ الحجازِ (مَا) نفْسُهَا؛ لأَنَّهَا أَشْبَهَتْ (ليْسَ)(٥).

3- أنَّ العاملَ في نَصنبِ اسمِ المَصدرِ (تُقَاةً) في قولِهِ تعالى: ﴿إِلاَّ أَنْ تَتَّقُوا مِنْ هُمْ مُنْهُمْ تُقَاةً﴾(6) الفعلُ (تَتَّقُوا)(7).

4- أنَّ العاملَ في رَفْعِ اسمِ كانَ (كانَ) نفسُهَا (8).

5- أنَّ العاملَ في رَفْعِ خبرِ إنَّ (إنَّ) نفسها (9).

وإِنْ كَانَ هَذَا يُحتِّمُ عَلَيْنَا وَسُمَ مَنْهَجِ السَّمينِ بِالْمَنْهِجِ الوصفيِّ فإنَّه لا يُنْكَرُ

<sup>1-</sup> ينظر : الكتاب : 135/2 . الإنصاف : 183/1 . الذر المصون : 390/2 . أوضح المسالك : 171/1

<sup>2-</sup> ينظر : الإنصاف 187/1 . شرح الكافية : 220/1 . الدّر المصون : 390/2 مغني اللبيب 51 أوضح المسالك 270/1 .

<sup>3-</sup> ينظر: همع الهوامع: 187/2

<sup>4-</sup> ينظر: الصفحة: 145

<sup>5-</sup> ينظر: الصفحة: 74

<sup>6-</sup> سورة آل عمران :28

<sup>7-</sup> ينظر: الصفحة: 83

<sup>8-</sup> ينظر: الصّفحة: 58

<sup>9-</sup> ينظر: الصفحة: 66

وُجودُ بَعْضِ الْجَوانْبِ التَّحويليَّةِ المِعياريَّةِ، والَّتي تبدَّتْ في منهجِهِ النَّحويِّ، ومنْ ذلكَ:

## أ- التقديم (الرتبة):

وممَّا يُمكنُ عدُّهُ من هَذا البّاب، كما مرَّ:

1- إِجَازَةُ تقديمِ خَبَرِ كَانَ على اسْمِهَا إِنْ كَانَ جُمْلَةً فعليَّةً(١)، كَمَا في قولِهِ تعَالى: ﴿ مَا كَانَ يَصِنْنَعُ فَرْعَونُ ﴾(2)

2- إِجَازَةُ تقديمِ مَعمولِ المُضافِ إليهِ على المُضافِ بكونِهِ لفظ (غَيْر)(3)، كقولِ الشَّاعر:

إنَّ امـــرأ خَصتني يَوْماً مَوَدَّتَ على الــتَّـنائي لَعنْدي غَيْرُ مَكْفُور (4) فتقدّمَ معمولُ المُضاف إليه (عنْدي)؛ لأنَّه منصوب بــ(مَكْفُور) على المضاف (غَيْرُ) 3- إجَازَةُ تقديمِ الحَالِ على صاحبِهَا المَجرور بحرف الجرِّرة) كقولِه تعالى: ﴿و آمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصندَّقاً لمَا مَعَكُم و لا تَكُونُوا أُوّلَ كافر به ﴿6)

ولَعلَّ مِن الإنصَافِ أَنْ أَشيرَ إلى أَنَّ السَّمينَ وإنْ لَجَأَ إلى مِثْلِ هَذهِ الإِجَازِةِ في التَّقديمِ فإنَّدَا دَفَعَهُ إلى ذلكَ حَمَّلُ النَّصِّ على ظَاهرِهِ، وفي هَذا نَلمَحُ وصَفيَّةَ السَّمينِ، واحترامَهُ لروح النَّصِّ، وطبيعة اللغة.

#### ب- الإحلال:

جَاءَ في كِتابِ (الكوفيُّونَ في النَّحوِ والصَّرفِ) أَنَّ الإحلالَ "يَكْمُنُ في وَضْعِ عُنْصُرِ مَوْضِعَ آخَرَ في التَّركيبِ اللغويِّ على أَنْ يتَضمَّنَ مَعْنى ذلكَ العُنْصُرِ المَحذوف، ومَعنَى آخَرَ جَديداً "(7)

وممَّا يُمكن عدُّهُ من باب هذه المسألة ما يلي:

1- ينظر: الصفحة: 69

2- سورة الأعراف : 137

3- ينظر: الصفحة: 113

4- ينظر: همع الهوامع: 278/4

5- ينظر: الصفحة: 98

6- سورة البقرة : 41

7- الكوفيون في النحو والصرف: 196

# 1- تضمين حرف معنى آخر:

ومنْهُ مجيءُ (الباء) بمعنى (عن)(١)، كما في قولِه تعالى: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً ﴾(2)، وقولِه: ﴿وَيُومْ تَشْقَقُ السَّمَاءُ بِالغَمَامِ ﴾(3)

ومنْهُ مجيءُ (اللام) بمعنى (في)(4) كما في قولِهِ تعالى: ﴿ونَضَعُ المَوازِينَ القِيامَةِ ﴾(5)، أو بمَعنى (على) (6) كقوله: ﴿ويَخَرُونَ للأَذْقَانِ ﴾(7).

ومنه مجيء (على) بمعنى (الباء)(8) كما في قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ على أَنْ لا الْقُولَ ﴾(9)، أو بمعنى (في)(10) كقوله: ﴿واتَ بَعُوا مَا تَدْ لُوا الشَّ ياطِ بِنُ على مُ لُكِ سُلَيْمَانَ ﴾(11).

ومِنَ التَّضمينِ أَيْضاً قولُهُ تعَالى: ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُم كَمَا سُئِلَ مُوسى مِن قَبْلُ ﴾ (12) على أنَّ (أمْ) تُقدَّرُ بـ (بَلْ) (13)، والقولُ نفسُهُ في قولِهِ تعالى: ﴿ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ ﴾ (14)

ومنه قولُه تعالى: ﴿ أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ (15) على أنَّ (اللام) فيه بمعنى (بَعْدَ) (16) أي: بَعْدَ دُلُوك الشَّمس.

<sup>1-</sup> ينظر : الدر المصون : 380/3 . 251/5 .

<sup>2-</sup> سورة الفرقان : 59

<sup>25 -</sup> سورة الفرقان : 25

<sup>4-</sup> ينظر : الدر المصون : 66/1 . 90/5

<sup>5-</sup> سورة الأنبياء : 47

<sup>6-</sup> ينظر : الدر المصون : 66/1 . 427/4

<sup>7-</sup> سورة الإسراء: 109

<sup>8-</sup> ينظر : الدر المصون : 81/1 . 314/3 .

<sup>9-</sup> سورة الأعراف: 105

<sup>10-</sup> ينظر : الدر المصون : 81/1 ، 319 .

<sup>11-</sup> سورة البقرة : 102

<sup>12-</sup> سورة البقرة : 108

<sup>13-</sup> ينظر : الدر المصون : 339/1 ، 377

<sup>14-</sup> سورة النقرة : 133

<sup>15-</sup> سورة الإسراء :78

<sup>16-</sup> ينظر : الدّر المصون : 66/1 . 412/4 .

### 2- إقامة الصفة مقام الموصوف:

ومنْهُ قولُهُ: ﴿فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ ﴾(5)على أنَّ التَّقديرَ: فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِم سَيْلَ المَطرِ الْعَرِمِ (6)، فَخُذِفَ الموصوفُ (المَطرِ)، وأقِيمَتْ الصَّفةُ (الْعَرم) مُقَامَهُ.

## 3- تضمين فعل معنى فعل آخر:

ومنه قولُه تعالى: ﴿ولا تُكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَت ْغَرْلَهَا مِنْ بَعْد قَـُوَّة أَنْكَاثاً ﴾(7) على أنَّ (نَقَضَت ْ) ضُمِّنَ مَعنى (صيَّرَت ْ)(8)، فنصَبَ (أَنْكَاثاً) على أنَّه مَفعولٌ ثانِ.

ومنه قولُه تعَالى: ﴿ومَنْ يُرِدْ فيهِ بِالْحَادِ ﴾(9) على أنَّ (يُرِدْ) ضُمِّنَ معْنى (يَتَلَبَّسْ) (10)، فتعدَّى بالباءِ على أنَّ التَّقديرَ: ومَنْ يتلبّسْ بإلحاد مُريداً لَهُ.

### ج- الحذف:

وممًّا يُمكِنُ حمْلُهُ على هَذا الباب، كمَا مَرًّ:

1- إِجَازَةُ حَذَفِ خبرِ (إِنَّ)(١١) كما في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾ (١2)

<sup>1-</sup> سورة التوبة : 82

<sup>2-</sup> ينظر : الدر المصون : 488/3

<sup>3-</sup> سورة التوبة : 82

<sup>4-</sup> ينظر : الدر المصون : 488/3

<sup>5-</sup> سورة سبأ : 16

<sup>6-</sup> ينظر : الدر المصون : 439/5

<sup>7-</sup> سورة النحل : 92

<sup>8-</sup> ينظر: الدر المصون: 4/356

<sup>9-</sup> الحج : 25

<sup>10-</sup> ينظر: الدر المصون: 141/5

<sup>11-</sup> ينظر: الصفحة: 66

<sup>12-</sup> سورة فصلت 41

- 2- الميمُ في (اللهُمَّ) عِوضٌ من حَرفِ النَّداءِ المَحذوف(١).
- 3- إِجَازِةُ وُقُوعِ الجُملةِ مَفعولاً بقولِ مُقدَّرٍ (2) كقراءَةِ ابنِ أبي اسْحاقَ، والأعْمَش: ﴿ فَدَعَا رَبَّهُ إِنِّي مَعْلُوبٌ ﴾ (3)
  - 4- حَذْفُ مفعولِ (يُرِيدُ) في قولِه تعالى: ﴿ يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُم ﴾ (4)(5)

وهذه المسائلُ، وغيرُهَا تُنبِئُ عن بُذورِ بَعْضِ الجَوانبِ المعياريَّةِ التحويليَّةِ التحويليَّةِ التحويليَّةِ الرَّغَمَ لدَيْهِ؛ لأنَّ تَوهَمَ المَحذوفاتِ، ونيَّتَهَا مِن الجَوانبِ المعياريَّةِ التحويليَّةِ (6)، وعلى الرّغم من كثرَةِ هذه المَحذوفاتِ، فإنَّ السَّمينَ لا يَلجأُ إليهَا \_ في الغالبِ \_ إلاَّ مُسايرة لمذهبه النَّحويِّ البصريِّ.

#### د- العامل:

وممَّا يُمكنُ عدُّهُ من هذا الباب، كما مررَّ:

1- أنَّ العاملَ في الاسم المنصوب على الاشتغال فعلٌ مُقدَّرٌ يُفسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ(٦)

2- أنَّ عاملَ الجَرِّ في المُضاف إليه حَرْفُ الجَرِّ المُقدَّر (8).

1- ينظر: الصفحة: 106

2- ينظر: الصفحة: 80

3- سورة القمر : 10

4- سورة النساء : 26

5- ينظر: الصفحة: 79

6- الكوفيون في النحو والصرف : 179

7- ينظر: الصفحة: 91

8- ينظر: الصفحة: 113

#### القصل الخامس

#### النتائج

انْتَهَى بِيَ البَحْتُ إلى عدَّةِ نستسائِجَ يُمكِنُ إجْمَالُهَا فيما يلي:

1- يُعَدُّ كِتَابُ (الدُّر المَصُون فِي عُلومِ الكِتَابِ المَكْنُونِ) نَتَاجَ جُهُودٍ تَارِيخِيَّةً مُتُوالِيَةً مِنَ البَحْثِ، والاسْتَقْصَاء، فقدْ جَمَعَ فيه المُؤلِّفُ خَمْسَةَ عُلومِ للعَربِيَّة؛ الإعْرَابِ، والتَّصرْبِيف، واللغَة، و المَعَانِي، والبَيَانِ، وهَذَا مَا قرَّرَهُ السَّمينُ نَفْسُهُ، وكتبُ التَّراجُمِ المُخْتَلِفَة، فهو شَاهِدُ صدْقٍ عَلى تُقَافَة صَاحِبِهِ الواسِعَة، وعُمْقِ فَكْرِهِ النَّحْوِي، وإلمَامِهِ بآراء النَّحويين.

2 \_ اعْتَدَّ السَّمينُ بِالسَّاهِدِ الْقُرآنِيّ كأصل من أصنولِ الاستشهادِ في اللغة، والنَّحو؛ ليَبْنِي عليه قواعده النَّحويَّة كما اعْتدَّ أَيْضًا بِالقراءاتِ القرآنيَّة، والحديثِ النَّبويّ النَّبويّ السَّريف، والكلام العربيّ: نَظْمه، ونَتْرُه في بنَاء تلك القواعد.

3 - أولى السّمينُ القراءاتِ عنايةً خاصّة، فأهْتَمَّ بِهَا، والْت زَمَ بِذِكْرِهَا في كلِّ آية مِنْ آياتِ المُصحْفِ لأَنَّ القراءة سُنَّة مُتَّبَعَة يَلْزَمُ قبولُهَا، والمَصيرُ اللّها؛ لذا رأيناه مِنْ آياتِ المُصحْفِ لأَنَّ القراءة سُنَّة مُتَّبَعَة يَلْزَمُ قبولُها، والمَصيرُ اللّها؛ لذا رأيناه يَردُ اعْتِرَاضَ بَعْضِ النّحويين، واللغويين عليها، وفي القليل من ذلك يُرجعُ القراءة ليردُ اعْتراض بَعْض النّحويين، وذكر اسم تلك اللغة، كما أنَّهُ وسَمَ عَدَداً مِنَ القراءات بالغلط، أو الضّعْف المِشْكَالها.

4 ــ لمْ يَشْرَحْ السَّمينُ مَسَائِلَهُ النَّحويَّةَ فِي أَبْوَابِ مُتَكامِلة، ولا فِي أَجْزَاءِ مُعَيَّنَة بَلْ جَاءَتْ مُوزَّعَةً فِي جَميعِ أَجْزَاءِ الكتاب، فكانَ يُحيلُ بَعْضَ قُواعده إلى مَواضِعَ أَخْرَى جَاءَتْ مُوزَّعَةً فِي جَميعِ أَجْزَاءِ الكتاب، فكانَ يُحيلُ بَعْضَ قُواعده إلى مَواضِعَ أَخْرَى مِنْ كتَابِهِ بقولِه: وقدْ تَصَقدَّمَ تَحريرُ هَذَا، أو: وسيأتِي إنْ شَاءَ الله تعالى، وما إلى من كتَابِه بقولِه: وقدْ تَصَقدَم تَحريرُ الله السُّورة، أو الآية، أو كليهما معاً، وقدْ لا يَذْكُرُ شَيْئًا منْ ذلك .

5 على الرَّغمِ مِنْ كَثْرَةِ المَسائلِ النَّحُويَّةِ الَّتي بَحَثَهَا السَّمينُ في الدُّر المَصنُونِ فإنَّ الآراءَ الخَاصَةَ بِهِ والَّتي لَمْ يُسْبَقُ الدِّهَا قليلةٌ جِدًّا، أمَّا بَقِيَّةُ الآراءِ فقدْ تَابَعَ فيهَا غَيْرَهُ مِنَ النَّحويينَ.

6 ـ تَكُثُرُ في الدُّر المَصونِ نُقولاتُ الآراءِ النَّحَويَّةِ، ولا سيَّمَا نُقولاتُ شَيْخِهِ أَبِي حَيَان، فكَ ثِيرًا مَا قالَ: وقالَ الشَّيْخُ، بلُ ظَنَنْتُ أَحياناً أَنَّنِي أَقْرَأُ فِي البَحْرِ المُحيط خاصة.

7 ـ على الرَّعْمِ مِنْ قِيْمَةِ الدُّرِ المَصونِ العلميَّةِ إلاَّ أَنَّهُ لمْ يَحْظَ بالعِنَايَةِ الكَافِيَةِ، فلمُ أَجَدْ سوى در اسة وَاحدَة حولَه أوضَحْتُهُا في المُقدِّمَة.

8 ـ يَبْدُو لِيَ أَنَّ فِكْرَ السَّمينِ النَّحْويِّ ـ بناءً على عرضي للمسائلِ النَّحويَّةِ يُمْكِنُ أَنْ يَنْدر جَ في المَراتب التَّالية:

أ \_ مَا وَافقَ فيه كَثيرًا من النَّحويين \_ وهُوَ الأكثرُ

ب- مَا وافقَ فيهِ البَصريّينَ \_ أقلُّ منْ سابقه

ج- مَا وافق فيه قليلاً مِنَ النَّحويّينَ \_ أقلُّ مِنْ سَابِقهِ

د ما وافي فيه الكوفيين ل أقل من سابقه

هـــ مَا يُمْكنُ أَنْ يَكونَ قَدْ تَفرَّدَ بِه ـــ وهُوَ الْقَليلُ

9 ــ مَزَجَ السَّمينُ في مُصنطلحاتِهِ النَّحويّةِ بَيْنَ المُصنطلحاتِ البَصريَّةِ، والكوفيّةِ مَع مَيْلِه الوَاضح إلى بصريَّته.

10 ـ على الرَّغْمِ مِنْ بصريَّةِ السَّمينِ الوَاضِحَةِ بِلا رَيْبَ إلاَّ أَنَّهُ بَدَا بِمَظْهَرِ المُتحرِّرِ مِنَ المَذَاهِبِ النَّحويَّةِ، فإنْ تَبَنَّى آرَاءً للبصريِّينَ فقدْ تَبَنَّى آرَاءً للبصريِّينَ فقدْ تَبَنَّى آرَاءً للكُوفيِّينَ أيضًا.

11 اعْتَدَّ السَّمينُ بالعِلَلِ النَّحويَّةِ، ولا سيَّمَا علة الاتساع، والجوار، وغيرهمَا لِمَا فيهَا مِنْ نُسْر، وسُهُولَة، وبُعْد عن التكلُّف، والتَّأويل، والحَقُّ إِنَّ بابَ العِلَّةِ عَنْدَ السَّمينِ يُشْكِّلُ مَادَّةً ثَرَّةً تَسْتَحِقُّ أَنْ يَكُونَ لَهَا بَحْثٌ مُسْتَقِلٌ.

12- يُعَدُّ السَّمين الحلبي مِن روَّادِ المنهجِ الوصفيّ، وإنْ تبدَّتْ مِنْ بعضِ مسائلهِ النَّحويَّة سمةُ المعياريّة التَّحويليّة مسايرة لمذهبه البصري.

### المراجع

- ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد (ت:606هـ)(1997) النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
- الأحوص، عبد الله بن محمد الأنصاري (ت:105هـ)(1970) شعر الأحوص الأتصاري، جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، القاهرة، الهيئة المصرية العامة.
- الأخطل، غياث بن غوث بن الصلت (ت: 90هـ)(1970) ديوان الأخطل، تحقيق: فخر الدين قباوة، حلب.
- الأخفش، سعيد بن مسعدة (ت: 210 هـ)(1990) معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، القاهرة مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى.
- الأزهري، خالد بن عبد الله (ت: 905هـ)(د، ت) شرح التصريح على التوضيح، وبهامشه حاشية العلاَّمة يس الحمصي العُليْمِيّ، القاهرة دار إحياء الكنب العربية.
- الأعشى، ميمون بن قيس بن جندل (ت: 7هـ)(1968) ديوان الأعشى، تحقيق: فوزي عطوي، بيروت الشركة اللبنانية للكتاب.
- امرؤ القيس، ابن حجر بن الحارث الكندي (ت:545م)(2000) ديوان امرئ القيس، بيروت دار صادر.
- الأنباريّ، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد أبو البركات (ت: 577هـ)(1998) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، قدّم لَه ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، بيروت دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
- ابن أنس، مالك، (1985) الموطأ، علّق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت دار إحياء التراث العربي.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر (1299هـ) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مطبوعة بولاق.

- ثعلب، أحمد بن يحيى (ت: 291هـ)(1960) مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت:392هـ)(1985) سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق دار القلم، الطبعة الأولى.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت:392هـ)(1985) اللمع في العربية، تحقيق: حامد المؤمن، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت:392هـ)(1987) الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة.
- جران العود، عامر بن الحارث النميريّ (1982) ديوان جران العود، صنعة: أبي جعفر محمد بن حبيب، رواية أبي سعيد السكري، تحقيق وتذييل: نوري حمودي القيسي، بغداد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، الطبعة الأولى.
- جرير، ابن عطية بن حذيفة الكلبي (ت: 110هـ) (1964) ديوان جرير، بيروت، دار صادر.
- الجزري، شمس الدين أبو الخير (ت: 833هـ)(1933) غاية النهاية في طبقات المجزري، شمس الدين أبو الخير الرجستراسر، مصر، مكتبة الخانجي.
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر النحوي المالكي (ت: 646هـ)(1985) الكافية في النحو، شرحه: الشيخ رضي الدين الاستراباذي، بيروت، دار الكتب العلمية.
- حسان بن ثابت، ابن المنذر الخزرجي الأنصاري (ت:54هـ)(د، ت) ديوان حسان بن ثابت، بيروت، دار صادر.
- الحطيئة، جرول بن أوس بن مالك العبسي (ت: نحو 45هـ)(1967) ديوان الحطيئة بشرح السكري، بيروت، دار صادر.
- الحمد، منى محمد (2001) السمين الحلبي ومواقفه من آراء النحاة في ضوء كتابه: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، رسالة دكتوراة، جامعة دمشق.

- الحموز، عبد الفتاح أحمد (1985) الحمل على الجوار في القرآن الكريم، الرياض، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى.
- الحموز، عبد الفتاح أحمد (1986) معجم الأفعال التي حذف مفعولها غير الصريح في القرآن الكريم، عمان دار الفيحاء، الطبعة الأولى.
- الحموز، عبد الفتاح أحمد (1997) الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، عمان دار عمار، الطبعة الأولى.
- حُميد بن ثور، ابن حزن الهلاليّ العامريّ (ت: نحو 30هـ)(1951) ديوان حُميد بن ثور، تحقيق: عبد العزيز الميمني، القاهرة.
  - ابن حنبل، أحمد (ت:241هـ)(د، ت) مسند الإمام ابن حنبل، المطبعة الميمنية.
- أبو حيّان، أثير الدين محمد بن يوسف (ت: 745هـ)(1986) تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، بيروت مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.
- أبو حيّان، أثير الدين محمد بن يوسف (ت: 745هـ)(2001) البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
- أبو دؤاد الإيادي، جارية بن الحجاج (1959) ديوان أبو دؤاد الإيادي، تحقيق: جوستاف جرو نيام، ضمن دراسات في الأدب العربي، ترجمة: إحسان عباس، بيروت، منشورات مكتبة الحياة، الطبعة الأولى.
- الدؤلي، أبو الأسود الكناني (ت: 69هـ)(1982) ديوان أبي الأسود الدؤلي بشرح أبي سعيد السكري، تحقيق: محمد حسن آل يس، بيروت، مؤسسة إيف للطباعة، الطبعة الأولى.
- ذو الرمة، غيلان بن عقبة (ت: 117هـ)(1982) ديوان ذي الرمة، شرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية: أبو العباس ثعلب، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، بيروت، مؤسسة الإيمان، الطبعة الأولى.
- الرقيات، عبيد الله بن قيس (ت: نحو 85هـ)(1958) ديوان ابن قيس الرقيات، تحقيق: محمد يوسف نجم، بيروت.

- رؤبة، ابن عبد الله العجّاج (ت: 145هـ)(1902) ديوان رؤبة، تحقيق: وليم بن الورد، برلين.
- الزّجّاج، إبراهيم بن السّري (ت: 311هـ)(1986) إعراب القرآن المنسوب إلى الزّجّاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري، بيروت، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الثالثة.
- الزّجّاج، إبر اهيم بن السّري (ت: 311هـ) (1988) معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل شلبي، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الأولى.
- الزّجّاجي، أبو القاسم (ت: 340هـ)(1988) كتاب الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، إربد، دار الأمل، الطبعة الرابعة.
- الزركلي، خير الدين (1984) الأعلام، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة السادسة.
- أبو زكريا الشاوي المغربي الجزائري، يحيى بن محمد (د، ت) ارتقاء السيّادة لحضرة شاه زاده في أصول النحو، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي.
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت: 538هـ)(د، ت) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، بيروت، دار المعرفة.
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت: 538هـ)(2001) المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: محمد عبد المقصود وآخرون، القاهرة دار الكتاب المصرى، الطبعة الأولى.
- زهير بن أبي سلمى، ربيعة بن رباح المزني (ت:609م)(1964) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، بشرح أبي العباس تعلب، الدار القومية للطباعة، القاهرة.
- الزوزني، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (د، ت) شرح المعلقات السبع، بيروت، دار الجيل.
- ابن السرّاج، محمد بن سهل (ت: 316هـ)(1988) الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتليّ، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة.
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت: 756هـ)(1994) الدر المصون في علوم الكتاب العلمية، المكنون، تحقيق: علي محمد معوض وآخرون، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: 180هـ)(1991) الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، الطبعة الأولى.
- السيوطي، جلال الدين (ت: 911هـ) (1975) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية.
- السيوطي، جلال الدين (ت: 911هـ)(د، ت) الأشباه والنظائر في النحو، بيروت، دار الكتب العلمية
- السيوطي، جلال الدين (ت: 911هـ)(1987) الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية.
- السيوطي، جلال الدين (ت: 911هـ)(1998) الاقتراح، تحقيق: محمد حسن الشافعي، بيروت دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
- السيوطي، جلال الدين (ت: 911هـ)(1384) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة مطبعة عيسى البابي وشركاه،الطبعة الأولى.
- السيوطي، جلال الدين (ت: 911هـ)(1990) الدر المنثور في التفسير المأثور، بيروت دار الكتب العلمية،الطبعة الأولى.
- الشّمّاخ، ابن ضرار بن حرملة (ت: 22هـ)(1968) ديوان الشّمّاخ، تحقيق: صلاح الدين الهادي، القاهرة دار المعارف الطبعة الأولى.
- الصبّان، محمد علي (ت: 1206هـ)(د، ت) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.
- عامر، ابن الطفيل (ت: 11هـ) (1963) ديوان عامر بن الطفيل، بيروت، دار صادر.
- العجلوني، اسماعيل بن محمد (ت: 1162هـ) (1983) كشف الخفاء ومُزيل الألباس، أشرف على طبعه وعلّق عليه: أحمد القلاش، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة.
- عروة، ابن الورد (ت: نحو 594م) (1969) ديوان عروة بن الورد، تحقيق: عدنان الملوحي، دمشق.

- العسقلاني، ابن حجر (ت: 852هـ)(1992) فتح الباري، شرح صحيح البخاري، بيروت، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى.
- العسقلاني، ابن حجر (ت: 852هـ)(د، ت) الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، بيروت، دار الجيل.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت: 669هـ) (1986) المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، بغداد، مطبعة العانى.
- ابن عطيَّة، عبد الحقّ (ت: 546هـ)(1979) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: المجلس العلمي، فاس، المغرب.
- ابن عقيل، بهاء الدين (ت: 769هـ)(1965) شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مطبعة السعادة.
- العُكْبريّ، أبو البقاء (ت: 616هـ)(1986) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، بيروت، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى.
- عمر، ابن أبي ربيعة (ت: 93هـ)(1988) شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس، الطبعة الرابعة.
- عمرو، ابن قميئة البكري (ت: نحو 540 م) (1965) ديوان عمرو بن قميئة، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد 11، القاهرة.
- عنترة، ابن شداد العبسيّ (ت: نحو 600 م)(1983) ديوان عنترة، تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوي، بيروت، الطبعة الثانية.
- عيسى، فارس محمد (1989) ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعد التوليدية التحويلية، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس.
- الفارسيّ، أبو علي الحسن بن عبد الغفّار (ت: 377هـ)(2001) الحجّة للقراء السبعة، تحقيق: كامل مصطفى الهنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

- الفارسيّ، أبو علي الحسن بن عبد الغفّار (ت: 377هـ)(1987) شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمّى (إيضاح الشعر)، تحقيق: حسن الهنداوي، دمشق، دار القلم، الطبعة الأولى.
- الفارسيّ، أبو علي الحسن بن عبد الغفّار (ت: 377هـ)(1986) المسائل العضديات، تحقيق: شيخ الراشد، دمشق، منشورات وزارة الثقافة.
- الفارسيّ، أبو علي الحسن بن عبد الغفّار (ت: 377هـ)(د، ت) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، بغداد، مطبعة العانى.
- الفرّاء، يحيى بن زياد (ت: 207هـ)(1980) معاني القرآن الكريم، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية.
- الفرزدق، همّام بن غالب (ت: 110هـ)(1936) ديوان الفرزدق، تحقيق: الصاوي، القاهرة.
- القوزي، عوض حمد (1981) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، جامعة الرياض، عمادة شؤون الطلاب.
- القيسيّ، مكّي بن أبي طالب (ت: 437هـ)(1984) مُشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، بيروت مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية.
- كُثيّر عزّة، ابن عبد الرحمن الخزاعيّ (ت: 105هـ)(1956) ديوان كثيّر عزّة، تحقيق: إحسان عباس، بيروت.
- الكسائي، على بن حمزة (ت: 189هـ)(1998) معاني القرآن، أعاد بناءه: عيسى شحاته عيسى، القاهرة، دار قباء.
- لبيد، ابن أبي ربيعة (ت: 41هـ)(1962) ديوان لبيد، تحقيق: إحسان عباس، الكويت.
- ابن ماجة، محمد بن يزيد الرَّبعيّ (ت: 273هـ)(د، ت) سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت: 672هـ)(1990) شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، مطبعة هجر، الطبعة الأولى.

- ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت: 672هـ)(2000) شرح الكافية الشّافية، تحقيق: علي محمد معوّض، وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
- المبرِّد، محمد بن يزيد (ت: 285هـ) (1399هـ) المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة.
- مسكين الدارمي، ربيعة بن عامر (ت: 89هـ)(1970) ديوان مسكين الدارمي، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، وعبد الله الجبوري، مطبعة دار البصري، الطبعة الأولى.
- مسلم بن الحجّاج، أبو الحسين مسلم بن الحجّاج النيسابوري (1954) صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوريّ (ت: 518هــ)(1955) مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، مطبعة السُنَّة المحمَّديَّة.
- أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهانيّ (ت: 430هـ)(د، ت) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- النابغة الجعدي، قيس بن عبد الله العامري (ت: نحو 50هـ)(1964) ديوان النابغة المجدي، تحقيق: عبد العزيز رباح، بيروت، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى.
- النابغة الذبياني، زياد بن معاوية (ت: نحو 604م) (1968) ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: شكري فيصل، بيروت.
- النحّاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت: 338هـ)(1988) إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الثالثة.
  - هارون، عبد السلام (1972) معجم شواهد العربية، القاهرة.
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين (ت: 761هـ)(1966) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الخامسة.
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين (ت: 761هـ)(1972) مغني اللبيب عن كتب الأعريب، تحقيق: مازن المبارك وأخرون بيروت، دار الفكر، الطبعة الثالثة.